

المعهد العربي للدراسات والبحوث  
دمشق

# كتاب الاقتصاد

للقاضي النعمان بن محمد المغربي  
المتوفى سنة ٥٣٦٣ هـ

تحقيق  
محمد وحيد ميرزا  
مدير العربية والآشورية بجامعة الكويت في الكويت

دمشق

١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م

2272  
.712  
.354

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.*

DUE JUN 15, 1994

DUE JUN 15, 1995

DU

DUE

X

3

301

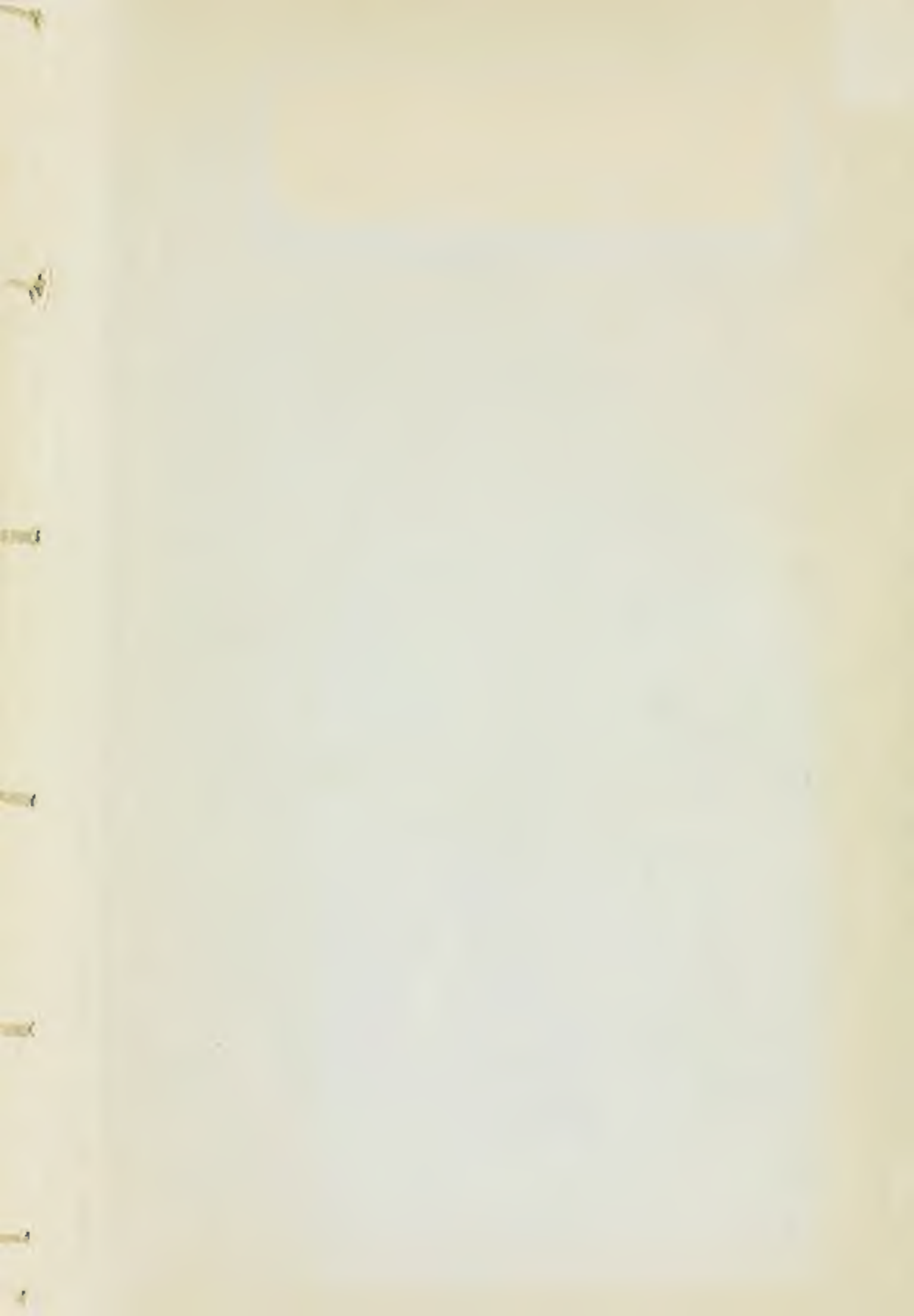
65

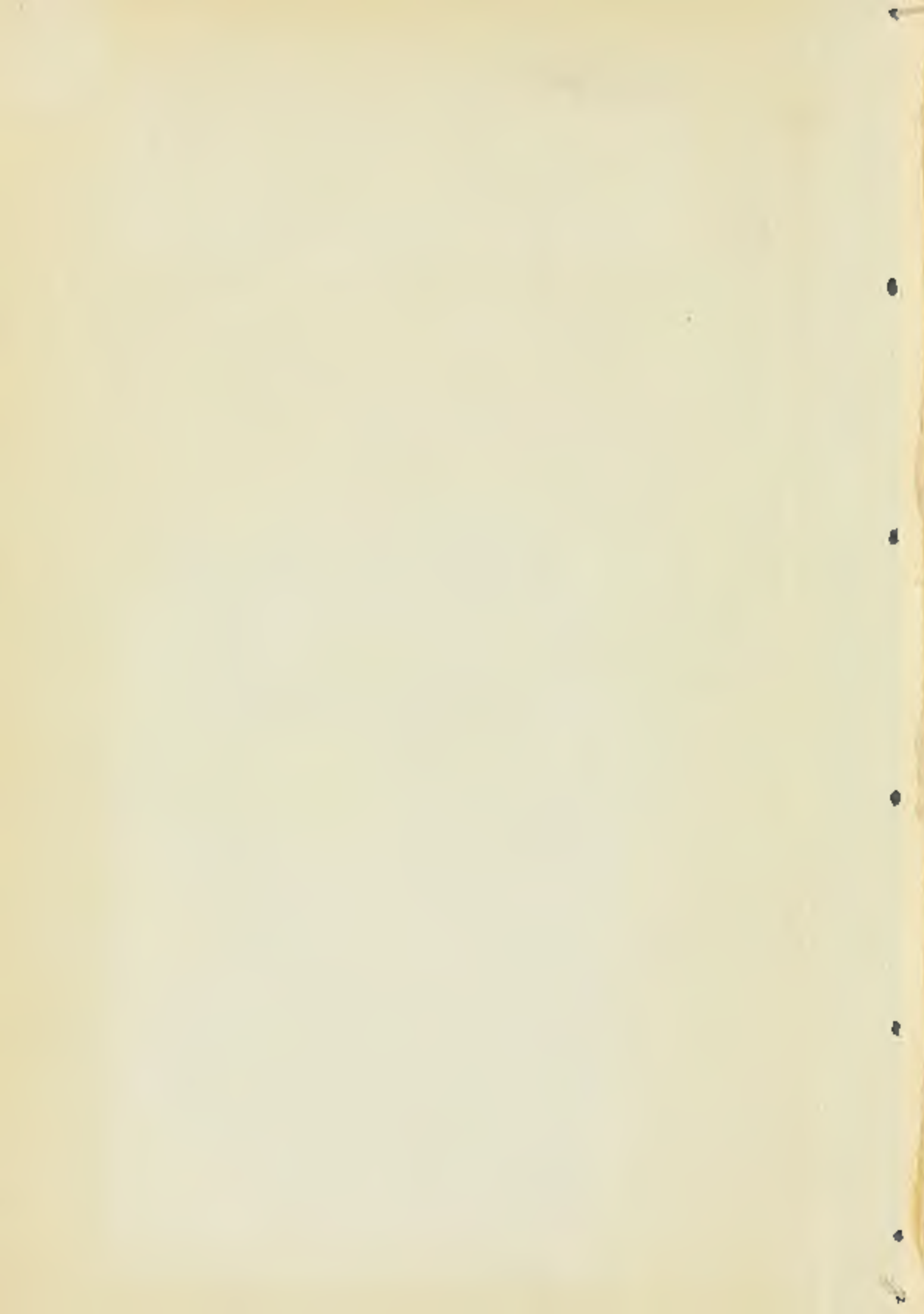
1993

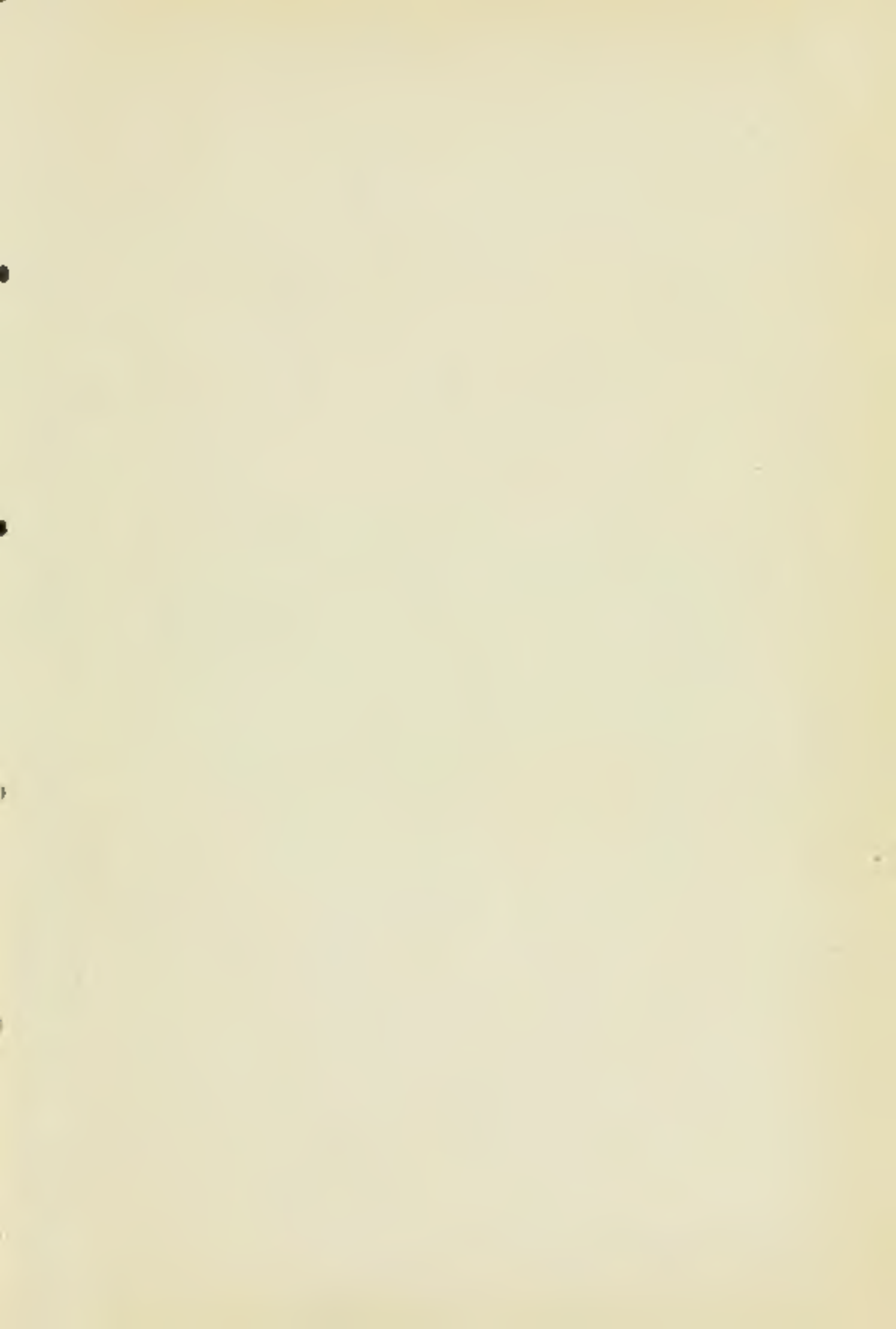
PRINCETON UNIV



a32101 002028478b







المختار الفريدي الدارستاني الحسني  
بدمشق

Kitab al-Iqtisad

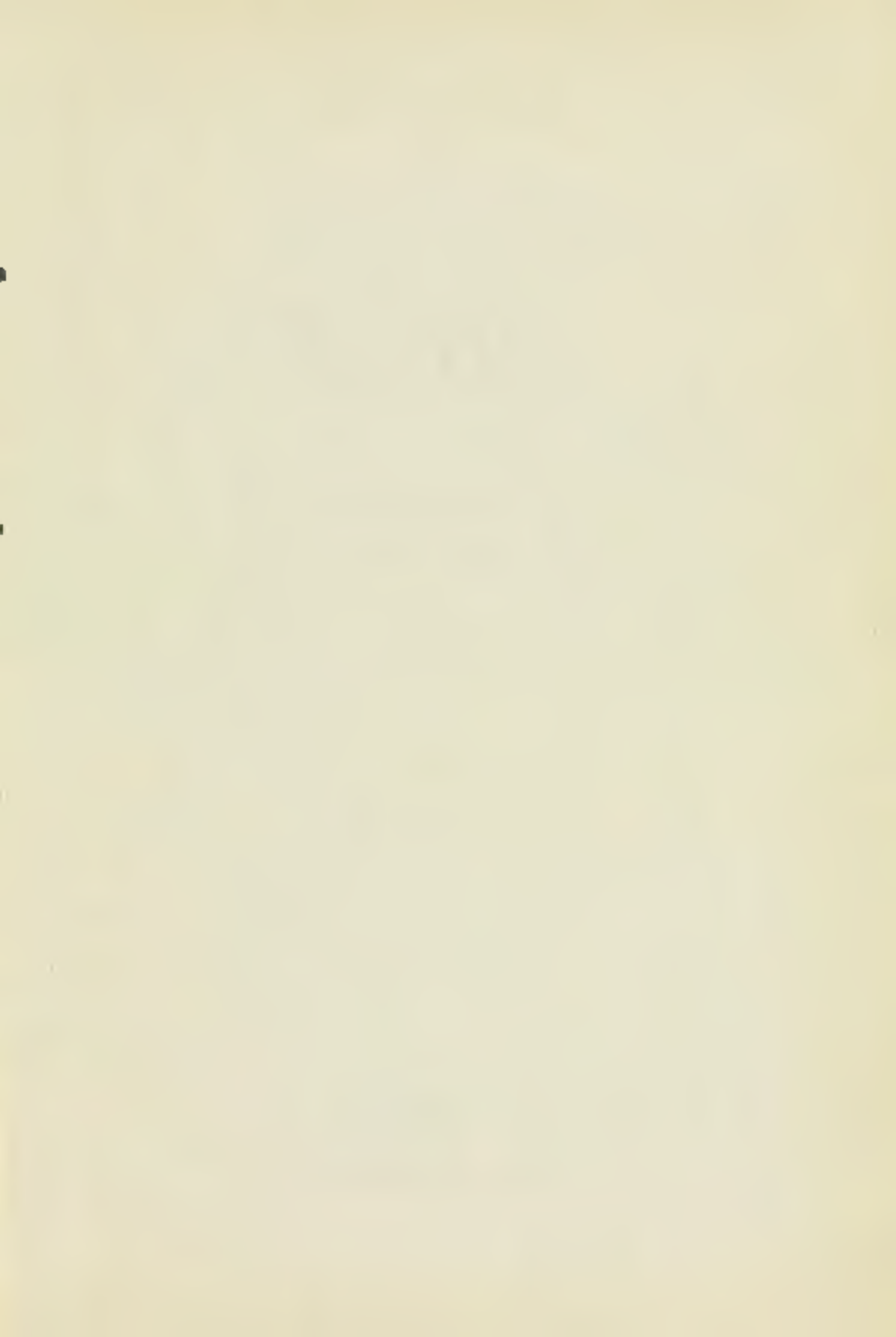
# كتاب الاقتصاد

للقاضي النعمان بن محمد المغربي  
المتوفى سنة ٥٣٦٢ هـ

تتحقيق  
محمد وحيد ميرزا  
مركز القرية والاسلامية بجامعة الكويت في الكويت

دمشق

١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م





## فهرس كتاب الاقتصار

سیدنا القاضي النعمان بن محمد قدس الله روحه في الفقه

### الجزء الاول

١٣	.	.	.	.	.	.	.	.	.	١ - ذكر الطهارة
٢١	.	.	.	.	.	.	.	.	.	٢ - ذكر الصلوة
٣٧	.	.	.	.	.	.	.	.	.	٣ - ذكر الجنائز
٤١	.	.	.	.	.	.	.	.	.	٤ - ذكر الزكاة
٤٦	.	.	.	.	.	.	.	.	.	٥ - ذكر الصوم
٤٩	.	.	.	.	.	.	.	.	.	٦ - ذكر الحج
٦٧	.	.	.	.	.	.	.	.	.	٧ - ذكر الجهاد

### الجزء الثاني

٨١	.	.	.	.	.	.	.	.	.	١ - ذكر البيع والشراء
٩٤	.	.	.	.	.	.	.	.	.	٢ - ذكر الأيمان والشهود
٩٥	.	.	.	.	.	.	.	.	.	٣ - ذكر الأضحية
٩٧	.	.	.	.	.	.	.	.	.	٤ - ذكر الأشربة
٩٨	.	.	.	.	.	.	.	.	.	٥ - ذكر الطب
١٠٠	.	.	.	.	.	.	.	.	.	٦ - ذكر التماس والطيب
١٠٢	.	.	.	.	.	.	.	.	.	٧ - ذكر المتبد
١٠٣	.	.	.	.	.	.	.	.	.	٨ - ذكر الذبائح

2272

712

354

١٠٦	٩ - ذكر الصَّحَابِ والمُتَابِقِ .
١٠٨	١٠ - ذكر النُّكاح .
١١٧	١١ - ذكر الطَّلَاق .
١٢٦	١٢ - ذكر النِّقَاح .
١٢٩	١٣ - ذكر الطَّاهِيَا .
١٣١	١٤ - ذكر الوصَايَا .
١٣٢	١٥ - ذكر الفَرَائِضِ .
١٣٧	١٦ - ذكر الذِّيَّاتِ .
١٤٤	١٧ - ذكر الحدود .
١٤٨	١٨ - ذكر السَّرَاقِ والمُحَارِبِينَ .
١٥١	١٩ - ذكر المُرْتَدِّينَ والمُجْتَنِبِينَ .
١٥٢	٢٠ - ذكر النِّصَبِ والشَّذِيِّ .
١٥٤	٢١ - ذكر الطَّارِئَةِ .
١٥٥	٢٢ - ذكر الوُدِيَّةِ .
١٥٦	٢٣ - ذكر اللَّقْطَةِ .
١٥٧	٢٤ - ذكر النِّسْبَةِ والهِبَانِ .
١٥٩	٢٥ - ذكر الشَّهَادَاتِ .
١٦٣	٢٦ - ذكر الذَّهْوِ وَالْيَتَامَا .
١٦٦	٢٧ - ذكر آدَابِ الْقَضَاةِ .

### الوشارات المستعملة في المراسم

صف = ما فيها

فب = فابن ب

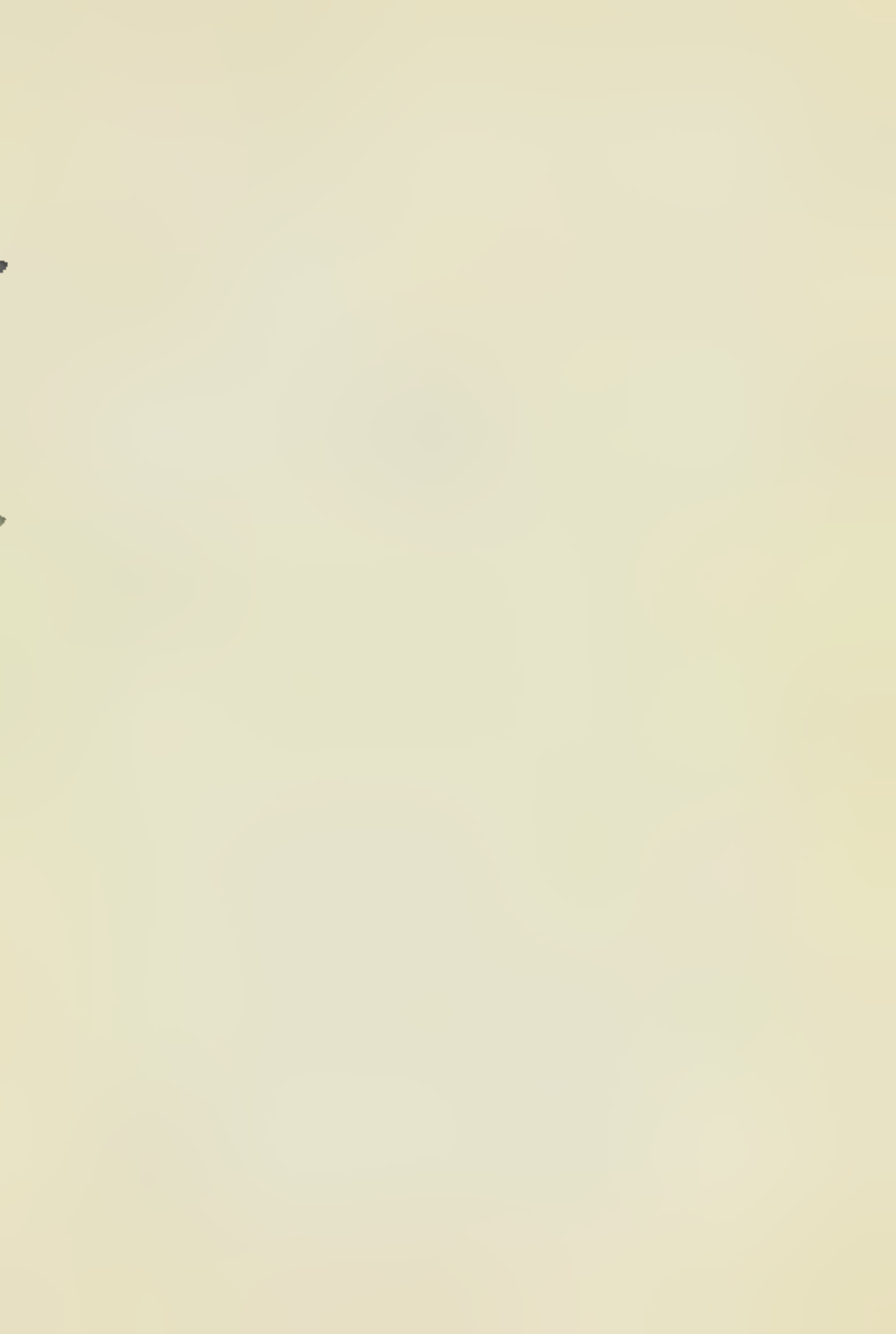
دعائم = دعائم الاسلام للفاشي النعمان بن محمد ج ١

نخب آصف بن علي أصغر قبضي (مصر ١٣٧٠ هـ)

# كِتَابُ الْإِقْتِصَارِ فِي الْفِقْهِ

تأليف  
الشيخ أبي النعمان بن محمد

الجزء الأول والثاني



# فَاتِحَةُ الْكِتَابِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
وَبِهِ نَسْتَعِينُ

قال القاضي الأعلیٰ الأوحید العلامة شمس  
الشریفة مفتی المسلمین بالذیلة المصریة صاحب  
الآثار النبویة والمواقف المرنیة أبو حبیبة  
الشمسان بن محمد رضي الله عنه وأرضاه :

الحمد لله بما هو أهله ومستحقه<sup>(١)</sup> وصلى الله على سيدنا محمد  
وآله الطيبين الطاهرين<sup>(٢)</sup> .

أما بعد ، فإنني تصفحت<sup>(٣)</sup> في الكتب المروية عن أهل البيت  
صلوات الله عليهم مما كان لي<sup>(٤)</sup> من سماع أو مناولة أو أخذته بإجازة  
أو صحيفة مع ما ينسب منها إليهم من المشهور والمعروف والمأثور في  
السنن والأحكام ومساائل الفتيا في الحلال والحرام فرأيت كثيراً  
منها قد اختلف الرواة فيه ومنه ما أجمعوا عليه ؛ وأكثره غير ملخص  
ولا مصنف فكثرت فيها على أكثر الناس الشبهة<sup>(٥)</sup> وأثقله كثير  
مهم تمن<sup>(٦)</sup> لم يتسع في العلم في منازل التهمة .

(١) ب : ومستحقه مع .

(٢) ب و د : سيدنا مع .

(٣) ب و د الطيبين الطاهرين مع و د : محمد النبي وآله .

(٤) ج و د : في مع - و ج . الكتاب .

(٥) د . في فيها مع .

(٦) ب : وأكثر الناس الشبه وأثقله .

(٧) ب : ممن .

فرايت جمعه وتصنيفه وبسطه وتأليفه على ما أدته الرواة في كتاب سميته كتاب الايضاح أوضعت فيه مسائله وبسطت أبوابه وذكرت ما أجمعوا عليه وما<sup>(١)</sup> اختلفوا فيه على ما أداه الرواة إلينا لم أعد قولهم ، وبنت الثالث من ذلك بالذلائل والبراهين ، فلع زهاء ثلثة آلاف ورقة .

وأنا إن مد<sup>(٢)</sup> الله في عمري أؤمل تفريع أصوله ليكون مشتملاً على جميع ما يحتاج إليه مما نزل<sup>(٣)</sup> فيوجد إن شاء الله تعالى .

ثم جردت منه كتاباً سميته كتاب الاخبار أخبرت<sup>(٤)</sup> فيه عما أجمع الرواة عليه واختلفوا فيه من أصول<sup>(٥)</sup> الفتيا ، وقربت<sup>(٦)</sup> معانيه بطرح عامة الفروع والأسانيد والمحقق ، فاجتمع في نحو ثلثمائة<sup>(٧)</sup> ورقة . ثم رأيت ، وبالله توفيقي ، أن اقتصر على الثابت مما أجمعوا عليه واختلفوا فيه<sup>(٨)</sup> محمل من القول لتقريبه وتخفيفه وتسهيله ، فجمعت ذلك في هذا الكتاب وسميته كتاب الإقصار ، وفيه إن شاء الله لمن اقتصر عليه كفاية إذا وفقه الله عز وجل لفهمه .

وقد نظمته أيضاً موزوناً رجزاً<sup>(٩)</sup> مزدوحاً في قصيدة سميتها المنقب انتخبتها لمن أراد حفظها ، والله يعين على العلم من هداه لطلبه<sup>(١٠)</sup> ويوفقه للعمل به ، إن شاء الله تعالى .

(١) ب : ج و د . ما ع .

(٢) ح و د . مد .

(٣) ج و د : بدل و د . يدل فيوجد فيه .

(٤) ب : أخرت .

(٥) ب : وحرراً .

(٦) ب : لعديه .

(٧) ب : ثلثه .

(٨) ب : من ثلثه .

(٩) ب : وحرراً .

(١٠) ب : لعديه .

المجزء الأول  
من  
كتاب الاقتصار





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين في جميع الأمور

### ذكر الطهارة

رُويًا عن أهل البيت صلوات الله عليهم أنَّ الصلوة لا تجزى إلا بطهور، وأنَّ على من أراد الصلوة أن يتوضأ<sup>(١)</sup> إن كان محدثًا ويتوى الوضوء. ويتطهر الجنب والحائض إذا رأت الطهر ويصلي ما شاء من الصلوة بعد ذلك ما لم يحدث، وكل شيء خرج من مخرج البول<sup>(٢)</sup> والحديث ينقض الوضوء.

والنوم الغالب ينقض الوضوء، والإغماء والجنون وكل ما يحول بين المرء وعقله حتى لا يدري ما يكون منه يوجب إعادة الوضوء، والشك في الوضوء يوجب الوضوء، ويقين الطهارة لا يزيله الشك في الحدث، وخروج الماء الذائق من ذكر الرجل أو من قس المرأة

---

(١) وإذا

(٢) ب وج : أو أحدث . قف دعائم ص ١٢٢

يجماع أو غير جماع في اليقظة أو<sup>(١)</sup> التوم يوجب الغسل ، والتقاء  
الختانين يوجب الغسل وإن لم يكن إزال .

ويجب الغسل على الحائض والتفشاء إذا استنقنا من الدم ، وعلى  
الكافر إذا أسلم ، ويفس الخ الميت قبل أن يدفن .

وأمروا بستر العورة ، ونهوا عن البول والغائط في الماء القائم<sup>(٢)</sup>  
وعلى شفير النهر ولتر وتحت الأشجار المشجرة وبين القبور .

وأمروا بستر الإحليل بعد البول ليخرج ما في القضيب ،  
ونهبوا<sup>(٣)</sup> عن الاستطابة بالعظم والعجم<sup>(٤)</sup> والعجم ، وهو نؤي النمار ،  
والطعام<sup>(٥)</sup> .

وأمروا بأن يستطاب بالخرق والحجارة وأشياء ذلك ،  
ويستنجى بالماء .

ونهبوا<sup>(٦)</sup> عن استقبال القبلة واستدبارها عند البول والغائط  
وعن الاستنجاء باليمين إلا من علة .

وأمروا من أراد الوضوء أن يسمي الله عز وجل ثم يغسل كفيه ،  
وإن ترك ذلك فلا شيء عليه إذا لم يكن بيديه<sup>(٧)</sup> نحاسة ، وفي

(١) ب : والتوم .

(٢) ب : على ماء .

(٣) ب . ونهار والعجم .

(٤) ب : الطعام .

(٥) هذا بعد : نحو عن الاستنجاء . علة . علة .

(٦) ب : بيده . قب دعائم ص ١٢٨

التسمية في ابتداء الوضوء فضل ، ويستجى من البول والغائط وليس في الريح استجاء واجب ، ويتمضمض ويستنشق ، فإن ترك ذلك<sup>(١)</sup> فلا شيء عليه إذا جهل أو نسيه<sup>(٢)</sup> ولا ينفي له أن يعتمد تركه ، ويفسل وجهه أعلاه وجانبيه وإن حلل لحيته فحسن وإن مسح ظاهره أجزاه . وينقل يديه إلى المرفقين<sup>(٣)</sup> ، ويمسح برأسه مقللاً ومدبراً ويمسح بأذنيه ، وإن ترك المسح عليهما لم يفسد وضوءه ، ويمسح على رجليه وإن غسلها<sup>(٤)</sup> فحسن ، ويبدأ بيمينه .

وأمروا بإسباغ الوضوء ، وأكثر الفسل ثلاث غسلات<sup>(٥)</sup> وأقله واحدة سابقة ونهوا عن المسح على الخفين والحجار والعمامة ، ومن مسح عليها<sup>(٦)</sup> لم يجزه ، وإن مسح على الخفين وأصاب ظاهر القدمين أجزاه ، ولا يفسد<sup>(٧)</sup> الماء شيء إلا ما غلب عليه من النجاسة وتبين فيه فغير لونه أو طعمه أو ريحه ، فإن تغير رزح منه<sup>(٨)</sup> حتى يطيب ويطهر والماء<sup>(٩)</sup> يطهر ولا يطهر .

وقالوا : يتوضأ الحنبل والخائض إذا أراد الإغتسال كالوضوء للصلاة ويثني ما به من لطخ ويمر الماء على سائر جسده بيديه حتى

(١) د : ذلك مف .

(٢) ج : نسيه .

(٣) ب : مرفقيه .

(٤) ب : غسل يديه .

(٥) د : مرات .

(٦) ب و ج عليها .

(٧) ب : من .

(٨) ج و د ينجس .

(٩) ب . عنه . ف د دعائم ص ١٣٢ هـ ف د دعائم ص ١٣٢

يعتمه ، ويل الشمر وينقي البشر ، فان بقي منه شيء ، أمسه الماء ،  
وينفي للجنب أن يبول قبل أن يتوضأ<sup>(١)</sup> ، يدفع البول ما في  
القضيب من المني ، وإن لم يفعل وخرج منه بعد الفسل ما ، دافق  
أعاد الفسل وإن كان مذيأ أعد الوضوء ، ويجزى من المبيض  
والجنابة غسل واحد •

وتفسل سائر<sup>(٢)</sup> التنجسات من الثياب وعن<sup>(٣)</sup> الأبدان ولا  
يصل فيهما<sup>(٤)</sup> حتى تفسل<sup>(٥)</sup> ، ومن لم يعلم مكانها غسل الثوب والبدن  
كله إذا أيقن<sup>(٦)</sup> أنها أصابته<sup>(٧)</sup> ، ولا بأس بالتنضح اليسير من  
الدم كدم البراغيث وما أشبهه إلا<sup>(٨)</sup> أن يتفاحش فإن تفاحش  
غسل •

ومن صلى في ثوب لا يعلم أن فيه نجاسة ثم علم بعد ذلك فلا  
إعادة عليه ويفسل الخمر والمسكر كما يفسل سائر التنجسات ،  
ولا بأس بمرق الجنب والخائض ، ولا بأس بماء نجاسة الجافة وإنما  
يفسل منها ما علق •

وكل ما يؤكل لحمه فلا بأس سوله إلا الحلاله من الطير والأنعام

(١) ب . يظهر .

(٢) ج . سائر .

(٣) ب . عن .

(٤) ح و د . بها .

(٥) ب . بتسل .

(٦) د : كان أيقن .

(٧) أصابته نجاسة .

(٨) ب : ذلك إلا . قبله دعام من ١٤٢

الحاشية<sup>(١)</sup>، وتحبس الذباجة<sup>(٢)</sup> ثلاثة أيام والشاة سبعة أيام والبقرة عشرين يوماً والجلل أربعين يوماً.

ويمنع من الصلوة على الأرض التي تصيبها النجاسة إلا أن تفسل أو تصيبها الشمس حتى تجف وتذهب<sup>(٣)</sup> رائحتها. ويستحب السواك وفيه فصل، ويكره السواك والتخليل<sup>(٤)</sup> بالقصب والريحان والرمان ويستاك عرضاً.

والمرضى الذي يخاف على نفسه من الماء والمساقر الذي لا يجد الماء أن يتيمم الصعيد ويضرب بكفيه<sup>(٥)</sup> على أرض نقيّة يابسة ثم ينفضها ثم يمسح بها وجهه ثم يمسح بكل واحد<sup>(٦)</sup> منها ظهر الأخرى مرة واحدة، فذلك التيمم. ولا يتيمم إلا في آخر الوقت، فإن تيمم صلى تيممه ذلك ما شاء من الصلوة ما لم يحدث أو يرم الماء ولا يتوضأ، فإن راب الماء فلم يتوضأ انتقض تيممه، فإذا تيمم ثم دخل في الصلوة ثم وحد الماء فلا يقطع صلوته ونجزيه التيمم.

والطعام إذا خالطته<sup>(٨)</sup> النجاسة أو مات فيه شيء له دم وكان

(١) ب : الحاشية مف .

(٢) ب و ح . الذباج .

(٣) ب : دعت .

(٤) ح و د : والتخليل مف و ب : تصيب .

(٥) ب : كفيه .

(٦) ب : واحد .

(٧) د : ثم مف ب ق د غم ص ١٤٣ .

(٨) ب : خالطه .

مائماً فسد ، وإن كان جامداً<sup>(١)</sup> ألقي ذلك منه وما حوله وأكل  
باقية ، ولا بأس بما ليس له دم يموت في الطعام ۝

ويستحب تعجيل<sup>(٢)</sup> ختان الصبيان ولا تحفّض الخواري دون  
سبع سنين . والمبته وكل ما يكون منها من جلد وشعر ووبر  
وصوف وعظم وعصب محس لا<sup>(٣)</sup> يطهره شيء ، ولا بأس بلباسه كما  
ينس لثوب النجس ولا يصلى فيه ، وكذلك كل ما يؤكل لحمه ۝

وتدع الحائض الصلوة والصوم<sup>(٤)</sup> أيام حيضها وتقضى الصيام  
ولا تقضي الصلوة ، ولا يحجور وطلوها حتى تطهر<sup>(٥)</sup> ، ولا بأس بمباشرتها  
وإصابة ما دون الأزار وعوقه منها حتى تستنقي من الدم وتغتسل<sup>(٦)</sup> ،  
وإن تمادى بها الدم هي المستحاضة<sup>(٧)</sup> تغتسل وتستغفر وتصلّي ، فإن  
أحدثت توفّأت وصلت ، فإذا جاءها دم الحيض صغت ما<sup>(٨)</sup> تصنع  
الحائض وإذا انقطع عنها اعتسلت ، وما رأت في أيام الطهر من دم  
الحيض فهو حيض ، وما كان من غيره من دم رقيق ثم انقطع  
توفّأت<sup>(٩)</sup> منه وصلت . فإذا رأت الحامل الدم ولم تكن تحيض<sup>(١٠)</sup> فلا

(١) ب . ذلك جامداً .

(٢) ب . تحسّ مه .

(٣) ب . ولا .

(٤) ج و د . الصيام .

(٥) ب . يطهر .

(٦) ب . تغسل .

(٧) ج و د . مستحاضة .

(٨) د . كما .

(٩) ج . وتوفّأت .

(١٠) ج و د . لم يكن يحض . ق ب د هـ . من ١٥٠ .

غسل عليها ، وإن غادى لدم بالنفسا . أكثر مما تعرف من نفاسها<sup>(١)</sup>  
فهي مستحاضة .

ولا يقرأ الحنب والحنض<sup>(٢)</sup> قرآنًا ولا يجلسان في المسجد ،  
وإذا حاضت المعتكفة بطل اعتكافها ، ولا<sup>(٣)</sup> تغتسل الحائض حتى  
تري الطهر وهو ذهب الدم عنها ، فإن كان ذلك في وقت صلاة  
وحت عليها تلك الصلاة ، والغسل من الحيض<sup>(٤)</sup> كأنفسل من  
الجابية .

ولا يطأ الرجل حاملًا<sup>(٥)</sup> من غيره حتى تضع حملها وتطهر ،  
ويستبرئ البائع والمشتري الأمة المبيعة كل واحد منهما بحيضة ،  
وإن بيعت في حبضتها أجرى ذلك عنها<sup>(٦)</sup> جميعاً ، ولا استبراء على  
طفلة ولا امرأة قد يئست من الحيض ، وتستبرأ التي قد بلغت  
ولم تحض بحمس وأربعين ليلة ، ومن اشترى أمة فأعتقها وتزوجها  
استبرأها بحيضة وإن وطئها فلا بأس .

ولا<sup>(٧)</sup> بأس بمباشرة الأمة<sup>(٨)</sup> قبل أن تستبرأ ولا توطأ حتى  
تستبرأ ، وإذا فجرت الأمة استبرئت . وإذا كان لرجل امرأة

(١) ب : نفاسه .

(٢) د . ولا الحائض .

(٣) ج و د . وغسل الحائض حين ترى .

٥ . ب . الحائض .

(٥) ب : امرأة حاملًا .

(٦) ب : عنها .

(٧) ج . ولا بأس بمف .

(٨) ب : لأمة في غير الفرج .

ولها ولد من غيره فمات الولد وخلف ما لا يعتزلها زوجها حتى تستبرئ  
 رحمها ، فإن كانت حاملاً ورث الحمل من الميت إن لم تكن ترثه أمه  
 وإلا لم يقذف في الرحم ما لا حق له في الميراث ، وذلك إن تكن  
 الأم أمة أو مشركة ، فأما إن كانت حرة مسلمة فيرثه لها دون  
 الإخوة ولا تعتزل<sup>(١)</sup> .

---

(١) ب : تعزل .



## ذكر الصلوة

روينا عن أهل البيت صلوات الله عليهم أن أول وقت الظهر زوال الشمس وآخر وقتها<sup>(١)</sup> وهو أول وقت العصر بعد ذلك بساعتين ، وآخر وقت العصر اصفرار الشمس ، ولا ينبغي تأخيرها إلى<sup>(٢)</sup> هذا الوقت لغير علة ، ووقت المغرب غياب الشمس ولا وقت لها غيره ، وأول وقت العشاء الآخرة غياب الشفق وهي الحمرة في أفق المغرب وآخر وقتها انتصاف الليل ، وأول وقت الفجر اعتراض الفجر وآخر وقتها احمرار أفق المغرب .

وتصلّى صلوة الليل بعد صلوة العشاء الآخرة ، والوتر بعد صلوة الليل وركعتا الفجر بعد طلوع الفجر ، ولا صلوة بعد صلوة الفجر إلى زوال الشمس ولا بعد صلوة العصر إلى غياب الشمس إلا قضاء صلوة فائتة .

ويبدأ بالفريضة قبل النافلة<sup>(٣)</sup> إذا خيف فوات الوقت ، ويُبرّد بالطهر في شدة الحر ، ولا تؤخر صلوة الجمعة عن وقت الزوال ، ويُجمع بين طهر والعصر وبين المغرب والعشاء فيما بين الوقتين في

(١) ب : ومع

(٢) ج : إلى هذا الوقت مع ما يذهب دعاء من ١٦٦ والرواية عن جعفر بن

محمد ( ص )

(٣) ب : نافلة

لسفر وللمدر في الحضر . ومن فاتته صلوة<sup>(١)</sup> صلاتها في أي وقت ذكرها إلا في وقت طلوع الشمس أو وقت إستوائها أو وقت غروبها ، وإن ذكرها في آخر وقت الصلوة بدأ بالتي هو في وقتها إذا خاف فواتها ثم صلى العائنة بعده<sup>(٢)</sup> ، وإن كان في الوقت فسحة بدأ بالتي فاتته إذا علم أنه يدرك الصلوة التي هو في وقتها قبل خروج الوقت ، وأفضل أوقات الصلوة أوائلها ، ويستحب تأخير المشاء . لآخره وحده .

والأذان مثنى مثنى وكذلك الإقامة ، ويفرد آخر الكلمة<sup>(٣)</sup> بها ، وتؤذن بحي على خير العمل ، ويقام بها وهي من<sup>(٤)</sup> أصل الأذان ، ويستقبل المؤذن القبلة ويلتفت عند<sup>(٥)</sup> قوله حي على الصلوة وحي<sup>(٦)</sup> على الملاح يمينا وشمالا ويحمر ويؤذن .

ويُقام لكل صلوة مكتوبة ولا يؤذن قبل الوقت ، ويبغى لمن أذن أن لا يؤذن إلا وهو طاهر ولا يؤذن إلا وهو قائم إلا من علة . ولا بأس بأذان الراكب في السفر ، ولا يقيم الإقامة<sup>(٧)</sup> على الأرض . ويُحرم الإمام الكلام<sup>(٨)</sup> عند فراع الإقامة ، ويكره

(١) د . صلوة

(٢) ب . بعده . ال فاته مف .

(٣) ر . كلمه .

(٤) ب : من مف . قب دعاء ص ١٧٢

(٥) ب و : عن

(٦) ج : وحي مف .

(٧) ج : قم

(٨) ج و د . بكلام مف .

الخروج من المسجد بعد الأذان إلا لمن يريد الرجوع إليه لشهود الصلوة.  
ولا صلوة<sup>(١)</sup> لدار المسجد إلا في المسجد وحده المسجد من سمع  
التداعي. هكذا روينا عن أهل البيت صلوات الله عليهم - وهو  
تغليظ في التغلف عن شهود الجماعة، ولا أعلم أحداً يوجب الإعادة  
على من صلى في بيته ولكن الفضل في شهود الجماعة \*

ويُمنع من المسجد<sup>(٢)</sup> أهل الذمة والصبيان والمجانين والخب  
والخائض ومن البيع والشراء، يعني يُمنع الصبيان من دخول المسجد  
إذا كانوا يدخلون للعب فيه، وما من دخله للصلوة منهم فلا يمنع منه.  
ويؤقر المسجد من النجاسة<sup>(٣)</sup> ومن رائحة الثوم ويحمر وينظف  
ويطيب<sup>(٤)</sup>، ولا يصلى إلى بعير ولا إنسان قائم، ويستحب الصلوة  
إلى ستره<sup>(٥)</sup> أقلها<sup>(٦)</sup> مثل مؤخرة<sup>(٧)</sup> الرجل ويقرب<sup>(٨)</sup> المصلي من  
الستر، وتكره له الفحوة وهي الشعة بين<sup>(٩)</sup> يديه \*

ويؤثم<sup>(١٠)</sup> بالقوم أفضلهم، ولا يؤثم المريض ولا الأحمم ولا  
الأبرص ولا المجنون ولا المحدود ولا ولد الزنا ولا الأعراي ولا  
الحشي<sup>(١١)</sup> ولا الأخرس ولا المحبوب<sup>(١٢)</sup> ولا المقيتد. ولا بأس بأن

(١) د : المسجد من .

(٢) النجاسة والنجاسة هي النجاسة . قب دعائم ص ١٧٩ والرواية عن علي (ع) .

(٣) ج و د . يطيب و د . ينظف و يطيب .

(٤) ب : ساهي .

(٥) ب : مؤخر .

(٦) د . يدو .

(٧) د . مكرون بين .

(٨) ب : لفتاء .

(٩) د : ولا محبوب مع . قب دعائم ص ١٨٣ . قب دعائم ص ١٨٧

يَوْمٌ مِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ كَانَ مِثْلَهُمْ ، وَلَا بَأْسَ بِإِمَامَةِ الْأَعْمَى إِذَا وَجَّهَ  
لِلْقِبْلَةِ<sup>(١)</sup> ، وَإِذَا صَلَّى الرَّجُلُ بِقَوْمٍ فَذَكَرَ أَنَّهُ عَلَى غَيْرِ طَهَرٍ أَعَادَ  
وَأَعَادُوا ، وَيُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ التَّخْفِيفُ فِي تَمَامِ وَلَمَنْ صَلَّى وَحْدَهُ التَّطْوِيلُ .  
وَفِي الصَّلَاةِ مَعَ الْجَمَاعَةِ فَضْلٌ ، وَالْمُؤْمِنُ وَحْدَهُ جَمَاعَةٌ ، وَأَفْضَلُ<sup>(٢)</sup>  
الْصُّوْفِ أَوَّلُهَا وَأَفْضَلُ الْأَوَّلِ بَيْنَ الْإِمَامِ وَمَا دَنَا مِنْهُ ، وَيُسْتَحَبُّ  
سَدُّ الْفَرْجِ وَتَعْدِيلُ الصُّوْفِ . وَلَا يَصْلِي وَحْدَهُ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا مَنْ لَمْ  
يُحْدِثْ فِي الصَّفِّ مَوْضِعًا . وَيَدْخُلُ الدَّخْلُ فِي الصَّلَاةِ بِنَتَةِ وَيَكْبَرُ  
تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ وَيَرْفَعُ فِيهَا يَدَيْهِ حَذَاءَ وَجْهِهِ ، وَمَنْ تَرَكَ تَكْبِيرَةَ  
الْإِحْرَامِ أَعَادَ لَصَلَاةٍ ، ثُمَّ يَتَوَحَّعُ بِالدُّعَاءِ وَيَتَمَوَّذُ مِنَ الشَّيْطَانِ  
الرَّحِيمِ وَيَجْهَرُ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِيمَا يَجْهَرُ بِهِ وَيُسْرًا<sup>(٣)</sup> فِيمَا  
يُسْرَ فِي بَدْءِ كُلِّ سُورَةٍ ، وَيَقْرَأُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَسُورَةَ

وَلَا قُرْآنَ فِي فَرِيضَةٍ بَعْدَ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَلَا يَغْضُ<sup>(٤)</sup> فِيهَا  
سُورَةٌ ، وَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ فِي التَّوَافُلِ<sup>(٥)</sup> . وَيَقْبَلُ لِقَائَهُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى  
صَلَوْتِهِ وَيُفْرَغُ قَلْبُهُ لَهَا وَيُرْسِلُ يَدَيْهِ إِرْسَالًا ، وَيَطْوِلُ الْقِرَاءَةَ فِي  
الْفَجْرِ مِثْلَ طَوَالِ الْمَفْصَلِ وَفِي الظُّهْرِ وَالْعِشَاءِ الْآخِرَةَ دُونَ ذَلِكَ  
وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ دُونَ ذَلِكَ .

وَمَنْ تَرَكَ الْقِرَاءَةَ مُتَمَدِّدًا فَسَدَتْ صَلَوَتُهُ ، وَلَا يَقْرَأُ الْمَأْمُومُ

(١) ب : إلى القبلة يعقب دعاءه من ١٨٩

(٢) ب : يبرها .

(٣) ج و د : يسمي

(٤) ب : يغلظ

خلف الإمام إذا كان يأنتم به ، ويرفع الأيدي<sup>(١)</sup> عند الركوع وعند<sup>(٢)</sup> الرفع من الركوع ، ويكبر إذا ركع ويقول في الركوع سبحان ربي العظيم ثلاثاً<sup>(٣)</sup> وإذا رفع من الركوع قال سمع الله لمن حمده ويقول من خلف الإمام : ربنا لك الحمد . ويعتمد الساحد على راحتيه وييدي ضعيه ويسجد على جبهته وأنفه وتكون يدها حذاء أذنيه ويقول في سجوده<sup>(٤)</sup> سبحان ربي الأعلى<sup>(٥)</sup> ثلاثاً ، ولا بأس بالإقعدة بين السجدين ويهض ولا يرجع إلى الأرض باليئة .

وإذا جلس للتشهد<sup>(٦)</sup> رفع ذراعيه على فخذه وأصق وركبته بالأرض وركبته<sup>(٧)</sup> وفرج بينها ولا يجلس على بطنه ، وينصق ظاهر قدمه اليسرى بالأرض وظاهر قدمه اليمنى<sup>(٨)</sup> مما يلي باطن اليسرى وهي قائمة ، وتجلس المرأة لاطية<sup>(٩)</sup> بالأرض وتضم فخذيها وترفع ركبتيها<sup>(١٠)</sup> ، ويقرأ في الركعتين الآخرتين<sup>(١١)</sup> بفاتحة الكتاب وحدها ويقول في التشهد الأول : سم الله والحمد لله والأسماء الحسنى كما شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

(١) ب : لأيدي يديه .

(٢) ب : عن

(٣) ب : ويحمده ثلاثاً

(٤) ب : سجوديه . فـ د دعاء من ١٩٥ والرواية عن حماد بن محمد ( ص )

(٥) ب : الأعلى وتعالى

(٦) ج و د : في التشهد

(٧) ب : ركبته

(٨) ج : ظاهر اليمنى

(٩) ب : لاطية ( لاطية ، والاصح )

(١٠) ب : ركبتيها

(١١) ب : الآخرتين

وفي التشهد الثاني التحيات لله<sup>(١)</sup> الطيبات<sup>(٢)</sup> الصلوات لله<sup>(٣)</sup>  
الطاهرات الزاكيات الناعمات السابقات لله ما طاب وخلص<sup>(٤)</sup> وطهر  
وزكى قلله وما خبث فغير الله، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك  
له<sup>(٥)</sup> وأشهد أن محمدا عبده ورسوله<sup>(٦)</sup> أرسله بالهدى ودين الحق  
نبيراً ونذيراً بين يدي الساعة وأشهد أن الله نعم الرب وأن محمداً نعم  
الرسول والسلام على أنبياء الله ورسله<sup>(٧)</sup> السلام علينا وعلى المؤمنين  
والمؤمنات اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وتقتل شفاعته واغفر  
لأهل بيته . ويسأل الله<sup>(٨)</sup> ما قدر له ويقول السلام علينا وعلى عباد  
الله الصالحين ، ثم يسلم عن يمينه وعن شماله ، ويستحب الدعاء بعد  
الصلوة .

ومن تكلم في الصلوة أو ضحك أو انصرف عن القبلة بوجهه<sup>(٩)</sup>  
أو أحدث فقد قطع صلواته ، ويكره التفخ في الصلوة والعش<sup>(١٠)</sup>  
باليدين والتمطى والتورك وهو وضع اليد على الورك ، والصلوة في  
ثوب واحد تجزى إذا ستر، وينهى<sup>(١١)</sup> عن اشتغال الصائم وعن السدل

(١) ب : لله مف .

(٢) الطيبات لله .

(٣) ب : لله مف .

(٤) ج ود : خلس مف .

(٥) ج : له مف .

(٦) ب وح : ورسوله مف . ق دعائم ص ١٩٩

(٧) ب : رسوله .

(٨) ب : عما ، ود : عما .

(٩) ب . وجهه

(١٠) ب : العش . ق دعائم ص ٢١٠ ورواية عن رسول الله (صلعم) أنه ق دعائم

في الصلوة . واشتغال الصمّاء هو اشتغال بالثوب على اليدين كاشتغال أهل السدو والتدل إرسال الرداء إلى الأرض من غير أن يرد إلى الكتفين .

ويستحب مباشرة الأرض بالسجود ، ولا بأس بالسجود على ما يحل لئلاسه وعلى نبات الأرض مما ليس هو بطعام الإنسان \*  
وصلوة الجمعة فريضة والاحتجاج إليها<sup>(١)</sup> يجب على<sup>(٢)</sup> الرجال الأحرار وإن شهد العبيد والنساء أجزتهم<sup>(٣)</sup> ولا يهر عليهم ، ويستحب الغسل للجمعة والتطيب ، وتجب الجمعة على من كان منها على فرسخين .

ولا تكون الجمعة<sup>(٤)</sup> بأقل من خمسة أحدهم الإمام ، ويستقبل الإمام الناس إذا خطب ، ويمسك الناس عن الكلام . وإذا صعد<sup>(٥)</sup> المنبر سلم على الناس وأذن المؤذن بين يديه ، ثم قام فحمد الله وأثنى عليه وصلى على النبي وآله ووعظ الناس بما قدر ، ثم جلس جلسة خفيفة ثم قام قدعاً في خطبة ثانية ، ثم نزل فصلى ركعتين يقرأ في الأولى بفتح الكتاب<sup>(٦)</sup> وإذا جاء المنافقون . ويقت في الثانية بعد فراغ القراءة ، ومن أدرك الركعة الآخرة<sup>(٧)</sup> أدرك الجمعة \*  
\_\_\_\_\_

(١) د - إليها ص

(٢) ب - ع

(٣) د : أحرام .

(٤) ب : أحصاه على من كان منها وأثني \* ف دعائه من ٢١٨ والرواية عن حماد بن

محمد (ص) .

(٥) ب . صمد الأمام

(٦) وسورة المنافقين .

(٧) ب - الأخرى .

وَيُسْتَحَبُّ<sup>(١)</sup> الْفَسْلُ لَيْلَةَ الْعِيدِ ، وَيُخْرَجُ الْإِمَامُ إِلَى<sup>(٢)</sup> الْبَرَازِ  
 لَصَلَاةِ الْعِيدِ يَبْدَأُ بِالصَّلَاةِ وَيَفْتَتِحُهَا<sup>(٣)</sup> بِتَكْبِيرَةٍ الْإِحْرَامِ وَيَقْرَأُ  
 بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةَ الشَّمْسِ وَضَعَهَا ، ثُمَّ يَكْبِرُ حَسْبَ تَكْبِيرَاتِ  
 يَمْنَتِ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ قُنُوتًا خَفِيفًا ، ثُمَّ يَكْبِرُ السَّادِسَةَ<sup>(٤)</sup> فَيَرْكَعُ  
 بِهَا وَيَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ ، وَيَنْهَضُ تَكْبِيرَةً وَيَقْرَأُ فِي الثَّانِيَةِ بِفَاتِحَةِ  
 الْكِتَابِ وَهَلْ أَتَىكَ حَدِيثُ الْفَاشِيَةِ ، ثُمَّ يَكْبِرُ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ  
 يَمْنَتِ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ قُنُوتًا خَفِيفًا وَيَكْبِرُ الْخَامِسَةَ فَيَرْكَعُ بِهَا  
 وَيَسْجُدُ وَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ ، ثُمَّ<sup>(٥)</sup> يَخْطُبُ حَظَّتَيْنِ .

وَلَا صَلَاةَ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ وَلَا بَعْدَهَا ، وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ<sup>(٦)</sup>  
 بَيْتِهِ أَوْ رَمَاهُ ، وَكَذَلِكَ يَصَلِّي النِّسَاءُ<sup>(٧)</sup> وَلَا بَأْسَ بِمَخْرُوجِهِنَّ إِلَى الْعِيدِ ،  
 وَلَا عَيْدٍ عَلَى أَهْلِ الْوَادِي وَلَا الْمَسَافِرِينَ ، وَيَكْبِرُ فِي ذِكْرِ كُلِّ صَلَاةٍ  
 هَرِيضَةً فِي الْأَضْحَى مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ  
 آخِرَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَمَنْ نَسِيَ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ أَعَادَ الصَّلَاةَ ۝

وَمَنْ شَكَّ فِي الرُّكُوعِ وَهُوَ قَائِمٌ رَكَعٌ ، فَإِنْ سَحَدَ مَضَى فِي  
 صَلَاتِهِ ، وَمَنْ شَكَّ فِي وَاحِدَةٍ هُوَ أَمٌّ فِي اثْنَتَيْنِ وَهُوَ قَائِمٌ حَمَلَ ذَلِكَ  
 أَوَّلَ صَلَاتِهِ ، وَإِنْ شَكَّ بَعْدَ مَا جَلَسَ مَضَى فِي صَلَاتِهِ ، وَإِنْ شَكَّ

(١) ب . في

(٢) د : يمسحها

(٣) ب . السادس ۝ قبل دعاء من ٢٢١

(٤) ب . ويخطب

(٥) ج : في رفع

(٦) ب . وكذلك



أثنتين صلى أم ثلاثاً أتم على<sup>(١)</sup> ما يذهب إليه وهمه وسجد سجدي السهو . وكذلك يفعل إذا لم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً<sup>(٢)</sup> فإنه<sup>(٣)</sup> يصلي ركعتين جالساً بعد أن يسلم فإن كان قد صلى ثلاثاً كانت هاتان الركعتان اللتان صلاهما حاسباً مقام ركعة فأتم الصلوة أربعاً فإنه يتشهد ويسلم وإن كان قد صلى أربعاً<sup>(٤)</sup> كانتا له نافعة وإن كانتا ثلاثاً كانتا له تمام صلواته وسجد سجدي السهو . وإن شك فم يدر أثننتين صلى أم أربعاً فإنه يتشهد ويسلم ثم يقوم فيصلّي ركعتين يقرأ فيها بأم الكتاب ويتشهد ويسلم ويسجد سجدي السهو .

ومن سها عن الركوع حتى سجد<sup>(٥)</sup> استأنف الصلوة ، ومن سها عن السجود حتى سلم سجد بعد أن يسلم ، وإن سها عن التشهد سجد سجدي السهو وتشهد . وإن سها عن الجلوس الأول فقام في الثالثة ولم يجلس فإن ذكر قبل أن يركع جالس وإن لم يذكر حتى ركع مضى في صلواته ، فإذا سأم سجد سجدي السهو ، وإن سها فسلم من ركعتين أتم صلواته ثم سجد سجدي السهو إن كان لم ينصرف وإن انصرف ثم ذكر أتم ما بقي وسجد سجدي السهو وإن كان قد قام من مقامه<sup>(٦)</sup> وتكلم .

وإن سها فزاد في صلواته استقل الصلوة إلا أن يكون جلس

(١) ب : على مف وج : ثم ما .

(٢) ج : وأما .

(٣) ب : فإنه . . . إلى أن يقتضيه ويسلم مف : فب دحا ثم من ٦٢٤

(٤) ب : فإن كانت أربعاً .

(٥) ب : يسجد

(٦) د : مكاه

في الرابعة قدر لتشهد وقال : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته . سلام عليك وعلى عباد الله الصالحين . وإن شك فلم يدر أراد أم نقص فإن ذهب وهمه إلى أنه نقص ركعة صلى ركعتين حالماً ، وإن ذهب وهمه إلى الزيادة سجد سجدتي السهو . وإن شك في الركوع بعد ما سجد مضى في صوته ، وإن شك<sup>(١)</sup> بعد ما ركع أنه لم يكبر مضى .

وإن شك فلم يدر أواحدة سجد أم اثنتين سجد ، فإن علم بعد ذلك أنه قد كان سجد اثنتين أعاد الصلوة<sup>(٢)</sup> لأنه زاد في صوته سجدة ، ومن شك بعد أن انصرف فلا شيء عليه ، وسجدتا السهو بعد السلام وقبل الكلام ويتشهد بعدهما تشهداً خفيفاً .

ولا بأس بقطع الصلوة للأمر بالخوف ، ولا يقطع الصلوة المروء بين يدي المصلي ولكن يندأ<sup>(٣)</sup> ما قدر ، ومن سبقه الإمام حين ما أدرك معه أول صلوته وأتم ما بقي إذا سلم الإمام ولا يسلم هو حتى يقضي ، وإذا أدرك الركوع احتسب بتلك الركعة ويكفي بتكبيرة واحدة .

ويستحب أن يعلم الصبيان الصلوة قبل السجود ولا يجب عليهم فرض<sup>(٤)</sup> ، والمسافر يقصر لصلوة حين يخرج من منزله يصلي الظهر

(١) ب . من وابن . . . إلى . مضى مع

(٢) ج : الصلوة مع .

(٣) ب . يدفع . قب دعاء ص ٢٢٩

(٤) د . فرض حتى سموا .

والعصر والعشاء الآخرة كل واحد مهن ركعتين ، فأما المغرب والفجر فلا تقصير فيها .

وحدّ السفر الذي يجب فيه التقصير بريدان والبريد إنّا عشر ميلاً . والميل ثلاثة آلاف ذراع فإذا زاد إذا كان مجداً<sup>(١)</sup> في السفر ، فأما الذي يدور ويذهب ويحيى . فليس في سبيل المسافر كالملّاح والصّاد والحاي ، ومن نوى إقامة عشر ليال أتمّ الصلوة ، فإن لم ينو<sup>(٢)</sup> وقال اليوم أخرج<sup>(٣)</sup> وعداً أخرج قصر فيا<sup>(٤)</sup> بيده وبين شهر ثم أتمّ ، وإذا دخل المسافر في صلوة المقيمين انصرف من ركعتين<sup>(٥)</sup> .

وإن صلى مقيم مع مسافرين أتمّ المقيم ، وهذا وما قبله لا ينبغي تعمله ، ومن ذكر صلوة<sup>(٦)</sup> في حضر من سفر أو في سفر من حضر قضّاها على ما كانت<sup>(٧)</sup> عليه وقت نسيها ، ويتطوّع المسافر على راحلته حيث توجّهت به .

والعليل إذا لم يستطع أن يصلي قائماً صلى جالساً ، فإذا لم يقدر على الركوع والسجود أو ما إيمان . وجعل السجود أخفض من الركوع ، فإن لم يستطع أن يصلي حالساً صلى مستلقياً ورحلاه مما يلي القبله ويومئ إيمان .

(١) ب : حاذق .

(٢) ب : لم ينو قدمه غير بيان .

(٣) ب : أخرج اليوم .

(٤) ب و ج : ما .

(٥) ب : الركعتين .

(٦) الصلوة .

(٧) ب : كان . ق : دعاء ص ٢٢٤

والصَّلَاةُ فِي الْخَوْفِ تُقْصَرُ<sup>(١)</sup>، يَقِفُ الْإِمَامُ فَيَفْرَقُ أَصْحَابَهُ  
فَرَقَتَيْنِ فَتَقِفُ طَائِفَةٌ بِإِذَاءِ الْعَدُوِّ وَيُصَلِّي بِطَائِفَةِ رُكْعَةٍ ثُمَّ يَلْتَمِسُ قَائِمًا  
وَيُصَلُّونَ هُمْ رُكْعَةً أُخْرَى وَيَسْلُمُونَ وَيَأْتِي أَصْحَابَهُمْ فَيُصَلِّي بِهِمْ رُكْعَةً  
أُخْرَى أَوْ رُكْعَتَيْنِ إِنْ كَانَتِ الْمَغْرِبُ، ثُمَّ يَسْأَلُ<sup>(٢)</sup> فَيَقُومُونَ فَيَقْضُونَ  
مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِمْ وَهُوَ حَالِسٌ ثُمَّ يَنْصَرِفُونَ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِيعُوا<sup>(٣)</sup>  
ذَلِكَ وَالتَّحَمُّ الْقِتَالِ صَلُّوا وَحِدَانًا عَلَى دَوَائِبِهِمْ يَوْمُونَ إِيْمَاءً، فَإِنْ كَانَتِ  
الْمَسَابِقَةُ كَبُرَ الْكُلُّ رُكْعَةً تَكْبِيرَةً.

وَصَلَاةُ<sup>(٤)</sup> كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَاحِدَةٌ، عَشْرَ رُكْعَاتٍ<sup>(٥)</sup> فِي  
أَرْبَعِ سَجْدَاتٍ، إِلَّا أَنْ صَلَاةَ كُسُوفِ الشَّمْسِ أَطْوَلُ مِنْ<sup>(٦)</sup> صَلَاةِ  
خُسُوفِ الْقَمَرِ، يَقُومُ الْإِمَامُ فَيَكْبُرُ<sup>(٧)</sup> ثُمَّ يَرْكَعُ، وَيُطِيلُ وَيُجْهَرُ  
بِالْقِرَاءَةِ، ثُمَّ يَرْكَعُ فَيُطِيلُ ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ فَإِنْ أَتَمَّ السُّورَةَ قَرَأَ بِفَاتِحَةِ  
الْكِتَابِ وَدَخَلَ فِي سُورَةٍ أُخْرَى، وَإِنْ بَقِيَ<sup>(٨)</sup> السُّورَةَ سَدَأَ مِنْ  
حَيْثُ وَقَفَ، ثُمَّ يَرْكَعُ فَيُطِيلُ فَيَقْرَأُ حَتَّى يَرْكَعُ، كَذَلِكَ خَمْسَ  
رُكْعَاتٍ قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ، وَكُلَّمَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ كَبَّرَ إِلَّا فِي الْخَامَةِ  
الَّتِي يَسْجُدُ فِيهَا فَإِنَّهُ يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمْدَهُ ثُمَّ يَسْجُدُ فَيُطِيلُ، ثُمَّ  
يَجْلِسُ بَيْنَهُمَا شَيْئًا وَيَسْجُدُ فَيُطِيلُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَصْنَعُ كَمَا صَنَعَ فِي

(١) ب : تقصير .

(٢) ب : سأل .

(٣) د : استطاع .

(٤) ب و ح : رُكْعَةً .

(٥) ج و د : من صلاة خسوف القمر مف .

(٦) ب : فيكثر الإمام .

(٧) شمس يقرأ صحتاً أو حرراً ١٤ منها . ب : دعاء من ٢٣٩ . ج : ب : دعاء من ٢٤٠ .

الركعة الاولى ويتشهد ويسلم ويدعو حتى ينجلي ، ويقنت بعد كل ركعتين حين يفرغ من القراءة قبل الركوع ويقنت في الثانية والرابعة والسادسة والثامنة والعاشره . ويصلي صوة<sup>(١)</sup> الكسوف في أي وقت كان من ليل أو<sup>(٢)</sup> نهار وكذلك الصلوة عند الآيات التي يصلي فيها مثل الزلزلة والظلمة والريح الشديدة وأشياء<sup>(٣)</sup> ذلك مثل صلوة الكسوف ولا يقضيها من فاتته \*

### ذكر صلوة الاستسقاء

يخرج الإمام يصلي ركعتين ويكبر فيها كما يكبر في العيدين ويحمر بالقراءة ، فإذا انصرف رقا<sup>(٤)</sup> المير وحول رداؤه فجعل يمينه على شماله وشماله على يمينه ثم يستقل الناس فكبر مائة تكبيرة ، ثم التفت عن يمينه فسبح مائة تسبيحة<sup>(٥)</sup> ، ثم التفت عن يساره فهلل مائة تهليل<sup>(٦)</sup> رافعا في ذلك<sup>(٧)</sup> كنه صوته ، ثم يستقل الناس ويحمد<sup>(٨)</sup> الله مائة تحميدة ويمجده ويشني عليه<sup>(٩)</sup> ويخطب ويبصر \*

(١) ح : صلواته

(٢) د : وحار

(٣) د : أشه

(٤) د : رقا ، لا سم .

(٥) ب : تسبيحة مف

(٦) ب : تهليل مف

(٧) ح : نك

(٨) ب : فحمد

(٩) ح : عليه مف

والوتر<sup>(١)</sup> وركعتا الفجر واجبة فمن فاتته شيء من ذلك قضاء،  
 ويفصل الشفع من الوتر ويقت في الركعة الآخرة<sup>(٢)</sup> بعد الركع  
 في الوتر فيقول: اللهم إني أتيتك ترى ولا ترى وأنت بالمعظم الأعلى وأليك  
 المنتهى والرحمى<sup>(٣)</sup> بيدك الممات والمحياء اللهم اليك أدعو وبك أعوذ  
 أن أزل وأخرى يا من إليه الأيدي بسطت ويا من إليه القلوب  
 قصدت ويا من إليه الرقاب<sup>(٤)</sup> خضعت نشكو إليك فقد نبئت وقلة  
 عددنا وكثرة عدونا اللهم إنا نسألك فرجاً<sup>(٥)</sup> تسجله ونيسرة<sup>(٦)</sup> وحقاً تعزه  
 وتنصره وعدلاً تقيمه وتنشره ونسألك في الدنيا حسنة وفي الآخرة  
 حسنة ونسألك أن تقينا عذاب النار \*

وأما<sup>(٧)</sup> قنوت الفجر فإني إذا فرغت من القراءه في الركعة  
 الثانية تقول<sup>(٨)</sup> اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونشفي عليك الخير  
 ونؤمن<sup>(٩)</sup> بك ولا نكفرك ونحلم<sup>(١٠)</sup> ونثبلاً ممن يفجر<sup>(١١)</sup>ك اللهم  
 إياك<sup>(١٢)</sup> نعبد وإياك نستعين ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد

(١) ب : صلوات الوتر هـ وب دعاء من ٢٤٣ هـ وب دعاء من ٢٤٤

(٢) ب : الأولى .

(٣) ب : اليك الرحيم

(٤) ج و د : الأصدار خضعت

(٥) هـ : سألت لحة فرجاً .

(٦) ج . ونيسره هـ

(٧) ج . ودعاء د . أما .

(٨) ج : قنوتات د . نقرأ

(٩) و ب . ونؤمن بك هـ

(١٠) ب : نحلم هـ

(١١) ج : يكفر بك .

(١٢) د : إنا وإياك نستعين هـ وإياك

وَنُوحِرْ رَحْمَتَكَ وَنُخْشِي عَذَابَكَ الْخَدَّ إِنَّ عَذَابَكَ بِالْكَافِرِينَ <sup>(١)</sup> مُنْحَقٌ  
أَسْأَلُكَ <sup>(٢)</sup> يَا رَبَّ أَنْ تَقِيَا عَذَابَ النَّارِ •

وصلوات السنة مثل <sup>(٣)</sup> صلوة الفريضة يُسْتَحَبُّ المحافظة عليها وهي الصلوات <sup>(٤)</sup> التي كان رسول الله صلعم يصليها والأئمة من آله عليهم السلام، يصلي بعد الزوال ستة ركعات يسلم بعد كل ركعتين، ثم يصلي الظهر أربعاً ويصلي بعدها أربعاً، والعصر أربعاً وقبل العصر أربعاً وبعد المغرب ستاً والمغرب ثلثاً، وقبل العشاء الآخرة <sup>(٥)</sup> أربعاً وللعشاء الآخرة <sup>(٦)</sup> أربعاً وبعدها أربعاً والوتر ثلثاً، وتصلّي بعد الوتر وأنت جالس ركعتين هما في عدد ركعة، وقبل الفجر ركعتين والفجر ركعتين؛ فذلك الفريضة والسنة إحدى وخمسون ركعة الفريضة منها سبع عشرة ركعة <sup>(٧)</sup> والسنة أربع وثلثون ركعة •

فأما التطوع فليس له حد، يتطوع من شاء بما شاء أن يتطوع في الأوقات التي يصلي فيها التطوع <sup>(٨)</sup> من الليل والنهار وما زاد

(١) ح ١ ج ١ - ما سكتار •

(٢) ح ٣ ج ١ - سألت في مذبحاً جدياً وفي الآخرة جدياً وسألت أن يقينا عذاب النار •

د - سألت ما رر في هذه مذبح حسه وفي الآخرة حسه وسألتك أن تقيا

عذاب النار

(٣) ب و د - مثلاً

(٤) ب : صلوة السنة •

(٥) و

(٦) ب - الآخرة مع

(٧) ب - ركعة مع

(٨) ب : بالتطوع •

من الصلوة فحسن ، قال الله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ﴾ .

وفي القرآن خمس عشرة سجدة أربع منها العزائم<sup>(١)</sup> وهي<sup>(٢)</sup> آلم تنزيل السجدة وحَم السجدة وآخر السجدة وآخر<sup>(٣)</sup> اقرأ باسم ربك الأعلى الذي<sup>(٤)</sup> . لا بد من السجود بهن<sup>(٥)</sup> في الصلوة وغيرها ممن قرأها وممن سمعها ، وأنت في غيرها بالخيار والسجود بهن كلها أفضل ، وسجد<sup>(٦)</sup> الراكب حيث توجه يومئذ إليها . ومن كان على غير وضوء سجد •

(١) ب من المراجع ، ف دائم ص ٣٥٧ و ٢٥٨ والرواية عن أبي حنيفة محمد (ص) .

(٢) ج و د : وهي مف

(٣) ج - آخر مف

(٤) ج و د : الأعلى الذي مف

(٥) ب : فيهن

(٦) د : يسجد .



## ذكر الجنائز

روينا عن أهل البيت صلوات الله عليهم أن الميت يغسل قبل أن يدفن ولا يغسله حنب ولا حنظلي ، ويفسل الرجل<sup>(١)</sup> الرجال وتغسل المرأة النساء ، وتغسل المرأة زوجها والرجل إمرأته من فوق الثوب إذا احتيج إلى ذلك . فإن مات رجل مع نساء أو إمرأة مع رجال لا يحرم معها ولا يوحد من يغسلها ذوا كذالك في ثيابها ولا يُفْلان .

ويُدفن شهيد في ثيابه ولا يُغسل إذا مات في المعركة أو بعد أن مُشي به خطوات<sup>(٢)</sup> يسيرة ، ويُغسل الغريق<sup>(٣)</sup> والحريق .

وعسل الميت كافضل من الجساة ويستحب أن يغسل ثلاث غسلات غسلة ماء وسدر ، وأخرى بماء وشي من كافور<sup>(٤)</sup> أو حنوط وغسلة بالماء محض ، وتستر عورته ولا يقعد ولكن يُقَلَّب عليه<sup>(٥)</sup> ويُجمل الحنوط في مساجده وسمعه وصره ولا يُجمر ولا يُتَمَع بمحمرة ،

(١) ح . نوحال .

(٢) ب : يغسل مع .

(٣) ج ود : حطى .

(٤) ج ود : العرق والحرق .

(٥) ج . بكافور وحنوط ، د : كافور وحنوط . فب دعائم ص ٢٧٢ وبعده

(٦) ب : يجنيه .

ولا بأس بتجوير الكفن ، ويكفى في الكفن ما يجوز به الصلوة ،  
ويحمل القطن في مقعده <sup>(١)</sup> وعلى فرجه وبين رجليه .

ويكره ترين نعوش وتستحب سرعة السير <sup>(٢)</sup> بالجنازة ، ويبدأ  
بحمل الجنازة مؤخر السرير الأيسر ثم يدور به ومن حيث بدأ أجزاءه .  
ويستحب المشي خلف الجنازة <sup>(٣)</sup> ويكره ذلك للنساء ، والسلطان إذا  
حضر الجنازة <sup>(٤)</sup> فهو أحق بالصلاة من ولتها ، ويصلي على الشهيد وعلى  
أهل الكاثر من المسلمين وعلى ولد الزنا وعلى العضو الذي <sup>(٥)</sup> كان  
فيه الرأس وما يعلم أنه إذا فارق سائر <sup>(٦)</sup> الجسد لم يعش صاحبه ،  
ويصلي على جنازة الرجال والنساء إذا اجتمعوا يحمل الرجال مما يلي  
الإمام والنساء مما يلي القبلة . ويقف الإمام من الرجل بحذاء صدره  
ومن <sup>(٧)</sup> المرأة بحذاء رأسها .

والتكبير <sup>(٨)</sup> على الجنازة خمس تكبيرات ، ويحمد الله عز  
وجل ويثني عليه في الأولى ويصلي على النبي وعلى آله في الثانية ،  
ويدعو للمسلمين في الرابعة ويصلي على النبي وعلى آله في الخامسة  
ويسلم عن يمينه وعن شماله .

(١) ح و د : مقدمة .

(٢) ب : السير .

(٣) ح و د : الجنائز .

(٤) ب : الجنائز .

(٥) ح و د : إذا .

(٦) ب : سائر .

(٧) د : من .

(٨) ب : التكبير . ق ب دعائم ص ٢٧٩ . ق ب دعائم ص ٢٧٩ - ٢٨٠ . ق ب

دعائم ص ٢٨٢

هذا إذا كان الميت مؤمناً عارفاً وإن كان مجهولاً دعا لمؤمنين فإن كان منهم لحقه الدعاء، ويقول في الدعاء<sup>(١)</sup> للمستضعفين ربنا وسعت كل شيء. رحمة وعلماً إلى آخر ثلاث آيات، ويدعو على الناصب<sup>(٢)</sup> المعروف بعداوة آل محمد صلوات الله عليهم.

ويقال في الصلوة على الطفل: اللهم اجعله لنا<sup>(٣)</sup> سقياً وقرطاً<sup>(٤)</sup> وأحرأ<sup>(٥)</sup>.

ويبعد الميت ويضرح<sup>(٦)</sup> إذا احتجج إلى الضريح. واللحد أن يشق للميت<sup>(٧)</sup> مما يلي القلعة فينزّل فيه والضريح أن يشق له بوسط<sup>(٨)</sup> القبر وينزل في القبر من قبل رجليه، وأولى الناس بالمرأة يلي مؤخرها وأولاهم بالرجل يلي مقدمه، ولا ينزل المرأة في قبرها إلا من كان<sup>(٩)</sup> يراها في حال حياتها إلا أن لا يوجد.

ويكره لرجل التزول في قبر ولده لموضع الرقعة، وتستقبل المرأة حين تنزل في القبر ويسل الرجل ولا نأس بأن يستقبل، والاستقبال أن<sup>(١٠)</sup> يوضع النعش في قبلة القبر ثم يؤخذ الميت وينزل. والسل أن يوضع رأس الميت عند رجلي قبر ثم يسل من النعش.

(١) الدعاء للمستضعفين ربنا يح .

(٢) ج : الناصب .

(٣) د . ب . مف .

(٤) ب . حلقاً .

(٥) ح : بصوح بسميت .

(٦) د : له .

(٧) د : وسط .

(٨) ج : كان مف . قب دعائم ص ٢٨٤

(٩) ب . بأنه .

وَيُضَحَّعُ الْمَيِّتُ عَلَى شَقِّهِ الْأَيْمَنِ وَيَعْدَلُ وَيَقُولُ وَاضْعُهُ: بِسْمِ اللَّهِ<sup>(١)</sup>  
وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى أَهْلِهِ وَيَدْعُو لَهُ ، وَيُسْتَحَبُّ  
الْحُثُّ فِي الْقَبْرِ ، وَيُدْفَنُ الْإِثْنَانُ وَالْجَمَاعَةُ فِي الْقَبْرِ الْوَاحِدِ إِذَا احْتَبَحَ  
إِلَى ذَلِكَ وَيَقْدَمُ أَفْصَلُهُمْ وَيُفَرَّقُ بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ<sup>(٢)</sup> شَيْءٌ مِنْ تَرَابٍ ،  
وَيَقْدَمُ الرِّجَالُ أَمَامَ النِّسَاءِ .

وَلَا نَأْسَ بِتَعْلِيمِ الْقُورِ وَتَسْقِيفِهَا وَتَجْصِيفِهَا وَزِيَارَتِهَا ،  
وَرَخْصُوا لِلنِّسَاءِ فِي ذَلِكَ أَيْضًا . وَيَكْرَهُ تَحْطِي الْقُورِ وَالضَّحْكُ  
عِنْدَهَا . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَصْنَعَ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ طَعَامٌ يَصْنَعُهُ لَهُمْ حَبْرَاهُمْ  
وَأَهْلُ مَوَدَّتِهِمْ<sup>(٣)</sup> .

(١) ب ومب

(٢) ب : اثنتي

(٣) ح ، ودفعهم ، فب دعاء من ٢٨٥ هـ فب دعاء من ٢٩٢ وسد .

## ذكر الزكاة

روينا عن أهل بيت صلوات الله عليهم أن الزكاة تجري في تسعة أشياء ، في الذهب والفضة والإبل والقر والغنم والبر والشعير ولتمر والزبيب وكل ما أنبتت الأرض مما يؤكل إذا بلغ كل صنف منها ما يجب فيه الزكاة ، وإذا بلغ لذهب عشرين مثقالاً ففيه نصف مثقال ولا زكاة فيما دون ذلك وفيما زاد ربع العشر بحساب ذلك ، وليس في الفضة شيء حتى تبلغ<sup>(١)</sup> مائتي درهم ففيها<sup>(٢)</sup> خمسة دراهم وما زاد على المائتين ففيه ربع العشر<sup>(٣)</sup> بحساب ذلك . ولا يضم ذهب إلى فضة ولا فضة إلى ذهب ، ولا زكاة في حلي إذا كان للناس لا<sup>(٤)</sup> يراد به للتجارة ، ولا زكاة في فائدة حتى يحول عليها الحول إلا أن يكون تم نصاب مال قد وهت فيه الزكاة فأنها تضاف إليه وتركني .

ولا زكاة في لؤلؤ ولا جواهر ولا عسل إلا ما كان للتجارة وفي ما أخرج منه من معدنه الخمس<sup>(٥)</sup> ، وفي ما يخرج من المعادن الخمس حتى

(١) ج : بلغ .

(٢) ب : ففيه خمس دراهم ، د : فإذا بلغت مائتي درهم ففيها الخ .

(٣) ج و د : بمئة .

(٤) ح : إلا ما .

(٥) ب : حروقه .

إذا ملك بعد ذلك وأريدت<sup>(١)</sup> به التجارة فهو كسائر الأموال . وما كان من تجارة اعطى بها رأس مالها وطلب الربح وحسبها عند<sup>(٢)</sup> رأس الحول زكاتها ، وما لم يجد فيه رأس المال فحسبه فليس فيه زكاة حتى يبيعه .

ولا زكاة في مال طفل ولا مجنون وما كان من الدين مأموناً<sup>(٣)</sup> متى شاء صاحبه أخذه ففيه الزكاة وما كان لا يوصل إليه إلا بمخاضة أو بمطالبة فلا زكاة فيه<sup>(٤)</sup> حتى يقضه ، والزكاة مضمونة حتى تصل إلى موضعها .

وليس في أربع من الإبل شيء . فإذا كانت خمساً<sup>(٥)</sup> سائبة ففيها شاة حتى تبلغ تسعاً ، فإن صارت عشرة ففيها شاتان حتى تبلغ أربع عشرة . فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه حتى تبلغ سبع عشرة . فإن زادت واحدة ففيها أربع شياه حتى تبلغ أربعاً وعشرين ، فإن زادت واحدة ففيها بنت مخاض وهي التي مضت لها منذ وضعت سنة<sup>(٦)</sup> ودخلت في الثانية ، فإن لم يكن بنت مخاض فإن لبون ذكر حتى تبلغ خمساً وثلاثين ، فإن زادت واحدة ففيها بنت لبون وهي التي لها سدان ودخلت في الثالثة إلى خمس وأربعين . فإن زادت واحدة ففيها حقة طروقة لفحل وهي التي مضت لها

(١) ج و د : أريد .

(٢) ج : عن

(٣) ب : مأموناً مع ، ج : مأمولاً . ق د ع هـ : ص ٢٩٩

(٤) د : إليه .

(٥) ب : خمسة .

(٦) ج و د : سنة منذ وضعت . ق د ع هـ : بنت مخاض .

ثلاث سنين ودخلت في الرابعة إلى ستين . فإن زادت واحدة ففيها حذقة وهي التي مضت لها أربع سنين ودخلت في الخامسة إلى خمس وسعين ، فإن زادت واحدة ففيها بنتا لكون إلى تسعين . فإن زادت واحدة ففيها حقتان إلى مائة وعشرين ، فإن زادت<sup>(١)</sup> ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لكون<sup>(٢)</sup> وسقطت الغنم .

ولا شيء في البقر حتى تبلغ ثلاثين ساعة فيكون فيها تبيع أو تبعة والتبيع الحولي<sup>(٣)</sup> الذي يتبع أمه وهو الذي قد استوى<sup>(٤)</sup> قرناه حتى تبلغ أربعين فيكون فيها مستة إلى ستين ففيها تبيعان أو تبيعتان إلى سبعين ففيها تبيع ومستمدة إلى ثمانين ففيها مستتان<sup>(٥)</sup> إلى تسعين ففيها ثلث<sup>(٦)</sup> تباع إلى مائة ففيها مستة وتبيعان إلى عشرين ومائة ، فإذا بلغت عشرين ومائة<sup>(٧)</sup> ففيها ثلث مستات ، ثم كذلك في كل ثلثين تبيع أو تبعة وفي كل أربعين مستة .

وليس فيما دور أربعين من الغنم ركوة ، فإذا كانت أربعين ساعة ففيها شاة إلى عشرين ومائة ، فإن زادت واحدة ففيها شاتان إلى مائتين ، فإن زادت واحدة فثلث إلى ثلاث مائة ، فإن كثر الشياه<sup>(٨)</sup>

(١) ب : زادت واحدة .

(٢) ج و د : ففي كل أربعين بنت لكون وفي كل خمسين حقة .

(٣) ب : حولي

(٤) ج : استوى

(٥) ج : مستتان فإذا بلغت عشرين ومائة الحج .

(٦) ح : ثلث مف

(٧) ج : من مائة . . إلى ثلاث مستات مف .

(٨) ب : الشاة ، ج : الشاع ، د : الشياه

هفي كل مائة شاة . وليس فيما بين الفريضتين من الإبل والقر والغنم شي . وهي <sup>(١)</sup> نسمي أوقاصاً <sup>(٢)</sup> . ولا شي . في عوامل الإبل والقر ولا في دواجن الغنم التي لا ترعى . وليس في صغار المواشي شي . حتى يحول عليه الحول ، وكذلك الفوائد إلا أن تكون في نصاب ماشية تجب فيها الزكوة فأما يجنب بها .

والإمام ومن أقامه الإمام يلي قبض الصدقات والزكوة ولا يجب دفع ذلك إلى غيره . ومن غلب عليه أنفة الخور فأخذوا زكوته إجاراً <sup>(٣)</sup> أجزت عنه ، وإن أعطاهم إياها متطوعاً لم تجزه حتى يرضعها في موضعها <sup>(٤)</sup> .

وتقسم الصدقات كما قال الله تعالى على الفقراء ، وهم الدين لا شي . لهم ، والمساكين <sup>(٥)</sup> ، والمساكين الذي هو <sup>(٦)</sup> لا يملك خمسين درهماً ولا قيمتها ، والعاملين عليها ، وهم عمال الصدقة تحري عليهم منها ، وعلى المؤلفة قلوبهم ، وهم قوم يتألفون على الإسلام من رؤساء القبائل وهم في كل زمان ، وفي الرقاب <sup>(٧)</sup> وهو لعنق ، وعلى

(١) ب : هـ .

(٢) ب : قصاً ( الأوقاص واحد ) قر وهو ما بين الفريضتين . فـ دعائم ص

٣٠٢ . فـ قب دعائم ص ٣٠٤

(٣) ب : حبراً .

(٤) ج : صعباً مواضعها

(٥) ح : والمساكين ص .

(٦) ب : هو ص .

(٧) ح و د : عاملين .

(٨) ج : في العنق .



لغارمين وهم الذين عليهم الدين ، وفي سبيل الله وهو<sup>(١)</sup> الجهاد  
والحج ، وابن السبيل ، وهو المسافر يقطع به<sup>(٢)</sup> ، ولا يعطاها غير  
أهل الولاية .

وحرّم<sup>\*\*\*</sup> الله الزكاة على أهل بيت نبيه صلوات الله عليهم  
تكرمة لهم وتنزيهاً عن أوساح الناس ، ورخص بعضهم في صدقات<sup>(٣)</sup>  
بعض ، ويُعطى الواحد من الزكاة ما لا يبلغ<sup>(٤)</sup> مائتي درهم .  
وفي البر والشجر والتمر والربيب الزكاة فيما بلغ خمسة أوساق<sup>(٥)</sup>  
وقصاعداً . والوسق ستون صاعاً ، ولا يضمّ بعضه إلى بعض ، وما  
بلغ منه خمسة أوساق<sup>(٦)</sup> قصاعداً مما سقته السماء والأنهار ففيه العشر  
وما سقي باندلو وتواضح وأشياء ذلك ففيه نصف العشر ، فإذا عقد  
الحب وجت فيه<sup>(٧)</sup> الزكاة ، ويجب العشر فيما أخرجت أرض الخراج .  
ويجب على لرجل صدقة الفطر عن نفسه وعن عياله صغيرهم  
وكبيرهم من المسلمين وغيرهم عن كل إنسان منهم<sup>(٨)</sup> صاع<sup>(٩)</sup> من  
حطة أو تمر أو زبيب ، فإن لم يجد تصدّق بقيمته ورقاً ويخرج ذلك  
يوم الفطر قبل الصلوة .

(١) ح : في الجهاد ؛ د : في الحج والجهاد .

(٢) ب . ه . طهته . ف د عام من ٣٠٧ هـ قب د عام من ٣٠٩ هـ قب د عام من ٣٠٨ هـ

(٣) ب . صدقة .

(٤) ب : ما يبلغ .

(٥) ج و د : أوسق .

(٦) ج و د . أوسق .

(٧) ج و د . فيه .

(٨) د . منهم من .

(٩) ر . صاعاً . ف د عام من ٣٢٢ هـ و د .

## ذكر الصوم

روياً عن أهل بيت صلوات الله عليهم أن السحور في شهر رمضان يُستحب ويستحب تأخيرهُ وأن البُيَّة في الصوم تجب، ويُحرَّم الطَّعام وشراب والجماع على الصَّائم باعتراض الفجر .

ويُكره صوم النكاح ومن صام اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان تطوعاً على أنه من شعبان فلا بأس بذلك ، فإن تبَيَّن له بعد ذلك أنه من شهر<sup>(١)</sup> رمضان قضاء لأنه صامه تطوعاً .

ولا يصام إلا لرؤية الهلال ولا يمطر إلا لرؤيته أو لتام ثلاثين يوماً ، ومن أفطر أو جامع متعمداً في نهار شهر رمضان فعليه لقضاء والكفارة<sup>(٢)</sup> . والكفارة عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين وإن لم يستطع فإطعام ستين مسكياً ، وإن كان ناسياً فلا شيء عليه . ومن وطئ في نيل شهر رمضان فطلته عيباء حتى أصبح تطهر ولا شيء عليه ، فإن فرط في الطهر<sup>(٣)</sup> حتى أصبح قضى ذلك اليوم ، ومن تقبلاً متعمداً قضى ذلك اليوم ، ومن ذرعه<sup>(٤)</sup> القبي فلا شيء عليه ، ومن ظن أن لشمس قد غربت فأكل<sup>(٥)</sup> ثم بدت له فلا شيء عليه ، فإن شك في طلوع الفجر فله أن يأكل حتى يستيقن إلا أن يكون جاهلاً لا يدري كيف يطلع الفجر أو ضعيف البصر .

(١) ج : شهر مف . \* قب دعائم ص ٢٢٢

(٢) ج و د : الكفارة مف .

(٣) د . طهر

(٤) ذرعه أي غلبه وسقه

(٥) ب : فأكله .

ولا بأس بالكحل للصائم ألا أن يجد طعمه في حلقه وكذلك السواك إذا كان رطاً، ولا يفطر الصائم ما كان في فيه من ماء أو طعام حتى يصل إلى<sup>(١)</sup> حلقه، ولا بأس بالحمام للصائم، فإن غلبه القيء من ذلك قضى ذلك اليوم. ولا بأس بازدياد الريق للصائم ويكره له<sup>(٢)</sup> نشيد<sup>(٣)</sup> الشعر، ويستحب له توقيف صومه وحفظ جوارحه ٥

والمسافر إذا سافر سفرًا تقصر فيه لصلاة أفطر فإذا أتى أهله قصاه، فإن صام في الشهر قضاءه في الحضر، وكل من كان فرضه التقصير أفطر - وقد ذكرت ذلك في أبواب<sup>(٤)</sup> الصاوة - ومن اعتل بعلته<sup>(٥)</sup> يصبر به الصوم معها أنه يفطر ويقضي إذا صح، فإن أتى شهر رمضان آخر قبل أن يصح<sup>(٦)</sup> واستطاع صومه أطعم عن كل يوم أفطره<sup>(٧)</sup> مسكيناً وصام ما يستقبل، فإن لم يستطع الصيام أفطر وقصاه<sup>(٨)</sup> إذا أفاق، فإن كانت علقته<sup>(٩)</sup> لا يجي برؤها أطعم، ويطعم الكبير الذي لا يستطيع الصوم، والحامل والمرضع في حال العيل إذا خافت على نفسها أفطرت وقضت.

(١) ب . اى . مف .

(٢) ب . هـ . مف .

(٣) ج . شد .

(٤) ب . ٣ . باب ٤ : كتاب

(٥) ج و د : طة

(٦) ج و ا : و

(٧) ب : فطر

(٨) ج : وأفطر وقصا ا د .

(٩) ج و د : علة

وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ كَانَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ أَنْ يَحْتَلَّ قَضَاءَهُ خَوْفَ الْخِلَافَيْنِ يَقْضِيهِ<sup>(١)</sup> مُتَتَابِعاً أَوْ "مُتَفَرِّقاً كَيْفَ شَاءَ إِذَا أَتَمَّ الْعِدَّةَ" وَوَقْتُ الْفِطْرِ سَقُوطُ الْقُرْصِ وَيُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُهُ، وَصِيَامُ السَّنَةِ مِثْلَ الْفَرِيضَةِ نِصَامُ شَعْبَانَ وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ خَمِيسٍ<sup>(٢)</sup> فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ وَارْبِعَاءَ فِي وَسْطِهِ وَخَمِيسٍ فِي آخِرِهِ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَدَعَ هَذَا، وَمَا زَادَ مِنَ الصِّيَامِ تَطَوُّعٌ فَحَسَنٌ.

وَمَنْ أَصْبَحَ لَا يَسُوِي الصَّوْمَ فَلَهُ أَنْ يَتَطَوَّعَ بِالصَّوْمِ مَا يَبِيدُهُ وَبَيْنَ الزَّوَالِ، وَلَا يَنْغِي لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَتَطَوَّعَ بِالصَّوْمِ إِلَّا بِإِذْنِ رَوْحِهَا لِثَلَاثَةِ نَمَتَعَةِ نَفْسِهَا، وَيُكْرَهُ الْوَصَالُ فِي<sup>(٣)</sup> لَصُومٍ وَصُومِ الْأَيْدِ، وَلَا يَصَامُ يَوْمُ الْفِطْرِ وَلَا يَوْمُ الْأَضْحَى وَلَا أَيَّامُ التَّشْرِيقِ.

وَيُحِبُّ<sup>(٤)</sup> الْإِعْتِكَافُ فِي الْمَسْجِدِ فَضْلٌ وَيُسْتَحَبُّ ذَلِكَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَوْ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ<sup>(٥)</sup> مِنْهُ، وَلَا يُعْتَكَفُ إِلَّا بِصَوْمٍ وَلَا يُعْتَكَفُ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ<sup>(٦)</sup>.

وَأَقْلُّ الْعَتِكَافِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَالْمُعْتَكِفُ لَا يَبِيعُ وَلَا يَشْتَرِي وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي حَاجَةٍ لَا يَدَّ مِنْهَا وَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يَرْجِعَ، وَلَا يَأْسُ بِأَنْ يَحْضُرَ الْجَسَازَةُ وَيَعُودَ الْمَرِيضُ مَا لَمْ يَجْلِسْ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَطَأَ أَمْرَأَتَهُ، وَكَذَلِكَ الْمُعْتَكِفَةُ، وَإِذَا حَاضَتْ الْمُعْتَكِفَةُ انْقَطَعَ عَتِكَافُهَا.

(١) ب : ومعه .

(٢) ج و د : و . ف د ط م ص ٣٢٨ و هـ .

(٣) ب : أرباء من الخبيث .

(٤) ب : بالصوم .

(٥) ج : والآ (كذا) اعتكاف الا بالصوم في مسجد جامع .

(٦) ج و د : الآخر .

(٧) ج : مسجد جماعة ، د : مسجد جامع .

## ذكر الحج والعمرة<sup>(١)</sup> والمناسك

روينا عن أهل البيت صلوات الله عليهم أن الحج يجب على من استطاعه مرة في عمره ومن زاد فحسن وفيه فصل .

والإستطاعة وحود الزاد والراحلة وأمن السبيل والسعة في المال لمن يخلفه والقوة على السفر .

والعمرة واجبة كوجوب الحج ، ومن تمتع بالعمرة إلى الحج أحزاه ذلك معها جيباً وهو الذي يؤمر به ، ومن أفرد العمرة وأفرد الحج أحزاه أي ذلك فعل ، وليس في العمرة المفردة وقت يعتصر من شاء متى شاء ، ولم شاء في غير أشهر الحج ما وحد إلى ذلك سبيلاً . والإحلال من العمرة أن يقصر من رأسه وأظفاره .

والمواقيت التي وقتها رسول الله (صلمه) خمسة ، وقت لأهل المدينة وما وليها<sup>(٢)</sup> ذا الخليفة<sup>(٣)</sup> ولأهل الشام وما وليها<sup>(٤)</sup> الجلفة<sup>(٥)</sup>

(١) ج ود . و عمره والمناسك صف . قد دعاهم من ٣٤٠ والرواية من حجر بن محمد ( من )

(٢) من شاء صف .

(٣) ج ود . والأما .

(٤) عن علي ستة أبيال من المدينة

(٥) ج ود . والأما

(٦) قرية على اثنين وعشرين ميلاً من مكة .

ولأهل اليمن وما وليها<sup>(١)</sup> يَلْتَمَسُ؛ ولأهل الطائف وما وليها<sup>(٢)</sup> قَرْنٌ  
ولأهل اليمن وما وليها<sup>(٣)</sup> العتيق<sup>(٤)</sup> . وَيُكْرَهُ الإِحْرَامُ دُونَ  
المواقيت ومن كان منزله إلى الحرم أقرب من هذه المواقيت أحرم  
من منزله .

وإذا صار من أراد الحج أو العمرة أو أرادهما جميعاً إلى الميقات  
نتف إبطيه وحلق عاتقه وتجرّد<sup>(٥)</sup> في إزار ورداء ولا يغط<sup>(٦)</sup> رأسه  
ولا وجهه واغتسل ، ولا<sup>(٧)</sup> يتطيب بطيب تنقى عليه رائحته ، وإن  
تطيب بطيب لا يبقى عليه أثره فلا بأس . وإن كانت امرأة فعلت  
مثل ذلك إلا التحرّد فإنها لا تحرّد وتحرم في ثيابها ولا تكشف  
رأسها<sup>(٨)</sup> . وإحرام المرأة في وجهها وترخي ثوبها على وجهها ولا تستره  
كله ، يفعل<sup>(٩)</sup> ذلك عقب كل صلوة مكتوبة أو نافلة .

ويسوي الحج والعمرة جميعاً إن كان متمتعاً أو قارناً ، وإن  
أفردهم<sup>(١٠)</sup> نوى ما أفرد منها ، وإن كان معه هدي أشعره وأهل

(١) - (٣) ج : ود : والاهما وكذا .

(٤) ب . عتيق : العتيق اسم من سعد ونواضع حر ، ويسمى أو يرمم حين  
هي مراحلتين من مكة ، وقرن ثلث عند طائف . ب : ق : دعاء ص ٢٤١ . ب : ق :  
دعائم ص ٢٥١

(٥) ج : تجرد .

(٦) ب : يغط .

(٧) ج : ولا يتطيب بطيب سمي عليه أثره ولا يتطيب بطيب سمي عليه رائحة (كذا) .

(٨) ج . د . د : وإن .

(٩) ج : يفعل .

(١٠) ج : هم مف .

بالتلبية ويقول<sup>(١)</sup>: «لبيك اللهم لبيك لبيك»<sup>(٢)</sup> لا شريك لك لبيك<sup>(٣)</sup> إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك . ويرفع صوته وتحفص المرأة صوتها قديلاً، ثم هو ممنوع من الجماع وقتل الصيد ولطيب<sup>(٤)</sup> واللّباس وأحد الشعر وتقليم الأظفار والجدال والرفث والفسوق وكل شيء يحرّم على الحلال .

ويأتي في دبر كل صوة نافلة أو<sup>(٥)</sup> مكتوبة وحين ينهض وحين يعلو شرقاً وحين يهبط وادياً وحين يستيقظ من نومه وبالأسحار وحين يلتقي راکباً<sup>(٦)</sup>، وما<sup>(٧)</sup> راد من التلبية فحسن، فإن جامع متممداً قل أن يقف معرفة فسد حجه وكان عليه الحج من قابل .

والمرأة إن كانت محرمة كذلك إن طأعته<sup>(٨)</sup> ويفترقان حتى يقضيا نسكهما في المكان الذي أصابا فيه ما أصابا؛ وينحصر كل واحدة منها بدنة، وبأكرها فلا شيء عليها وكذلك إن نأها نائمة، وكذلك يجب عليه إن قضى<sup>(٩)</sup> المنسك كلها إلا لطواف بالبيت، وإن كان جاهلاً أو ناسياً فلا شيء عليه .

وإن وطئ دون الفرج فعليه بدنة وليس عليه الحج من قبل،

(١) ح و د . ومول مع

(٢) ح . لبيك مع

(٣) - بيت مع

(٤) د . والطيب مع .

(٥) ب : و قد دعا من ٢٥٧

(٦) ح و د : ركع .

(٧) ب : من .

(٨) ب : ولا

(٩) ح و د : يقضي .

وإن باشرها أو قتلها فأمنى هراق دمأ وكذلك إن نظر إليها لغير شهوة<sup>(١)</sup> أو رفعها على محلها فأمنى من غير أن يقصد ذلك فلا شيء عليه .

وإن حلق رأسه وهو عرم فعليه فدية شاة أو صيام ثلاثة أيام أو صدقة على ستة مساكين يفعل أي ذلك شاء ، وإن نتف من ذلك أو أزال شيئاً يسيراً أطعم مسكيناً ، وإن مسح رأسه أو لحيته فسقط منه شيء فلا شيء عليه ، وإن احتاج إلى الحمامة احتجم وفدى ، وإن قصر أظفاره كلها متمتداً هراق دمأ ، وإن قلم واحداً أطعم مسكيناً ، وإن كان ناسياً فلا شيء عليه ، وإذا شتم طيباً أو ريحاناً وأكل طعاماً فيه طيب تصدق بصدقة ، ويكتحل إذا احتاج إلى الكحل فبان اكتحل سكحل فيه طيب تصدق بصدقة .

ولا تكتحل المرأة بكحل<sup>(٢)</sup> زينة ولا تنبس ثوباً صينياً ولا تظهر حلية<sup>(٣)</sup> ، وبستاك المحرم وله أن يستظل في البيوت والأفنية والفساطيط .

ولا بأس للمحرم<sup>(٤)</sup> بالاستقلال على دأته وإن عطى رأسه<sup>(٥)</sup> أو وجهه ثائلاً فلا شيء عليه إن لم يقصد ذلك ، ولا بأس للمحرم بشد المبطقة على ظهره والهميان والمصابة إذا تصدع والفسل إذا احتاج

(١) د : مد شهوة : أو منها لغير شهوة . ق : دمان من ٣٥٩

(٢) ب : كحل ، كحل .

(٣) د : حلياً .

(٤) ج : للمحرم من

(٥) د : ووجه



إليه ، ولا يقتل قتلاً . وله أن يذبح ما يحل له أكله ولا يذبح صيداً ولا يأكله ولا يبدل عليه ما دام محرماً ، ومن أحرم وعليه قيص ثرعه ويتقي أن يمسه رأسه<sup>(١)</sup> ، وإن لم يجد المحرم ثعلين لبس خفين ما دون الكعبين ، وإن لم يجد إزاراً إتر<sup>(٢)</sup> بعاهته أو سراويله وإن لم يجد رداءً ارتدى بقميصه<sup>(٣)</sup> .

وإن قتل المحرم صيداً فداه ، وإن قتل نعامة فداها بدنة فإن لم يجد أطعم ستين مسكياً وإن لم يجد صام ثمانية عشر يوماً ، والكبيرة والصغيرة في ذلك سواء . فإن أصاب بيض نعامة<sup>(٤)</sup> فوجد فيها فراخاً قد نشأ<sup>(٥)</sup> فيها الروح أرسل بعيراً في إبل كمنة ما أصاب من البيض ، فإذا لقيت وتحرك<sup>(٦)</sup> أولادها في بطونها أحزى ذلك عنه ، فإذا تحت أهداها وإن أسقطت<sup>(٧)</sup> بعد أن ينشأ فيها الروح أجزت عنه . فإن أصاب في البيض فراخاً لم ينشأ فيها الروح كان عليه أن يرسل الفحل في الإبل حتى تلقح ، فإن يكن فيها فراخ أرسل الفحل في الإبل فانتج منها أخرى عنه وما لم ينتج فلا إعادة عليه فيه لأن البيض كذلك منه ما يتم ومنه ما يفسد ولا<sup>(٨)</sup> يتم .

(١) ج و د : من و س . أي الكعبين مع

(٢) ح . ارتد به عاهته

(٣) ج و د . بد بقميصه : وإن لم يجد المحرم ثعلين لبس خفين ما دون الكعبين

. قف دعائم من ٢٦٢

(٤) ب : نعامة فوجد فيه

(٥) نشأ .

(٦) ج . تحركت

(٧) ج . سقطت

(٨) ج و د : وما لا يتم .

وإن أصاب حمار وحش كان عليه جزور فإن لم يجده أطعم ستين مسكيناً فإن لم يجد صام ثمانية عشر يوماً ، وإن أصاب بقرة وحشية فعليه بقرة أهنية فإن لم يجد تصدق على ثلثين مسكيناً فإن لم يجد صام تسعة أيام . وإن أصاب ظلياً فعليه شاة مسنة ، فإن لم يجد أطعم عشرة مساكين فإن لم يجد صام ثلاثة أيام ، وفي الصَّع شاة<sup>(١)</sup> مثل ذلك وفي الأرنب مثل ذلك وفي الثعلب أيضاً شاة عمرية ، وفي الضب جدي وفي البروع<sup>(٢)</sup> مثله وفي الحمامة شاة وكذلك ما حائسها كاندبارسي<sup>(٣)</sup> والقماري<sup>(٤)</sup> والحجل . وإن أصاب شيئاً من بيضها<sup>(٥)</sup> فعل في النعم كما ذكرت أن<sup>(٦)</sup> يوصله في الإبل من أصاب بيض النعام .

وإذا اشترك الجماعة في قتل الصيد فعلى كل واحد منهم الجزء كاملاً وإذا اضطرَّ المحرم فوجد الصيد والميتة أكل الصيد وعيه جزاءه إذا وجد<sup>(٧)</sup> ، وإن رمى صيداً فأصاب منه ما يعلم أنه لا يعيش بعد ذلك وعاب عنه وحج عليه الجزاء ، وإن أصاب يده أو رجله فعليه ربع الجزاء .

وإذا أصاب الصيد فلا يأكله ولا يطعمه أحداً ، فإن كان أصابه

(١) ب : شاة مف . قف دعائم ص ٣٦٣ والراوية عن أبي حمزة محمد (ص) .

(٢) البروع دة .

(٣) جمع بدسي وهو طائر أذكن يفرقر .

(٤) جمع الصبري وهو طائر مدود .

(٥) ب : شصا .

(٦) ج و د : أنه .

(٧) د : وحده .

في الحِلِّ فلا بأس بأكله لغيره وإن كان في الحرم دفنه ولا يأكله<sup>(١)</sup> أحد، وكل ما قتله من الصيد خطأ أو جهالة فعليه الجزاء فيه .

وإن قتل جرأداً كثيراً فعليه شاة وفي الواحدة قضية<sup>(٢)</sup> من طعام وكذلك الزنُور والمِغْطَا<sup>(٣)</sup> والنمل والبعوض والقراد ولقمل في كل شيء من ذلك كف من طعام إذا تعمد قتله، وإن كان خطأ فلا شيء عليه . ولا بأس للمحرم بقتل الفار والحيات والعقارب والتباع والكلب العقور وكل ما يخاف على نفسه . وصيد البحر حلال للمحرم<sup>(٤)</sup>، وكل طير يبيض<sup>(٥)</sup> في البر فهو من صيد البر وما يبيض<sup>(٦)</sup> في البحر فهو من صيد البحر .

وليس من صيد الطير إلا ما كان يطير وليس الدجاج وأشاهها<sup>(٧)</sup> من الطير<sup>(٨)</sup>، ويحرم ما وجب عليه من حزاء في حنك<sup>(٩)</sup> مئى، وما كان في عمرة<sup>(١٠)</sup> تحرم بمكة . ولا يحل صيد الحرم<sup>(١١)</sup> ولا قطع شجره ولا احتلاء خلاه<sup>(١٢)</sup> المحل<sup>(١٣)</sup> ولا محرم، ولا بأس بقطع الفاكهة

(١) ب : لم يأكله .

(٢) ب : قضى .

(٣) جمع المِغْطَا وهي دوية كسما أرمس . ق د ع هـ ص ٣٦٥

(٤) ح : للمحرم .

(٥) (٦) ب : يبيض .

(٧) ب : أشاهه .

(٨) ج و د : الصيد .

(٩) ب : حزاء في الحنك .

(١٠) ح و د : العمرة .

(١١) ج : المحرم .

(١٢) لطلب من الثبات أو كل ما افتمسه و احتلأه .

(١٣) ج : المحل .

وللقل وما يأكله<sup>(١)</sup> الناس والدواب ، ومن قطع شيئاً من ذلك كثيراً<sup>(٢)</sup> تصدق بشمته ، ولا يخرج بالصَّيد من الحرم ومن خرج به من الحرم أعاده ومن دخل الحرم بصيد فالواجب عليه أن يرسله •  
ويقطع المتمتع التلبية إذا نظر إلى بيوت مكة ، ويستحب لفعل لدخول<sup>(٣)</sup> الحرم ، فإذا دخل مكة ابتداءً بجوطة متاعه ثم أتى المسجد الحرام ماشياً خافياً ويدخل من باب بني شيبه ويدعو بما قدر عليه حتى يأتي إلى الركن فيقبله<sup>(٤)</sup> أو يستمه أو يشير إليه إن لم يقدر على الوصول إليه ، ثم يطوف بالبيت سبعة أشواط كتباً مر بالركن ليأني والركن الأسود استلمها ، وإن كان عليه ألا يطيف به محمولاً ويجزيه ذلك ويجري من حمله إذا نوى ذلك .

ولأنس بالكلام في الطواف والدعاء وقراءة القرآن أفضل ، ولا يطاف ولا يسمى إلا على طهر إذا كان طواف فريضة ، ولا بأس بطواف الأهله على غير وضوء ويتوضأ إذا أراد أن " يصلي ركعتي طوافه .

ومن أحدث في طواف لفريضة توضأ وتبى على طوافه إن كان جار النصف وإن كان في أقل من نصف الطواف ابتداءً ، وكذلك يفعل إذا خرج في حاجة أخيه •

(١) ج . يأكل .

(٢) ب . كثيراً .

(٣) ب . لدخول .

(٤) ج . يقبله .

(٥) ب : أن يصلي مع ، ج . أراد يصلي ركعتي

وتتقضي المستعاضة بالمساك كلها والحائض تقضي المساسك كلها ما خلا الطواف فإذا طهرت طافت ، ولا بأس بالاستراحة في الطواف لمن أعيا ، وإذا حضرت صلوة الفريضة قطع الطواف ، فإذا صلى بنى على ما تقدم .

ومن طاف أشواطاً ثم اعتل فلم يقدر أن يتم طوافه أمر من يطوف عنه وكذلك يفعل في السعي ورمي الجمار . ومن شك فلم يدرك أسعة طاف أم ثمانية فإن كان ذلك بعد أن فرغ من طوافه فلا شيء عليه ، فإن كان في الطواف مبى على اليقين فإن بدأ بالطواف فهو أسيم . ومن طاف ستة فظن أنها سبعة ثم علم بعد ذلك أعاد شوطاً واحداً ، ومن زاد في طوافه أضاف إلى تلك الريادة تمام سبعة أشواط .

ولسعة أن يطاف من وراء الحجر وإن أخذ في الحجر أعاد ، وإذا طاف سبعة أشواط ألتم البيت " من حبال الميزاب " ودعا بما قدر عليه ، ثم يأتي مقام إبراهيم عليه السلام فيصلي ركعتين ويستحب أن يقرأ فيها بقل يأتيها الكفرون ، وقل هو الله أحد ، ثم يأتي رمزم فيشرب من مائها ويدعو ، ثم " يستلم الركن ويخرج من باب الصفا إلى الصفا " فيسعى بين الصفا والمروة سبعة أشواط يبدأ

(١) د : بقية . ف دعائم من ٣٦٩ - ٣٧٠ والرواية من أبي حنيفة (ص)

(٢) ح و د : تلك مع .

(٣) ب : البيت .

(٤) د : الباب .

(٥) ب : و .

(٦) ب : إلى الصفا مع .

بالصفا ويختم بالمروة ويرقى عليها في كل مرة يدعو بما قدر عليه من الدعاء ، فإذا صار في أسفل الوادي سعى وإذا انحدر أو صعد مشى ، وليس على النساء ولا على الركبان سعي في بطن الوادي ويمشون . ومن نسي ركعتي الطواف<sup>(١)</sup> حتى دخل في السعي رجع وصلاهما ثم ابتدأ السعي ويصليهما في أي وقت طاف من ليل أو نهار إذا كان طواف القريصة ، فأما طواف النافلة فلا يصلي ركعتيه في الوقت المنهي فيه عن<sup>(٢)</sup> التطوع بالصلوة فيه<sup>(٣)</sup> ويؤخر ذلك حتى يحل التطوع بالصلوة .

ومن<sup>(٤)</sup> بدأ بالسعي قبل الطواف أعاد ، ومن ترك السعي بين الصفا والمروة متعمداً فلاحج له ، ومن نسيه<sup>(٥)</sup> سعى إذا ذكره<sup>(٦)</sup> وإن لم يذكره حتى خرج أمر من يسمى له . ومن ابتدأ<sup>(٧)</sup> بالمروة أعاد سعياً يتدنى فيه<sup>(٨)</sup> بالصفا ويختم بالمروة ويقف عليها<sup>(٩)</sup> ويهتل ويدعو ويكبر وهو<sup>(١٠)</sup> مستقل البيت . فإذا طاف وسعى على ما ذكرنا<sup>(١١)</sup> فقد قضى عمرته ، وإن كان ساق الهدي فهو قارن ويبقى على إحرامه ،

(١) ب : طواف . ق : طاف . ص : ٢٧٠ والرواية عن علي ( ع ) .

(٢) ب : عه من .

(٣) ج : فيها .

(٤) ج : دون من .

(٥) ب : سى .

(٦) ب : ذكر .

(٧) ج و د : بدأ .

(٨) ب : فيه صب .

(٩) ب : عليها .

(١٠) ج و د : وهو صب .

(١١) ج : ذكرته .

وإن لم يكن معه هدي حلّ فقصر من شعره وحواشب لحيته وأخذ من أظفاره شيئاً وترك شيئاً<sup>(١)</sup> لحته وحلّ من كل شيء يحرم على المحرم ، فإن حلق رأسه وقام أظفاره فلم يبق شيئاً لحته وكان جاهلاً فلا شيء عليه ، وإن تعمد ذلك فعليه دم إلا أن تنبت قبل الحج .

ومن نسي أن يقصر حتى دخل في الحج فلا شيء عليه ويستغفر الله ويقصر حين يفرغ من السعي ولا يطوف تطوعاً حتى<sup>(٢)</sup> يقصر ، فإن قتل امرأته أو باشرها قبل أن يقصر فعليه دم . وإن جامع فعليه جزور أو بقرة ويدعي له أن يقتنه<sup>(٣)</sup> بالمحرمين ويطوف متطوعاً ما شاء ما يديه وبين الحج . وإن دخل مكة في وقت يعلم أنه يطوف فيه ويسعى ويحلّ ويحرم للحج<sup>(٤)</sup> ويأحق الحج تمتع بالعمرة ، وإن خاف هوات الحج فلا متمعة له وهي حجة مفردة . وإذا أحلت<sup>(٥)</sup> المرأة من المتمعة وخافت الحيض أحرمت للحج<sup>(٦)</sup> وطافت للحج وبقي عليها طواف النساء ، وإذا حاضت قبل أن تطوف لعمرتها فهي بمنزلة من لم يدرك العمرة فإن طهرت قبل الحج اعتمرت .

ولا متمعة لأهل مكة ولا لمن أقام بها سنة ، وإذا دخل المتمتع مكة في أشهر<sup>(٧)</sup> الحج فاعتمر ثم أقام بمكة إلى أن يحج من عامه<sup>(٨)</sup>

(١) ج و د : مث .

(٢) ج : حين .

(٣) ب : يشترط دفعه من ٣٧٢

(٤) (٦) ج : الحج .

(٥) ج : دعت ، د : حلت

(٧) ج : شهر .

(٨) ب : عليه

ذلك فهو متمتع ، فإن رجع فلم يحج فلا هدي عليه وهي عمرة مفردة . ومن تمتع بالعمرة إلى الحج كان عليه ما استيسر من الهدي شاة فما فوقها ، فإن لم يجد صام ثلاثة أيام في الحج قبل يوم التروية بيوم ويوم لتروية ويوم عرفة<sup>(١)</sup> وسعة أيام إذا رجع إلى أهله . ولا بأس بصيام الثلاثة الأيام في عشر ذي الحجة<sup>(٢)</sup> دون يوم النحر . فإن فات ذلك قصاه إن شاء في السفر وإلا صام عشرة أيام إذا رجع إلى بلده .

ويخرج من مكة إلى مي للحج يوم التروية وهو اليوم الثامن من ذي الحجة يحرم معها كما أحرم من الميقات ويهل بالتلبية وينوي بالحج<sup>(٣)</sup> ، ويستحب أن يكون ذلك عند زوال شمس<sup>(٤)</sup> .

ولا يصلي الإمام الظهر إلا بيني وواسع للناس أن يخرجوا سائر النهار ويبيتون بمي فإذا أصبحوا صلوا الفجر ومكثوا حتى تطلع الشمس فإذا مضوا إلى عرفة فزلوا بها حتى إذا زالت الشمس قطعوا التلبية ورجعوا إلى الموقف<sup>(٥)</sup> ، ويستحب لفعل قبل لأواح .

ويحطب الناس إمامهم<sup>(٦)</sup> ويصلي بهم الظهر والعصر يجمعها بأذان واحد وإقامتين<sup>(٧)</sup> ، ويقف الناس معه<sup>(٨)</sup> بعرفة - وكلها موقف -

(١) ب . ب . عرفة .

(٢) د . دي الحج . كلها . ف دعاء ص ٢٧٤ ( ذلك من لم يكن له تخيري المسجد الحرام )

(٣) ب : الحج

(٤) ب : المرافع .

(٥) ب . ب . ومف

(٦) د : باقائين

(٧) ج : مع مف



يدعون ويسألون ويرعبون حتى تغرب الشمس ، ومن اعتلّ أو<sup>(١)</sup>  
أنغمي عليه وقف به مع الناس في محله . ويستحب لمن وقف بعرفة  
أن يكون طاهراً فإن انتقض وضوءه فلا شيء عليه إذا لم يتوضأ .  
وأفصر<sup>(٢)</sup> المواقف<sup>(٣)</sup> سفح الجبل . وبهي عن الوقوف في بطن  
عرفة وعند الأراك<sup>(٤)</sup> ، وإذا غربت الشمس رجع الناس إلى المزدلفة<sup>(٥)</sup> .  
ومن أفاض قبل عياب الشمس فعليه بدنة فإن لم يجد صام ثمانية  
عشر يوماً في الطريق<sup>(٦)</sup> ، وإذا أتى أهله ، ويستغفرون الله عز وجل  
إذا أفاضوا حتى إذا أتوا المزدلفة<sup>(٧)</sup> وقف الإمام على المشعر الحرام  
ووقف الناس معه ، وكلّ المزدلفة موقف ، ويصلي بالناس المغرب  
والعشاء الآخرة يجمعها بأذان واحد وإقامتين . ولا يصلي من الناس  
أحد حتى يأتي المزدلفة إلا أن<sup>(٨)</sup> يخاف فوات الصلوة ، ومن صلى قبل<sup>(٩)</sup>  
أن يأتي المزدلفة وفي الوقت فسحة فعليه دم .  
ومن أتى من عرفة فلم ينزل بالمزدلفة ومضى إلى منى ولم يعلم أن  
ذلك واجب عليه رجع حتى يقف بالمزدلفة<sup>(١٠)</sup> وذكر الله عز وجل ،  
ومن فعل ذلك متممداً فعليه بدنة .

(١) ح : ومحي .

(٢) ب : المواقف .

(٣) حين عرفة عند السوء .

(٤) ج ود : مزدلفة .

(٥) ج ود : أو . ق : دحان ص ٣٧٧ والدواينة عن حمر بن محمد ( ص ) . ق :

دحان ص ٣٨٠ والدواينة عن علي ( ح ) .

(٦) ج ود : مزدلفة .

(٧) ج . أ : معاً .

(٨) ج : وقين .

(٩) د : أو

وَيَدْفَعُونَ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ،  
وَمَنْ أَفَاضَ قَبْلَ الْفَجْرِ حَافِلًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَعَمَّدَ<sup>(١)</sup> ذَلِكَ فَعَلَيْهِ  
دَمٌ شَدِيدٌ .

وَمَنْ دَفَعَ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ فَأَتَى مَحْصَرًا سَعَى إِنْ كَانَ مَاشِيًا وَإِنْ كَانَ  
رَاكِبًا حَرَكًا ، أَنْتَهَى ، فَإِذَا أَتَى الْحُمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ شَجَرَةِ رَمَاهُ بَسَعَ  
حَصِيَّاتٍ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ تُوْخَذَ حَصِي الْجَاهِرِ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ<sup>(٢)</sup> وَمَنْ  
أَخَذَهَا مِنْ مَنَى فَلَا بَأْسَ .

وَيُكْرَهُ<sup>(٣)</sup> كَسْرُ الْحِجَارَةِ وَتُلْتَقِطُ<sup>(٤)</sup> الْحَصِي التَّقِطَاءُ وَتَكُونُ كُلُّ  
حِصَاةٍ بِقَدْرِ الْإِغْلَةِ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ كَعْلِيَّةً<sup>(٥)</sup> مَقْطُوعَةً وَتُفْسَلُ  
وَيُسْتَحَبُّ الْفُسْلُ لِرَمِي الْجَاهِرِ ، ثُمَّ يَأْتِي مَنَى فَيَحْرَهُدِيهِ وَيَذْبَحُ  
النَّاسَ ، وَكُلُّ مَنَى مُنْحَرٍ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَلِيَ الْإِنْسَانُ ذَبْحَ هَدْيِهِ ذَلِكَ  
بِيَدِهِ<sup>(٦)</sup> ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيَجْعَلْ يَدَهُ مَعَ يَدِ الدَّابِّحِ وَإِنْ وَلِيَ ذَلِكَ  
غَيْرَهُ أَجْزَاهُ وَلَا يَلِيَ ذَلِكَ مُشْرِكٌ<sup>(٧)</sup> ، وَالْإِنْفِرَادُ بِالْهَدْيِ أَفْضَلُ وَمَنْ  
لَمْ يَجِدْ هَدْيًا يَمْرُدُ بِهِ شَارِكًا غَيْرَهُ ، وَالذَّنَّةُ تُجْزَى عَنْ عَشْرَةِ وَالْبَقَرَةُ  
عَنْ سَعَةِ .

وَأَفْضَلُ<sup>(٨)</sup> الْهَدْيِ الْإِبَاقُ<sup>(٩)</sup> مِنَ الْإِلَالِ ثُمَّ ذَكَورُهَا ثُمَّ إِبَاقُ الْقَرِ

(١) ج : يَتَعَمَّدُ .

(٢) ب : حَصِي الْحِجَارِ عَنْ مَزْدَلِفَةٍ ج : حَصِي الْجَاهِرِ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ .

(٣) ب : تَلْقِطُ د : يُلْتَقِطُ .

(٤) ب : كَعْلِيَّةٌ د : قَبْ دَعَامٌ ص ٣٨٠ وَالذَّوَابِي عَنْ عِلِّيٍّ ج : د : قَبْ دَعَامٌ ص

٣٨١

(٥) ب : هَدْيِهِ يَدِيهِ .

(٦) ج : يُولِي ذَلِكَ مُشْرِكًا

(٧) ب : أَهْلًا .

ثم ذكرورها ثم الفعل من الضأن ثم الموحى<sup>(١)</sup> ثم الشمعة<sup>(٢)</sup> ثم الحصى ثم ذكرور المعز ثم إناثها، ويستحب التسليم ويستشرف العين والأذن، وما كان من هدي واجباً<sup>(٣)</sup> فعتب فعليه بدله وما لم يكن واجباً فليس عليه بدله، ولا يأكل المرء من هديه الواجب عليه<sup>(٤)</sup> وإن كان تطوعاً أكل منها وأطعم<sup>(٥)</sup> وتصدق. والنحر والتبج بمنى<sup>(٦)</sup> يحزى أيام مى كلها، وإذا نحر هديه حلق أو قصر والخلق أفضل<sup>(٧)</sup> .

ويبيض إلى البيت فيطوف طواف الإفاضة وهو الطواف الواجب، ويسعى بين الصفا والمروة على نحو ما طاف وسعى للعمرة، ثم يرجع إلى البيت ويطوف طواف النساء. فإن أتى النساء قبل<sup>(٨)</sup> أن يطوف فعليه بدنة وإذا طاف فقد قضى حجه وحل له كل شيء. حرم على المحرم، ولا يبيت عن مى لبلى منى إلا بمنى فإن بات عنها ناسياً أو جاهلاً فلا شيء عليه وإن تعمد ذلك فعليه دم، ويكثر من ذكر الله عز وجل بمنى .

ويرمي الجمار كل يوم بعد الظهر من بطن الوادي ويجعل الجمرة

(١) ب : الحج .

(٢) ب . ويشرف مع .

(٣) د : واجب .

(٤) د : عليه منى .

(٥) ب . أطعمه ج و د : صدق وأطعم .

(٦) ج و د : عن كلها .

(٧) د : ثم .

(٨) ج . قبل الصواف ، قبل دعاء من ٣٨٣ . قبل دعاء من ٣٨٤ . . . . . دعاء من :

(الموحى . . . . . قبل دعاء من ٣٩٠ ) طواف النساء هو طواف بعد طواف

الإفاضة وتحل بعده النساء لسحرم .

عن يمينه والبيت عن يساره ويكثر مع كل حصاة<sup>(١)</sup> ويبدأ بالجمرة الصغرى ، فإذا رماها<sup>(٢)</sup> بسبع حصيات تقدم قليلاً ثم وقف واستقل الكعبة فدعا فشح وكبر وهلل وأثنى على الله وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وأكثر من الدعاء ، ثم تقدم إلى الجمرة لوسطى ففعل مثل ذلك ، ثم أتى المظلي ففعل مثل ذلك ، ويستحب أن<sup>(٣)</sup> لا يرمي إلى الحمار إلا وهو طاهر ويستحب المشي إليها ، ومن تركها شيئاً أعاده<sup>(٤)</sup> إذا ذكرها يرمي عن الحائض والمريض .

والمقام بمنى بعد الزيارة ثلثة أيام منى أفضل من الطواف ومن طاف تطوعاً فلا شيء عليه ، ويوم النحر هو يوم<sup>(٥)</sup> العاشر من ذي الحجة ويوم الحادي عشر يدعى يوم القر لأن الناس يستقرون فيه بمنى واليوم الذي يليه يوم إثني عشر وهو اليوم الثالث من يوم النحر وهو يوم النفر الأول ، فمن تعجل النفر في يومين<sup>(٦)</sup> من منى وفقر<sup>(٧)</sup> فيه فلا شيء عليه ولا ينفر حتى يرمي الحمار بعد صوة الطمر وبه أن ينفر ذلك اليوم ما لا تغيب الشمس ، وإذا عانت لم يسعه ، لا تقدم ويبيت بمنى .

ولا ينبغي تقديم ثقل في النفر الأول حتى يطاع النحر من يوم

(١) ب : حصيات .

(٢) ب : رمى بها .

(٣) ج : إلا أن .

(٤) ب : أعاد .

(٥) ب . يوم . قد دعاهم ص ٣٨٧ ( يوم القر هو يوم الرموس ) .

(٦) ج . في يومين منف .

(٧) ب : فقر .

النفر الثاني<sup>(١)</sup>، واليوم الثالث عشر هو آخر أيام التشريق وفيه نفر الأخير ينفر فيه الناس بعد طلوع الفجر إلى آخر النهار ولا ينفروا حتى يرموا الحمار، ويستحب لمن نفر إذا انتهى إلى<sup>(٢)</sup> الحصة وهي البطحاء أن يتزل قليلاً، وإذا دخل مكة فإن شاء أن<sup>(٣)</sup> يدخل البيت إذا وجد حلوة دخله ولا يتعرض لدخوله في الرحام.

وينبغي لمن أراد دخوله الفسل، ويدعو إذا دخله ويصلي ركعتين تطوعاً ويستقل ظهر البيت ولا يصلي فيه فريضة، وينبغي أن يكون آخر عهد الحاج بالبيت يودعه<sup>(٤)</sup> ويضع يده فيما بين الحجر الأسود والباب ويدعو ويتصدق إذا انصرف بما تيسر، والعمرة واجبة كالحج ومن تشع بها إلى الحج أحرقه عمرته تلك من العمرة المفروضة. وتستحب العمرة المفردة في شهر رمضان وفي رجب، ومن اعتمر عمرة مفردة قبل الحج فله ذلك ولا شيء عليه، وكذلك إن أفرد الحج ثم اعتمر، فإذا انقضت أيام التشريق اعتمر من شاء. ويجرم للعمرة كما يجرم للحج، فإذا أتى البيت طاف به وسعى بين الصفا والمروة وحلق وحل وإن كان معه هدي فخره بفناء الكعبة، والمحضور المريض<sup>(٥)</sup> والمصدود الممنوع<sup>(٦)</sup> الذي يصده المشركون من البيت.

(١) ج . الأول

(٢) ب : إلى مكة ، د : إلى حمية .

(٣) ج . أ . مكة

(٤) ب : ويودعه . ق : دعاه من ٣٩٧ ورواية عن حماد بن محمد ( ص )

(٥) ج : المحصور والمريض .

(٦) ج : الممنوع الذي يصده المشركون .

من أحرم بالحج أو العمرة فرض دون أن يبلغ بعث بهديه<sup>(١)</sup>  
فإن أفاق وأدرك مكة قبل أن يسحر هديه أقام على إحرامه حتى  
يمرغ من جميع المناسك وينحر هديه ، ولا شيء عليه ، وإن وجد  
هديه قد<sup>(٢)</sup> نحر فعليه الحج من قابل أو العمرة<sup>(٣)</sup> إن كان في عمرة ،  
وإن صدّ عن البيت ومنع نحر هديه مكانه وانصرف .

ولا بأس بالحج عن الشيخ الزّمن أنذي لا يستطيع الحج وعن  
الميت ، ولا بأس<sup>(٤)</sup> أن يحج الضرورة<sup>(٥)</sup> عن غيره ، ويحج الرجل عن  
الرجل<sup>(٦)</sup> وعن المرأة والمرأة عن المرأة وإن كانت فقيهة وحجّت عن  
الرجل أحزته ، إن شاء الله تعالى .

فإن ندر أن يحج ماشياً مشى فإذا تعب ركب وإن لم يستطع  
المشي ركب وحج<sup>(٧)</sup> ، ومن فاته موقف عرفة مع الناس توقف  
بالمشعر الحرام فقد تم حجه ، وينبغي له إن علم<sup>(٨)</sup> أنه يقف بعرفة ثم  
يدرك الناس بالمشعر الحرام وقف بها ثم وقف بالمشعر الحرام ، فإن  
هاته الموقفان<sup>(٩)</sup> فقد فاته الحج ويجعلها عمرة .

(١) د : بد محذوف . ولا شيء عليه .

(٢) ج : قد مضى .

(٣) ج و د . وإن .

(٤) ب : ضرورة .

(٥) ب . عن رجل أحزته . فب دعائم من ٣٩٤ . و ب دعائم من ٣٩٧-٣٩٦ .

(٦) ب : يحج .

(٧) د : علم .

(٨) ج : موقفان .

## ذكر الجهاد

روينا عن أهل البيت صلوات الله عليهم أن كل من دفع نوبة<sup>(١)</sup> محمد النبي صلى الله عليه وسلم وجب جهاده على جميع الناس كافة، فإذا قامت بالجهاد<sup>(٢)</sup> طائفة من المسلمين سقط فرضه عن الباقيين، وإذا نزل بالإسلام ملّة وجب الجهاد على جميعهم.

ويستعان في ذلك بالأعراب والعبيد إذا احتيج إليهم ولا بأس بتخلف الجبان عن الجهاد، ولا جهاد على<sup>(٣)</sup> الصبيان حتى تبلغ الحلم ولا على النساء، وفي الجهاد وارتباط الخيل في سبيل الله عز وجل فصل عظيم، وطاعة الأئمة من آل محمد صلوات الله عليهم فرض على جميع الناس.

ومن أمره وجبت طاعته ما أطاع الله وأطاعهم، فإن عصى الله عز وجل وعصى إمامه<sup>(٤)</sup> فلا طاعة له في ذلك والإمام يرى فيه ما أراه<sup>(٥)</sup> الله.

وينبغي للأمير<sup>(٦)</sup> أن يتقي الله حق تقاته ويستمع لإمامه<sup>(٧)</sup> ولا

(١) ب : نوبة

(٢) د : في الجهاد .

(٣) ج و د : عن النساء ولا عن الصبيان

(٤) د : الإمام

(٥) ب : أرى الله .

(٦) ب : الأمير .

(٧) ب : إمامه وقت دعائه ص ٣٩٩ ومحمد

يتمتدّى أمره إلى غيره ويتواضع لله عزّ وجلّ ولا يتكبر على من ملكه الله أمره من المسلمين ويتعظّ<sup>(١)</sup> بغيره ويشعر قلبه الخوف من الله عزّ وجلّ ومن إمامه ويعلم أنّ ما هو فيه يزول عنه.

ويقدّم أصحابه على استحقاقهم لا على الهوى ويحسن إلى محسنهم ويفتقر ما يجب اعتباره من إساءاتهم ويتعقّد بما يجب تفقّده من شأنهم ولا يدع حقّاً من حقوق الله عزّ وجلّ عندهم ويلصق بأهل الورع منهم ويعرف للكفاة عناءهم ويحزبهم على قدر استحقاقهم وبأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، والعمل لأئمة<sup>(٢)</sup> العدل فيه فضل ولا يسع لأحد<sup>(٣)</sup> لتحقّف عنهم إذا دعوا إلى ذلك، ولا يجوز عون أئمة الحور ولا يجب<sup>(٤)</sup> اتّباعهم ولا العمل لهم.

وينبغي للامير إذا لقي المشركين أن يدعوهم إلى الإسلام وإن أسلموا كفّ عنهم، ثمّ دعاهم إلى النقلة إلى دار المحرّة فإن فعلوا وإلاّ أعلمهم أنّهم كأعراب<sup>(٥)</sup> المسلمين يجري عليهم حكم الله عزّ وجلّ الذي يجري على المسلمين وليس لهم في ولا غلبة، وإن أبوا أن يسلموا دعاهم إلى إعطاء الجزية فإن أجابوا إلى ذلك قبل منهم وكانوا دمة فإن أبوا قتلهم، وإن كانوا آمن قد بلغتهم الدعوة فقاتلهم قبل الدماء فلا بأس بذلك، ولا بأس بسعة العيون والطلائع

(١) ب - بط .

(٢) ج - لأئمة .

(٣) د - أحد .

(٤) ج و د - يجب .

(٥) ب - كعرب . ج و د - كأعراب (عرب المسلمين أي كافّتهم ومهمهم) !

قب دعائم . كأعراب . قب دعائم ص ٤٣٧ والرواية عن حفر بن محمد (ص ١٠)



واحتقار الخنادق إذا احتيج إلى ذلك وبالفارعة على المشركين إذا كانوا قد عموا الدعوة.

وينبغي للمسلمين أن يصبروا على جهاد عدوهم ، ومن استأسر من<sup>(١)</sup> غير أن يُغيب لم يُقدم مذل المسلمين . والفرار من الزحف من الكفار إذا هز الرّجل من الرّجلين فادونها ، وأما إذا فر من ثلاثة فصاعدا فلا بأس بذلك ، ولا بأس بأن يولي الرّجل دبره إذا كان ينحاز إلى فئة<sup>(٢)</sup> أو يتحرّف لقتل<sup>(٣)</sup> ، ونهي عن قطع لشجرة<sup>(٤)</sup> المثمرة في دار الحرب إلا ما كان مضرًا<sup>(٥)</sup> بالمسلمين .

ويستحب أن يُبدأ بالقتال عند زوال الشّمس ويُغتنم الدّعاء عند ذلك . وينبغي<sup>(٦)</sup> للأمر أن يمضي أصحابه ويفرق بين القبائل على راياتهم يعلموا مواضعهم ومراكزهم ويحمل لهم قلائد يكون هو فيه وميمنة وميسرة ولا بأس بالمبارزة . وينبغي أن لا يتحرك جمهور القلب عند المناوشة ولا يزول أحد منهم عن<sup>(٧)</sup> مركزه إلا أن يرى فيه فرصة فينتهزها<sup>(٨)</sup> ، ويحمل الجيئات والمقدمة عند المناوشة وليجمعوا<sup>(٩)</sup> صلائع ومسالح ومكامن تكون لهم مرادًا وردًا .

(١) ب : من مع .

(٢) ر : فيته .

(٣) ب : يقتل .

(٤) ب : الشجر .

(٥) ج : ضر .

(٦) ب : عند قتل دعائم من ٤٢٤ . . . . . وقيل دعائم من ٤٣٦ .

(٧) ب : يهره .

(٨) ج : وفت .

وإن انهزم العدو حملت<sup>(١)</sup> الخيل فإن أمعوا حملت الرجالة<sup>(٢)</sup>، وإن كان اتساعهم بالجملة أرجى لقطع شأفتهم اتبعوا فإذا أثنوا أسروا، فإذا انصرف الجيش فليصرهوا على التداعي، وإن<sup>(٣)</sup> - وأعوذ بالله - كانت هزيمة في المسلمين فليصبر<sup>(٤)</sup> الإمام ويقف في وجه العدو مع المستعجيين<sup>(٥)</sup> معه وليتصايح الناس ويتداعوا في نواحي أصحابهم ليرجعوا<sup>(٦)</sup> ويثبتوا ■

ولا ينبغي قتل ثناء والصبيان ولا الرهائن ولا العميان ولا الزمنى<sup>(٧)</sup> إلا أن يقاتلوا، فمن قاتل منهم قتل ومن أصيب منهم في الفارة أو في البيات فلا شيء فيه<sup>(٨)</sup>، ويُبَيَّن على من علم أن فيهم للمسلمين حسن نية أو من أعان أو دل عليه علامة من علامات الإسلام<sup>(٩)</sup>، وتُنصَّب عليهم المناجيق ويقتلون بالحجارة والداود والذر وكل شيء يُقتل به، وإن كانوا في حصن ومعهم مسلمون<sup>(١٠)</sup> لم يمنهم ذلك عن قتلهم.

ولا يعتمد قتل المسلمين، ولا ينبغي قتل المرسل<sup>(١١)</sup> وإن رأى

(١) ب : وحملت .

(٢) و . الرجالة كان أسروا وكان اتساعهم .

(٣) ب . وإن كان وأعوذ بالله هزيمة .

(٤) ب : فليصبر .

(٥) ب . المستعجيين .

(٦) ب : أو يثبتوا .

(٧) ج : الزمنى ولا الصبيان .

(٨) د : عليه .

(٩) د : مسلمين .

(١٠) ب . المسلمون قد دعائم من . ١٢٠

(١١) ب : المرسل .

الإمام قتل الرّجال الباقين<sup>(١)</sup> من الأسارى قتلهم وإن<sup>(٢)</sup> رأى  
 إسترقاقهم إسترققهم وإن رأى المفاداة<sup>(٣)</sup> فادى بهم . وإن نزلوا على  
 حكمه أو حكم أحد من أصحابه أمض فيهم حكمه على ما ذكرته  
 من الإسلام إن أحبوا أو أعطوا<sup>(٤)</sup> . الحزبة أو الرق أو القتل وسي  
 الذراري<sup>(٥)</sup> ، فإن حكم فيهم بخلاف ذلك ردّ حكمه وردّوا إلى  
 مأمّنهم<sup>(٦)</sup> وقوتلوا إلى أن يحبسوا إلى ذلك . ومن أعطاهم الأمان  
 من المسلمين حارّ أمانه من حرّ أو عبد أو امرأة وإن أشر اليهم  
 بذلك .

ويُمنع المستأمن عن الخروج بأسلّاح والكرّاع وعبد إن كان  
 به مسلم<sup>(٧)</sup> ويختار على بيعه في دار الإسلام، وإن كان مع المستأمن  
 امرأته واستأمت معه فمها على النكاح ، ومم كان له في أرض  
 المشركين فظهر عاياه المسلمون فهو قبيّ إلا الصغار من ولده إذا أسلم  
 فإنهم مسلمون بإسلامه •

ولا بأس بموادة المشركين إذا كان في ذلك صلاح المسلمين  
 على مال أو<sup>(٨)</sup> على غير مال، ولا يوادعون على أكثر من عشر سنين،

(١) ح و د . اسطر .

(٢) ح . وان . . إلى استرقاقهم .

(٣) د . المفاداة هم .

(٤) د : أتوا .

(٥) ب : الذرّة .

(٦) ب : ملتئم .

(٧) ب : ومم .

(٨) ح . في مم .

(٩) ح و د : وعلى . قب دعائم ص ٤٤١ . . قب دعائم ص ٤٤٢ .

وإن وادعهم المسلمون ثم رأى<sup>(١)</sup> الإمام أن ذلك وهن على الإسلام  
نـد<sup>(٢)</sup> إليهم عهدهم وعرفوا ذلك ثم<sup>(٣)</sup> قوتلوا ولا يصالحون<sup>(٤)</sup> على  
إسقاط شيء من حدود الله عز وجل، ولا بأس بطرح الحزبية عمن  
استعين به من أهل الذمة على حرب المشركين.

والحزبية\* على الرجال السالفين من أهل الذمة ولا حزبية على  
النساء ولا على نصيبين ولا على الجبنيين ولا على لزمني ولا على  
الفقراء<sup>(٥)</sup> الذين لا يجدون شيئاً ولا يستطيعون لعمل ولا<sup>(٦)</sup> على  
العبيد.

وتؤخذ الجزية من المجوس ومن اليهود ومن النصارى ومن أهل  
الغنى منهم من كل رجل منهم ثمانية وأربعون درهماً في كل عام، وأهل  
الطبقة الوسطى من كل رجل أربعة وعشرون درهماً ومن أهل  
الطبقة السفلى من كل رجل اثنا عشر درهماً. ويوضع الخراج على  
أرضهم ولا حزبية على مستأمن ويؤخذ المشر مما معه من تجارة مما يكون  
قيمته<sup>(٧)</sup> مائتي درهم فصاعداً ولا يؤخذ من أقل من مائتي درهم  
شيء<sup>(٨)</sup>.

ونهى<sup>(٩)</sup> عن الغلول والانتفاع بالغنيمة قبل القسمة ولا بأس

(١) ج . رأوا

(٢) ج : بدت بهم عهدهم .

(٣) ج . وقوتلوا

(٤) ج . يصالحون د . يصالحو .

(٥) ب : على الفقراء : ولا على العبيد

(٦) ب : ولا على العبيد مع

(٧) ج : قيمته .

(٨) ج و د : شيء . قب د عائم من ٤٤٥ والزاوية عن علي ( ج ) .

بالإنتفاع منها بالسلاح إذا احتيج إليه ، ولا بأس بالطعام والعلف ولا بأس أن يعطى الأمير من الغنيمة شيئاً واحداً لنفسه قبل القسمة<sup>(١)</sup> .

وما حازه المسلمون من العاثم فلم يستطيعوا حملها فالواحب إتلافه وإحراقه وما كان من حيوان<sup>(٢)</sup> ذريح وأحرق ، وما وُجد في أيديهم من أموال المسلمين هي لأهلها .

وإن حمل الأمير حملاً في قتل رجل من المشركين أو قال من قتل قتيلاً فله كذا أو كذا<sup>(٣)</sup> وله سله أعطى ذلك من جملة الغنيمة ثم يقسم الغنيمة بعد ذلك خمسة أخماس ، فالخمس للإمام والأربعة الأخماس لمن قاتل عليه عماله ونفسه للفارس سهان وللراجل سهم واحد<sup>(٤)</sup> .

ولا بأس بإيقوف الأرض والسواد إلى<sup>(٥)</sup> القرار إذا ظهر عليها المسلمون وإن قيمت فلا بأس أيضاً بقسمتها ، والخمس كان لرسول الله وهو من<sup>(٦)</sup> بعد للإمام من أهل بيته<sup>(٧)</sup> ويحمل منه في قرابته في يتاماهم<sup>(٨)</sup> ومساكينهم وابن سبيلهم عوضاً عما حرموه<sup>(٩)</sup> من الصدقة ،

(١) ج و د . القسم

(٢) ب : احيوا .

(٣) د : وكذا

(٤) ج و د . واحد مف .

(٥) ج و د : إلى القرار مف .

(٦) ج و د : سله

(٧) د : ومف .

(٨) ب : يتاماهم ومساكينهم . د : مساكينهم . ق : دعائم ص ٢٢٧ ويزاويه عن علي

(٩) ع : \* ق : دعائم ص ٢٥١ .

(٩) ب و د : حرموا .

ومن كان في الجيش من العبيد فقاتل لهم<sup>(١)</sup> أو كان فيهم<sup>(٢)</sup> من النساء من تداوي الجرحى<sup>(٣)</sup> أو وضع<sup>(٤)</sup> لهم من أربعة أحماس الغنيمة ولا يسهم لهم، وإن كان العبد إنما يخدم مولاه لم يُعط شيئاً وكذلك من لم يشهد لم يُعط شيئاً.

ومن مات بعد أن أحررت العبيمة فسهمه<sup>(٥)</sup> لورثته، ومن جاء قبل أن تُحرز الغنيمة فسهمه<sup>(٦)</sup> قائم بأخذه، ومن مات قبل أن تُحرز الغنيمة أو جاء وقد أحرزت فلا سهم له فيها.

والمريض إذا كان في الجيش له سهم وإن لم يشهد القتال، وأهل سوق المسكر إن قاتلوا حيزت<sup>(٧)</sup> لهم سهامهم فإن لم يقاتلوا فلا سهم لهم ولا شيء<sup>(٨)</sup>.

وقتل أهل النفي وأحب كقتال المشركين حتى يفيئوا إلى أمر الله عز وجل، ويذفي أن لا يُبدأ<sup>(٩)</sup> بالقتال حتى يُدعوا، وإن قوتلوا قبل الدعوة فلا بأس. ولا يُبدأ بقتل<sup>(١٠)</sup> حتى يأذن في ذلك الإمام<sup>(١١)</sup>، وإن قوتلوا أثنوا وقتلوا بالحديد والحجارة

(١) ج و د : لهم معاً .

(٢) د : فيه .

(٣) ب : اخرج .

(٤) ح : قسم ، د : وضع .

(٥) ج . قسمه .

(٦) ج : قسمه .

(٧) ج . ضرب لهم سهامهم .

(٨) ج و د : شيء لهم وقتل . ع : دعائم ص ٤٥٣ .

(٩) ج : يبتدأ .

(١٠) د : ما يقتل .

(١١) ح . يأذن الإمام بذلك .

والماء والنار، وإن كان فيهم أسرى من أهل الإيمان أعلموا<sup>(١)</sup> بالنداء أنهم ليسوا برادون وليحذروا على أنفسهم وإن أصيب منهم أحد<sup>(٢)</sup> على غير عمد فيه الدية والكفارة، ولا يُمتنع دراريهم ونساءهم من الطعام والشراب بالمحاصرة ولا بأس بحصارهم ومعهم ذلك إذا لم يكن فيهم نساء ولا أطفال ولا بأس أيضاً ببياتهم إذا كانوا على هذه الحال.

ومن قاتل من نساءهم وصبيانهم وأهل الرمانة منهم قُتل حتى إذا دخلوا في طاعة إمام أهل العدل وسأموا له حُرِّم قتالهم، ولا بأس بالاستعانة بالمساق من الموحدين على قتل<sup>(٣)</sup> أهل البغي، والإمام مخير في أسارى أهل البغي إن قتلهم فله ذلك وإن عفا عنهم فله العفو.

وإذا انهزم أهل البغي إلى فئة<sup>(٤)</sup> يلحقون إليها اتسعوا وقتلوا<sup>(٥)</sup> ما قدر على قتلهم، وإن لم يكن لهم فئة<sup>(٦)</sup> وعلم أنهم لا يحتمون بعد الهزيمة لم يتبعوا ويوقى لهم بالأمان إن حمل لهم، وما أجلسوا به فهو غيصة وفيه الخس إلا<sup>(٧)</sup> أن تطيب بها نفس<sup>(٨)</sup> أهله، ويقسم أربعة أخماس على من قاتل عليه كما يقسم غنائم المشركين، وترد

(١) ب : أعلم .

(٢) ب . أحد صف : ح . أحد على غير حمل : د . أحد من غير عمد .

(٣) د : قتل

(٤) ب : فئة : د : وهم فئة .

(٥) ج : قوتلوا

(٦) ب : فئة

(٧) ب : إلا صف .

(٨) د . أحسن أهليه

قطائع أمير أهل البغي وما استأثر به من مال الله عز وجل فأقطعه .  
 وإن علم أن أحداً من أهل البغي قتل رجلاً من أهل العدل في  
 المقاتلة قتل به وإن فاء وثأب لا يقتصر لأهل السعي من أهل العدل ،  
 ومن <sup>(١)</sup> لم يعرف من قتله لم يُطأ سواه وما كان لأهل السعي قتل <sup>(٢)</sup>  
 على أهل العدل من حقوق فإنها تُؤدى إليهم إذا فاءوا ويؤخذ منهم  
 ما كان عليهم . وما أصابوا من أهل العدل على التأويل من حد <sup>(٣)</sup>  
 أو استهلكوا من مال لم يُطالوا به وما أصابوا على غير تأويل  
 طولبوا به ، وما وُحد <sup>(٤)</sup> في أيديهم من أموال أهل العدل أخذ منهم  
 أخذوه بتأويل أو بغير <sup>(٥)</sup> تأويل .

ولا <sup>(٦)</sup> بأس بالاستمعة بأهل السعي على أهل بغي مثلهم إذا كان  
 السلطان والحكم لأهل العدل . ولا ينبغي عوهم على أهل بغي مثلهم  
 إذا كان السلطان والحكم إليهم <sup>(٧)</sup> .

وإذا <sup>(٨)</sup> اجتمع أهل البغي وأهل العدل على حرب المشركون  
 فلهم حظهم من أربعة أخماس الغنيمة كما لأهل العدل فارسهم كعارسهم  
 وراجلهم كراجلهم . والخمس يليه إمام أهل العدل فان طبعه إمام أهل  
 البغي أو شيئاً منه فواحب على أهل العدل معه منه وقتاله عليه ،  
 ويُستعان بالنساق وأهل الذمة على أهل البغي .

(١) ب . و . ح .

(٢) ب . قبل صف

(٣) د . حد

(٤) ج : وحدها

(٥) د . غير .

(٦) ج و د . السلطان وأحكامهم هم . قف دعائم من ٤٦٣ . قف دعائم ٤٤٩ و ٤٦٢

قف دعائم من ٤٦٣



وإن وادع المسلمون قوماً من المشركين ثم أعانوا أهل النغي عليهم فقد نكثوا عهدهم ، ومن أنكر فريضة أو شريعة من شرائع الاسلام أو هرائضه <sup>(١)</sup> أو امتنع من أدائها إلى أهلها مكذباً بفرضها أو مدافعاً لها وحب قتله وقتاله إذا قدر عليه إلا أن يتوب ، وكل من حال دون حد <sup>(٢)</sup> من حدود الله عز وجل وحب جهاده .

واللصوص إذا عارضوا <sup>(٣)</sup> أموال المسلمين فواحب قتالهم ودفعتهم عنها وقتلهم في ذلك . ومن قتلوه <sup>(٤)</sup> دون ماله أو مال غيره من المسلمين فهو شهيد ، وإن ترك ذلك وسلمه لهم ولم يقاتلهم دون ماله فلا شيء عليه ، وسلب اللصوص إذا ظفر بهم يبطر اليه فإن عرفه <sup>(٥)</sup> أربابه دفع إليهم وإن لم يعرفه <sup>(٦)</sup> أربابه دفع إلى الإمام ، ويقتل العين والجاسوس إذا رأى الإمام قتله •

ويقاتل أهل الردة وإذا ارتد منهم نساءهم وحصلوا <sup>(٧)</sup> في موضع قتل الرجال ونسي النساء والذراي وضربت عليهم السهام . وإذا ارتدوا وكانوا في مدينة ومعهم مسلمون <sup>(٨)</sup> قتل الرجال وحبس النساء ، واستوفى بالأطفال حتى يلقوا ، فن أسلم منهم <sup>(٩)</sup> فهو حر ،

(١) ب : فريضة ، ج : فرائضه .

(٢) ب و ج : حد من حد ، ج : حل دون .

(٣) ج : عارض .

(٤) ب : قتل .

(٥) ج : عرف .

(٦) ج : عرف .

(٧) ج : حصلوا .

(٨) ب : المسلمون .

(٩) ب : منهم مفتة ، قيب : عظام من

فإن لم يسلموا قتل الرجال وحبس النساء ، وإن ارتد<sup>(١)</sup> الرجال دون  
النساء قتل الرجال وكان الأطفال على أديان أمهاتهم إذا كن مسلحات ،  
ويستتاب<sup>(٢)</sup> الزنادقة فإن لم يتوبوا قتلوا وأحرقوا<sup>(٣)</sup> بالنار بعد  
القتل .

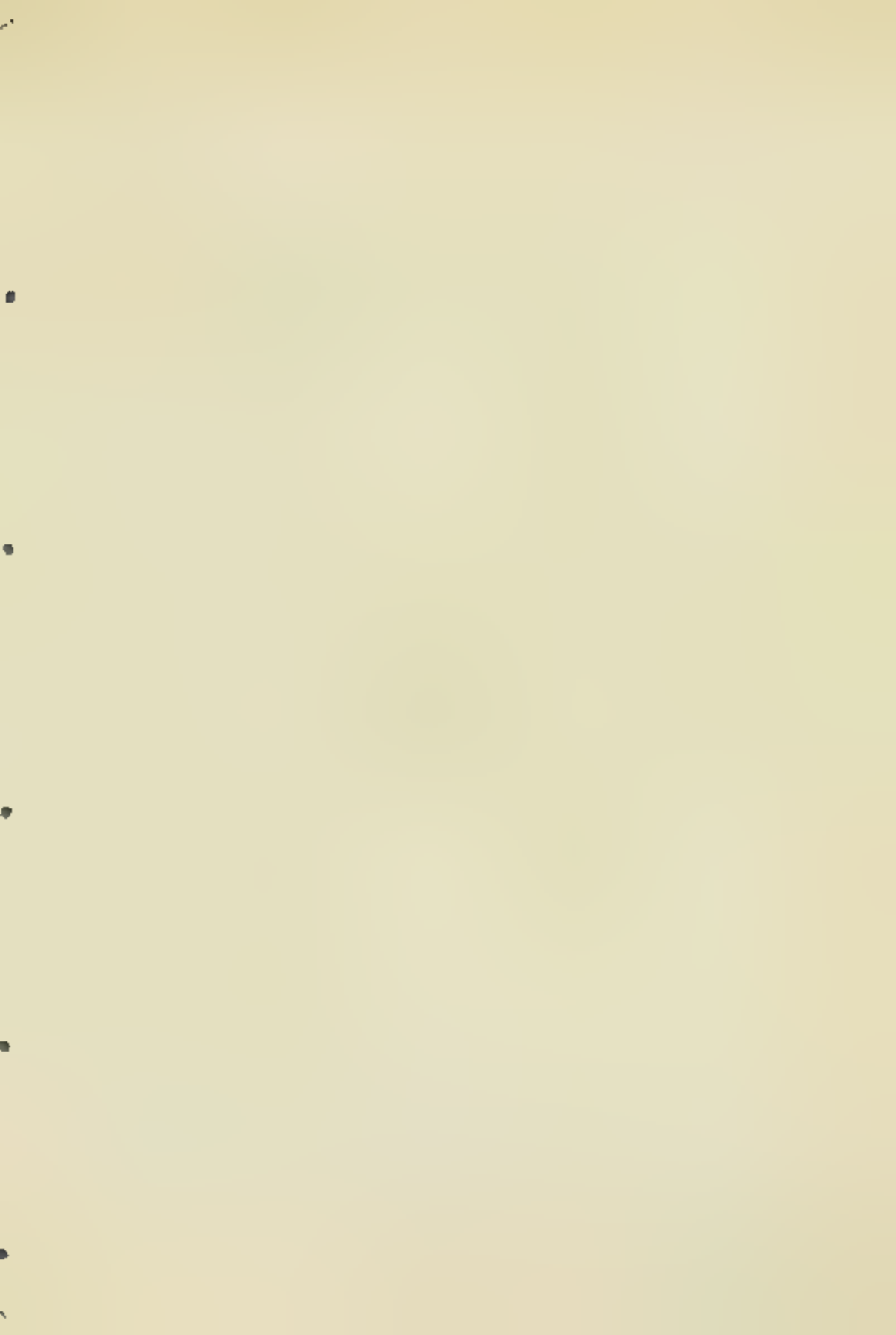
ثم الجزء الاول  
وبه الجزء الثاني

(١) ج : ارتدوا .

(٢) ب : يستاب .

(٣) ج . حرقوا ، قه دعائم ص ٢٦٤ والرواية عن علي ( ح ) .

أجزاء الثاني  
من  
كتاب الاقتصار



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين في جميع الأمور

### زَكْرُ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ

رَوَيْنَا عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ نَهَوْا عَنْ بَيْعِ الْأَحْرَارِ<sup>(١)</sup> وَكُلِّ مَا لَا يَحِلُّ مِلْكُهُ وَكُلِّ مُحْرَمٍ وَأَنَّهُ لَا بَأْسَ بِبَيْعِ الْعَنْبِ وَالْعَصِيرِ وَالشَّمْرِ وَالزَّيْبِ مِمَّنْ يَصْنَعُهُ خَمْرًا أَوْ مَسْكِرًا، وَنَهَوْا عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ الْمَذْحِ فِي قَرَارِهِ وَالْكَلَأِ فِي الْأَرْضِ الَّتِي لَا يَمْلِكُهَا بَائِعٌ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَعْنَى بِهِ<sup>(٢)</sup> وَيُسْقِيهِ .

وَنَهَوْا عَنْ بَيْعِ الْفَرْدِ وَكُلِّ بَيْعٍ يَكُونُ مَحْوُولًا لَا يَعْلَمُهُ الدَّائِعُ وَالْمَشْتَرِي وَعَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ تَرْهُوَ<sup>(٣)</sup> ، فَإِذَا رَهَتْ أَوْ زَهَا بَعْضُهَا حَازَ بَيْعُهَا أَوْ سَتَيْنِ<sup>(٤)</sup> إِنْ لَمْ يُخْرَجْ فِي الْمُسْتَقْلِ كَانَ الثَّمَنُ فِيمَا زَهَا مِنْهَا فِي وَقْتِ عَقْدَةِ الْبَيْعِ ، وَيُحْوزُ بَيْعُ غَيْرِهَا مَعَ مَا لَمْ يَزْهِ إِذَا زَهَا بَعْضُ الثَّمَارِ .

وَلَا نَأْسُ بِبَيْعِ الْعَبْدِ الْآتِقِ وَالْبَعِيرِ الشَّارِدِ مَعَ شَيْءٍ حَاضِرٍ

(١) ج : لَأَحْرَامٍ .

(٢) د : أَوْ .

(٣) ح : يَبْدُو صَاحِبًا أَوْ يَرَاهُ مَنْ أَنْ تَرْهُوَ .

(٤) ج : وَسَتَيْنِ د : أَوْ سَتَيْنِ .

وكذلك كل مغتصب موصوف إذا كان معه شيء حاضر جاز بيعه كاللبن في القروع<sup>(١)</sup> وأشباهه ولا يجوز بيعه وحده لأنه عرر<sup>(٢)</sup>.

ونها<sup>(٣)</sup> عن بيع الثمر في رؤوس<sup>(٤)</sup> التحل بالثمر كيلاً، ورخصوا فيه<sup>(٥)</sup> في أعرايا وهي الشيء اليسير الحلة ونحوها، وكذلك لا يجوز بيع العنب في لكرم بزيب مكيلاً<sup>(٦)</sup> ولا بيع السبل بحطة ولا بأس بشراء الثمر في رؤوس التحل بحطة، ومن اشترى نخلاً قد<sup>(٧)</sup> لقحت فثمرها للنابع، لا أن يشترط المتاع.

ونها عن الفش<sup>(٨)</sup> ولا بأس بخلط النوعين إذا علب الدني<sup>(٩)</sup> منها وبيع بسمره ولا خير فيه<sup>(١٠)</sup> إذا علب الجيد وحفي الدني، فيه وبيع بسمر الجيد.

ونها<sup>(١١)</sup> عن لئفخ في اللحم للبيع ولا بأس بالئفخ عند<sup>(١٢)</sup> السبخ بين الجلد واللحم، ونها<sup>(١٣)</sup> عن التطفيف<sup>(١٤)</sup> وعن التصرية وهو

(١) ج : الصرع

(٢) عرور

(٣) ج : مهى

(٤) ج : رأس سجن، رؤوس لعجل.

(٥) ب : فيه مفعول.

(٦) د س ج : مكييل.

(٧) ب و د : وقد

(٨) ج : بيع العش.

(٩) ج : الدني

(١٠) ج و د : في ذلك

(١١) ج : نهي

(١٢) ب : عر.

(١٣) ب : مهى.

(١٤) ج : بيع التطفيف.

أن يجمع اللبن في ضرع الهيمة تترك أياماً لا تُحلب ثم تُباع فيرى المشتري صرعها عظيماً فيظن أنها غزيرة اللبن، وجعل لمشتري المصراة الخيار فيها ثلاثاً فأبى شراء ردها ورد معها صاعاً من تمر، ونهوا<sup>(١)</sup> عن السخس وهو الزيادة في السلعة ولا يريد الرائد فيها شراءها إلا ليسمعه<sup>(٢)</sup> غيره ويزيد على زيادته . وما كان من زيادة الورن و لكيل مما يتعابن الناس عنه فلا بأس به<sup>(٣)</sup> ، فإذا تفاخس فهو غلط ولا خير فيه .

ونهوا<sup>(٤)</sup> عن بيعين فيبيعة مثل أن يقول : أبيعك هذه لسيعة نقدًا بكذا وبيئته بكذا يعقد<sup>(٥)</sup> البيع على هذا وهو كثير . ونهوا<sup>(٦)</sup> عن ربيع ما لم يُقبض وعن بيع سلف وعن بيع ما ليس عندك وعن<sup>(٧)</sup> الكالي بالكالي وهو الدين بالدين .

ولا بأس ببيع الحيوان بالحيوان<sup>(٨)</sup> واحداً بأكثر من واحد يبدأ بيد وبيئته ، ويكره بيع اللحم بالحيوان ولا يصح بيع الطعام حتى يُقبض ولا بأس بالتولية فيه<sup>(٩)</sup> ، ولا بأس بذلك في سائر السلع ، ولا بأس بشراء الطعام وأن يقضيه المشتري بكيل<sup>(١٠)</sup> لئلا يذاع إذا

(١) ج . مهمل

(٢) ب . يسمع .

(٣) ب . به . مع .

(٤) ج : حي .

(٥) ج . يعقد .

(٦) ج : حي .

(٧) ب . وعن بيع الكدي

(٨) ب . بالحيوان .

(٩) ج . منه

(١٠) ج : إذا صدقه بكيل البائع .

صدقه ، ونهوا<sup>(١)</sup> عن الحكرة إذا عز الطعام وعن التسمير \*  
 ونهوا<sup>(٢)</sup> عن الربا وجاء فيه تخليط شديد وإن ذلك على من  
 أصابه متعمداً ، ومن تاب عنه<sup>(٣)</sup> أخذ رأس ماله ورد<sup>(٤)</sup> الفضل ،  
 والربا هو التفاضل فيما يكال ويوزن إذا بيع بعضه ببعض وإن كان  
 بعضه أحود من بعض إذا كان كله من صنف واحد ولا يجوز بيع  
 ذلك إلا مثلاً بمثل يداً بيد . فإن اختلف النوعان فلا بأس بالتفاضل  
 بينهما ، ولا بأس باقتضاء الفضة من الذهب والذهب من الفضة إذا  
 اتفقا على ذلك . ومن أسلف دراهم أو دنانير فأعطي أجود منها<sup>(٥)</sup>  
 فلا بأس بذلك ، إذا لم يشترط ، ولا بأس بالتفاضل بين النوعين إذا  
 اختلفا ، والبر والشعير نوع واحد لا يجوز التفاضل<sup>(٦)</sup> بينهما وكذلك  
 الحنطة والسويق والدقيق ، ويكره بيع الرطب بالتمر ولا بأس  
 ببيع الثياب بعضها ببعض نقداً أو نسيئة إذا وُصفت .

ونهوا عن بيع الطعام بالطعام حراً ، والناعسان بالخيار حتى  
 يفترقا<sup>(٧)</sup> بالأبدان ، والشرط جائز فيما يحل . ومن شرط<sup>(٨)</sup> ما لا يحل  
 فشرطه<sup>(٩)</sup> باطل . ومشتري الحيوان بالخيار فيه ثلاثة<sup>(١٠)</sup> أيام فإن

(١) ح : حي

(٢) ج : صي

(٣) ب : سه .

(٤) ح : دذت .

(٥) ج و د : مها .

(٦) لا يفاضل .

(٧) ر : بعترقان .

(٨) ب : شرطه .

(٩) ب : قسط .

(١٠) ب : الى ثلاثة .



هلك فيها كان من مال البائع إلا أن يحدث المشتري فيه <sup>(١)</sup> حدثاً أو يبتري <sup>(٢)</sup> البائع من الخيار، ومن اشترى سلعة فذهب ليأتي بالثمن <sup>(٣)</sup> فله ذلك ما لم يعصر ثلاثة أيام <sup>(٤)</sup>، فإذا مضت فلا بيع له .

ونحوها <sup>(٥)</sup> عن النثر والحداع، وينبغي لمن باع سلعة معينة أن يبين العيب وينفي لمن علمه <sup>(٦)</sup> أن يبيته ولم يحزه <sup>(٧)</sup> أن يقول : أنبعثك بالبراءة حتى يبين العيب، ومن اشترى سلعة فوجد فيها عيباً لم يبين <sup>(٨)</sup> له ردها إن شاء، وإن كانت مفترقة فوجد عيباً بعضها أخذ قيمته <sup>(٩)</sup> إلا أن يكون ذلك وجه للسلعة فله ردها، وإن أصابها عيب عنده وأراد ردها أدى قيمة العيب الذي حدث عنده أو أخذ قيمة العيب الأول وذلك إليه إلا أن تكون جارية وطنها فوجد <sup>(١٠)</sup> فيها عيباً فليس له إلا قيمة العيب إلا أن يكون وحدها حلي فإنه <sup>(١١)</sup> يردّها ويردّ معها نصف عشر قيمتها إذا كان قد وطنها، فإن علم بالعيب <sup>(١٢)</sup> قل الصفة واستخدم <sup>(١٣)</sup> أو أحدث حدثاً بعد ما علم لزمه العيب .

(١) ب . فيها

(٢) ج . برىء ، د . برىء .

(٣) ح : الثمن

(٤) د : أيام مضت .

(٥) ح و د : صحي .

(٦) د . علم ذلك

(٧) د : لا يحزه .

(٨) ب . يبتري ، د : لم يبتري

(٩) ب و د . قيمتها

(١٠) ج . من . فوجد . د . ال . قصة العيب معاً ، د : ثم وجد

(١١) ج . فله أن .

(١٢) ح . العيب .

(١٣) ج و د : أو .

وَيُكَرَّهَ بَيْعُ الْمَرَابِجَةِ إِذَا قَالَ لِلْعَشْرَةِ كَذَا وَكَذَا وَيَحْمِلُ الرِّيحَ عَلَى الثَّمَنِ . وَلَا مَأْسَ أَنْ يَبِيعَ مَرَابِجَةً إِذَا قَالَ الثَّمَنُ كَذَا<sup>(١)</sup> وَالرِّيحُ كَذَا ، وَلَا مَأْسَ أَنْ<sup>(٢)</sup> يُحْمَلَ عَلَى الثَّمَنِ أَجْرَةُ الْقَصَارِ وَالْحَمَالِ وَمَا أَتَّفَقَ عَلَيْهِ إِذَا بَيَّنَّ ذَلِكَ . وَمَنْ اشْتَرَى سَلْعَةً نَظَرَةً فَبَاعَهَا مَرَابِجَةً وَلَمْ يَطْلُعِ الْمُشْتَرِي عَلَى ذَلِكَ كَانَ لَهُ مِنَ النَّظَرَةِ مِثْلُ مَا لِلْبَائِعِ ٥

وَالسَّلَمُ حَاطَرٌ لِمَنْ عِنْدَهُ وَلِمَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ إِذَا أَسْلَمَ دِرَاهِمَ أَوْ دِينَارَ بَطْعَامٍ<sup>(٣)</sup> مَوْصُوفٍ بِكَيْلٍ أَوْ بوزنٍ<sup>(٤)</sup> مَعْرُوفٍ وَسَمَى الْأَجَلَ وَالْمَوْضِعَ الْكَدِّيَ يَقْبِضُهُ فِيهِ وَدَفَعَ لَثْمَنٍ قَبْلَ أَنْ يَفْتَرِقَا وَإِنْ أَحْلَى شَيْئًا<sup>(٥)</sup> مِنْ هَذِهِ<sup>(٦)</sup> بَطَلَ السَّلَمُ . وَلَا يَجُوزُ السَّلَمُ فِي طَعَامٍ بَعِيهِ لَمْ يَسُدْ صِلَاحَهُ ، وَلَا مَأْسَ بِالسَّلَمِ فِي الْغِيَابِ وَالْحَيَوانِ إِذَا وُصِفَ ذَلِكَ . وَلَا مَأْسَ بِأَخْذِ الرُّهْنِ وَالْكَيْلِ فِي السَّلَمِ وَمَنْ أَسْلَمَ إِلَيْهِ فِي شَيْءٍ فَعَلَّ<sup>(٧)</sup> الْأَجَلَ فَأَوْفَى بَعْضُهُ فَلَا مَأْسَ أَنْ يَعْطِيَ رَأْسَ مَالِهِ<sup>(٨)</sup> الْبَاقِيَ إِذَا أَتَّفَقَا عَلَيْهِ وَيَقْبَلُهُ<sup>(٩)</sup> بِالْبَاقِي . وَيُكَرَّهَ لِمَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ فَعَلَّ الْأَجَلَ فَقُلَّ لَهُ صَاحِبُهُ : خَذْ هَذَا الثَّمَنَ وَاشْتَرِ لِنَفْسِكَ<sup>(١٠)</sup> فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبْلِي شَرَاهُ .

(١) ج : أو

(٢) ج : أَنْ يَحْمِلَ مَعَهُ د . أَسْ يَحْمِلُ .

(٣) د : فِي طَعَامٍ .

(٤) ج و د : وَوزن .

(٥) ب : شَيْءٍ .

(٦) ج و د : هَذِهِ .

(٧) ج و د : فَعَلَّ الْأَجَلَ مَعَهُ .

(٨) ج : مَالٍ .

(٩) ب : يَقْبَلُ .

(١٠) ج : فَلَيْسَ لَهُ مَعَهُ .

ذلك<sup>(١)</sup> لنفسه ولكن ياتي ذلك غيره ويقض<sup>(٢)</sup> هو منه .  
ومن باع سلعة واشترط على المشتري أن لا يبيعها ولا يهبها  
فالشروط حاتر وإن<sup>(٣)</sup> شرط أنها<sup>(٤)</sup> لا تورث فالشرط باطل . وكل  
شرط حالف كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو  
باطل . ومن باع عبدا وله مال لم يعلم به فهو للبائع إلا أن يشترط  
ذلك<sup>(٥)</sup> المبتاع ويعلمه البائع .

ومن اشترى شيئا يكتب الناس في مثله كالحبوان والرباع  
فقضه وادعى أنه دفع الثمن<sup>(٦)</sup> ، فأنكر ذلك البائع فالقول فيه  
قول البائع مع يمينه وعلى المشتري اليمين أنه دفع الثمن ، وإن كان  
ذلك مما لم يكتب<sup>(٧)</sup> الناس في مثله كأنهم والفاكهة وبان به المشتري  
فالقول قوله مع يمينه .

ومن باع سلعة فادعى أنه غلط في ثمنها بطرت<sup>(٨)</sup> وإن كان الغلط  
فيها تبعا حلف وردت عليه فإن كان البيع مما يتباين الناس بمثله مضى  
البيع ومن وكل وكيلًا يبيع له فباع مما يتباين<sup>(٩)</sup> الناس بمثله<sup>(١٠)</sup> حاز

(١) ب : ذلك مفع .

(٢) ب : يبيعه منه .

(٣) ب : أن مفع .

(٤) ب : أن .

(٥) ب : ذلك مفع .

(٦) ب : لثمن مفع .

(٧) د : لا يكتب .

(٨) ج : نظر ما كان الغلط فيها تبعا ، د : نظر من كان الغلط فيها تبعا ، ب : فيها مفع .

(٩) ج : ما يتباين .

(١٠) ج : غلطه مفع ، د : به الناس .

البيع إلا أن يعلم أنه تعمّد البخل والخيف، وإن باع بعض البعثة على وجه النظر فالبيع حائر، فإن كان وكيلين فباع أحدهما دون صاحبه لم يجر بيع إلا أن يجعل ذلك له<sup>(١)</sup>، ومن باع يماً واستثنى منه مجهولاً فالبيع فاسد •

وإذا ما ع السلطان على مدّة أو غائب أو طفل فالعهدة في المبيع عليه ولا عهدة على السلطان ولا من أقامه السلطان. ومن بيع متاعه وهو شاهد لا ينكر<sup>(٢)</sup> لم يضره ذلك إذا قام فيه إلا أن يجوز البيع، ولا يفرق بين ذوي الأرحام والمالك في البيع إلا أن يكونوا بالغين ورضوا بذلك<sup>(٣)</sup>. وإذا أسلم رقيق أهل الذمّة يبعوا عليهم، ولا خير في سلف يجر منفعة إذا اشترط ذلك<sup>(٤)</sup>. ولا بأس بأخذ المال سفتحة<sup>(٥)</sup> على أن يعطيه بأرض أخرى ويتجر به ويضمنه<sup>(٦)</sup> •

ولا بأس بتعجيل الدين قبل محله على أن يضع صاحبه عنه بعضه إذا اتفقا على ذلك. فإن كان لرجل على رجل دين فأحاله به على آخر فإن أبرأ منه لم يرجع عليه وإن لم يبرئه أخذ بدينه أيها شاء، وإذا تكفل<sup>(٧)</sup> الرجلان لرجل بكفالة أحد أيها شاء ورجع المأخوذ على الثاني بنصف ما أخذ منه •

(١) ح و د : ما

(٢) ج . لا ينكره ، د : ولا ينكر

(٣) ج : مد ذلك : ومن هل عبر ذلك فقد روي في قول علي محمد مسلم .

(٤) ب : ديك مف .

(٥) ب : سفتج

(٦) يجره ونصفه .

(٧) ب : كف

ومن تكفل<sup>(١)</sup> بوجه رجل فلم يأت به فإن كان الذي عليه معلوماً<sup>(٢)</sup> وأذاه فلا سبيل له<sup>(٣)</sup> عليه وإن كان مجهولاً حبس حتى يأتي بصاحبه أو يموت ؛ فإن مات فلا سبيل عليه ، ولا كفاية في حد ، ويُحفظ على اليتيم ماله ويُتفق منه عليه بالمعروف ولا يُدفع إليه حتى يبلغ ويؤنس منه الرشد . ويُجبر على البائع المفسد فإذا أصلح<sup>(٤)</sup> خلى عنه ، وإذا أفسس المرء فقام عليه لفرما ، فأصاب أحدهم متاعه بعينه فهو أحق به إلا أن يكون فيه فصل ، فإن يكن فيه فضل فله رأس ماله وكذلك الأجبر يعمل في الشيء يوحد بعينه يبدأ بأجرته فيه<sup>(٥)</sup> على سائر الفرما .

ومن اشترى عبداً فأعتقه أو سلعة فتصدق بها ولم يتقدّمها ولا مال له لم يجز عتقه<sup>(٦)</sup> وصدوقته ويرد ذلك على أهله ، فإن كان قائم الوجه أو له مال ثم أفسس بعد ذلك مضى فعله . وديون المفلس كلها حائلة إذا قام وإذا ثبت عدمه لم يُحبس ، وإن كان له مال ولذبح عليه ما ظهر وحبس فيما بقي<sup>(٧)</sup> في يده وإن تقادى لدهه ضرب حتى يؤدى • ولا ناس بالمزارعة بالربع والنصف وعلى ما اتفقا عليه

(١) ب : تمكّل .

(٢) ب : ومف .

(٣) ح : مف .

(٤) ح و د : صنع .

(٥) ب : فيه مف .

(٦) د : ولا .

(٧) ح : بقي مف ، د : في يده .

من عمل وإخراج بذر ودواب ، ولا يسمي للبذر شيئاً ولا<sup>(١)</sup> للبقر شيئاً ، ولا بأس باستجار الأرض بالعين وقتاً معلوماً ولا يجوز استجارها<sup>(٢)</sup> بمحنة على أن يزرع فيها حطة ولا بأس بالمساقاة في الشجر على أن للعامل مما يخرج شيئاً معلوماً وكذلك الأرض الحرة يعمرها العاصر .

ومن زرع في أرض رجل بغير أمره وادعى بأنه أذن له ولا بينة له حلف له وكان عليه الكراء ، وإن لم يدع ذلك أو لم يحلف عليه أعطاه صاحب الأرض الزريعة والثقة وأخذ الزرع إن شاء ولا يقطع الزرع .

ولا بأس بإجارة المرء نفسه وما يملك فيما يحل ولا يجوز ذلك فيما يحرم ، ولا حير في أخذ الأجر على تعليم القرآن ولا بأس بأخذه على تعليم الكتابة والفقه والأدب ، ويكره أخذ الأجر على الأذان إلا من بيت المال ولا بأس بأخذ الأجر على الرقية بكتاب الله وأسمائه وعلى تعليم الصنائع التي تحل وعلى البيع والشراء .

ومن أخذ أجراً على شيء يصلحه فافسده<sup>(٣)</sup> ضمن قيمة ما أفسد تعتمد ذلك أو لم تعتمد ، وإن زعم أنه ذهب لم يصدق إلا بيّنه إلا أن يكون أمراً مشهوراً<sup>(٤)</sup> ويذهب جميع متاعه .

ولا بأس باستجار الثور والأرضين فيما يحل ، ولا خير في الفضل

(١) ب . لا بأس ج . ولا البقر .

(٢) ب . باستجارها .

(٣) ب . فأفسد ج . وأفسده .

(٤) د . مشهوراً .

في الدور والحوايت وأشياء ذلك<sup>(١)</sup> إذا استأجرها المكثري<sup>(٢)</sup> ما أكثر مما اكترأه<sup>(٣)</sup> به إلا أن يعنى فيها ويصلح شيئاً منها ولا بأس بأن يسكن لبعض ويكثري<sup>(٤)</sup> الباقي مثل ما استأجره، ولا بأس بالفضل في الأرض ولا بأس باكترأ المنازل بالعين والعروض إذا بين الوقت ومن<sup>(٥)</sup> يسكنه .

ومن اكثري مشاهرة على أنه إن سكن<sup>(٦)</sup> يوماً لزمه الشهر فيه ذلك ولا يمنعه إذا خرج من أن يسكن غيره ولا يجوز أن يشترط عليه أن ذلك ليس له ، وإن اختلفا في دفع الكراء كان لصاحب المنزل أن يأخذ كل يوم بقدر ما يجب له فيه ، فإن انهدمت الدور لم يُجبر على بائها ، وللمكثري أن يخرج إن شاء وبسقط عنه باقي الكرى ، وما كان من حرفة أو كس مرحاض فهو على رب المنزل ، فإن اختلفا في الكرى ولا بينة بينهما تحالفا وتماخا .

ولا بأس بإحارة الدواب والسفن على حمل معلوم أو مدة معلومة بعين<sup>(٧)</sup> أو بعروض موصوفة رأى المكثري الدواب أو لم يرها ولا ينبغي إحارة ذلك إلا فيها يحمل . ومن اكثري دابة إلى موضع موصوف فحازوه فملكته فعليه صانها ولا كراء عليه فيها

(١) ج ود : أشياء .

(٢) ج : يد المكثري : أو اذكرها المكثري .

(٣) ح : اكترأه .

(٤) ب : يكثري ، ح : كثر .

(٥) ب : لم .

(٦) ب و ج : يسكن .

(٧) المعنى هو الدثار والدم والعروض مال غير الثياب .

تعدى وكذلك إذا حمل عليها فوق ما شرط ، ومن اكترى دابة بعينها فهلك في الطريق أو اعتلت إنفسخ الكراء وإن اكترى على حمل معلوم ولم يسم دابة بعينها كان على المكاري السلاغ \*  
ولا بأس بأن يقبل الصانع لعمل بقدر مما يقبل به إذا عمل فيه شيئاً أو دبره . والصانع يضمنون إذا أفسدوا إلا أن يكونوا عمالوا بغير أجرة ، وإذا ادعوا ذلك وأنكر مستعملهم<sup>(١)</sup> لم يقبل قولهم . لا بينة وعلى من استعمله يمين فيما ادعوه \*

والرهن لا يكون إلا مقبوضاً ولا يجوز الانتفاع به ، وإن هلك عند المرتهن فهو من مال الرهن ويؤدي ما عليه ، وإن اختلفا فيما هو فيه فالبينة على مدعي الفضل ، ولا بأس بالشركة إذا أخرج كل واحد من شريكين مالا مثل مال صاحبه وغلطاه حتى لا يتميز ولا يتجران إلا معاً . لأن يجعل ذلك كل واحد منها لصاحبه ، وإذا مات أحدهما انفسخت الشركة وآتيها أحب فسخ الشركة فسخها . والربح بين المضاربين على<sup>(٢)</sup> ما اطلقا عليه والوضيعة<sup>(٣)</sup> على المال ، وليس على المضارب ضمان فان ضمه فليس له إلا رأس المال وليس له من الربح شيء<sup>(٤)</sup> ، فإن اتهم المضارب حلف ومن حالف ما أمر به فالربح على ما اتفق فيه والخسارة عليه وحده ويضمن ما أصاب من<sup>(٥)</sup> المال إذا تعدى ، وتكره شركة الذمي \*

(١) ج . مستعمله

(٢) ب : عليه

(٣) ب : الوضعية

(٤) ب : من شيء . . . اي : فالربح على ج : يس من ربح شيء . الخ

\* ج و د : من ربح



ولا شفعة في مقسوم والشفعة للشريك إذا باع شريكه في العقار،  
ولا شفعة في نهر<sup>(١)</sup> ولا سفينة ولا حيوان إلا أن<sup>(٢)</sup> يكون مملوكاً  
بين اثنين يبيع أحدهما فشريكه أحق بالثمن إذا أراد، والشفعة  
للصغير حتى يكبر وللغائب حتى يحضر وللحاضر البالغ ما بينه وبين  
سنة إلا أن يسلم البيع.

ولا تجب الشفعة إلا لمسلم والوصي والوالد يقومان بشفعة  
الطفل إن شاء<sup>(٣)</sup>، وتجب الشفعة بالشركة في الخائط وفي كل شيء  
يملك من الربع المبيع وحقوقه التي يجب فيها البيع.

١ - ب : النهر .

٢ - ب : بأن

٣ - ج : شاء ، د : يشاء ، القامح .

## (١) ذكر الايمان والنذور

روينا عن أهل البيت صلوات الله عليهم أن الحث يسقط مع الاستثناء ، وأنه لا يمين إلا بالله ولا يمين إلا فيما يملكه (١) الخالف ، ومن حلف أن لا يأتي حلالاً كفر عن يمينه وأتى ما يحل له ، وإن حلف لبأتين الحرام فلا يأتاه ولا كفارة عليه .

ومن حرّم الحلال على نفسه من غير يمين فلا شيء عليه (٢) ولا ينفي له أن يفعل ذلك ، ولا يمين في معصية ومن (٣) حلف على طاعة الله كان عليه أن يفي فإن لم يفعل كفر عن يمينه ، ولا نذر لغير الله ولا نذر في معصية ، ومن نذر إن شفا الله مريضه أو ردّ عائه وما أشبه هذا إن عليه صوم كذا أو صدقة كذا أو ما جعل على نفسه من أبواب البرّ فعليه الوفاء بذلك .

ومن حمل على نفسه نذراً ولم يسبّه فلا شيء عليه وإن كفر فحسن . وكفارة اليمين بالله طعام عشرة (٤) مساكين كدر ما يشعرون أو كسوتهم ثوبين ثوبين أو عتق رقبة ، والمكفر محير في هذه الوجوه فإن لم يستطع شيئاً منها صام ثلاثة أيام متتبعات .

(١) ب : الدور .

(٢) ب : يملك .

(٣) ب : عليه كف .

(٤) ب : من كف .

(٥) ب : عشر .

## ذكر الأَطْعِمَة

روينا عن أهل البيت صلوات الله أنهم أمرُوا أن يَسْلُوا الأَيْدِي  
 قَبْلَ الطَّعَامِ وَبَعْدَهُ وَلِتَسْمِيََةَ عَلَى أَوَّلِهِ وَمُحَمَّدٌ<sup>(١)</sup> اللهُ عَلَى آخِرِهِ، وَلَا يُقَامُ  
 عَنِ الطَّعَامِ حَتَّى يُزْفَعَ وَيُتَخَلَّلَ بَعْدَهُ وَلَا يُتَخَلَّلَ بِقُصْبٍ<sup>(٢)</sup> وَلَا بِرِيحَانٍ  
 وَلَا بِرُثْمَانٍ، وَجَمِيعُ الْخُوبِ وَالثَّارِ وَالْقَوْلِ الَّتِي هِيَ عِدَاءُ لِنَاسٍ<sup>(٣)</sup>  
 وَلَا مُضَرَّةٌ عَلَيْهِ فِيهَا فَحَلَالٌ أَكْنَهَا<sup>(٤)</sup>، وَمَا كَانَ مِنْهَا مُضَرًّا وَلَيْسَ  
 بِغَدَاءٍ فَأَكَلُهُ حَرَامٌ إِلَّا فِي حَالِ الضَّرُورَةِ وَالتَّدَاوِي، وَحَرَّمَ اللهُ الْمَيْتَةَ  
 وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخَتَزِيرِ، وَحَرَّمَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلَّ<sup>(٥)</sup> ذِي  
 نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ، وَلَا يَجُوزُ أَكْلُ الضَّعِّ وَلَا  
 الثَّعْبِ وَلَا بَأْسٌ بِالْأَرْنبِ، وَيُكْرَهُ الصَّبُّ وَلَقْفُ<sup>(٦)</sup> الْحَشَرَاتِ<sup>(٧)</sup> وَالْحَشَّاشِ  
 وَالْخَشَّاشِ كُلِّهِ وَالْحَيَّاتِ وَالْجُرَادِ مَا لَمْ يَسْتَقِلَّ بِأُطْيَارٍ<sup>(٨)</sup> فَإِذَا طَارَ

(١) ج و د : محمد الله .

(٢) ب : قُصْبٍ

(٣) د : الأَنْبَسِ

(٤) ب : كُنْهَا .

(٥) ج . أَكَلَ كُلَّ

(٦) ج : الْفَسْوُ ( وَبَعْدَ الْغَارِ ) .

(٧) ج و د : الْحَرَشَاتِ ( وَالْحَشَرَاتُ هِيَ الْهَوَامُّ وَالْقَوَابِ الصَّخَارُ وَالْحَشَّاشِ

حَيْثُ اجْعَلُ وَمَا لَا دَفَاعَ لَهُ مِنْ دَوَابِّ الْأَرْضِ وَالطَّيْرِ )

(٨) ب و ج : بِالطَّيْرِ .

وأخذ حياً فهو<sup>(١)</sup> حلال ، ويُكره ميته<sup>(٢)</sup> وأخذ حياً دكاته .  
 ونهوا عن ذبح الخيل السليمة وما عطب منها فلا بأس بذبحه  
 وأكل لحمه ولا تؤكل البقال<sup>(٣)</sup> والحمير الأهلية والجلالة<sup>(٤)</sup> من سائر  
 الأنعام والطير حتى تستبرأ وتجنس على العلف . وكل ما يؤكل  
 لحمه فحلال بيضه ولونه وما لم يؤكل لحمه فلا يشرب لونه ولا يؤكل  
 بيضه . ويُكره خلّ الخمر ويُكره أكل الفند<sup>(٥)</sup> ومخ الصلب والطحال  
 والقضيب والمذاكير والجيا وداخل الكلى . ولا يؤكل من الحوت  
 ما لا قشر له وما لم يؤخذ<sup>(٦)</sup> حياً ، وكل ما ذكرته بالتحريم يحل  
 للمضطر ويأكل منه حتى يشبع .

(١) د : أكل ومكره

(٢) ج : وأخذه وأخذه .

(٣) ج و د : البقال ولا لحمير .

(٤) د : ولا احلالة ( واحلالة التي تأكل السحس ) .

(٥) ب : عدود

(٦) ج - يوجد - د - يوجد حياً .

## ذكر الأَشْرَةِ

رُوينا<sup>(١)</sup> عن أهل البيت صلوات الله عليهم أن كل شراب وعصير حلال حتى يغلي ، فإذا غلي حرم شربه ، والخمر حرام شربها وعملها وبيعها وشراؤها وحملها وكذلك المسكر<sup>(٢)</sup> ، وقليل ذلك وكثيره حرام .

وتُكره الضواري<sup>(٣)</sup> من الآبَةِ ، وبسْمِ الله عز وجل على الشراب في أوله ويحمده<sup>(٤)</sup> إذا مرغ منه وكذلك إذا تنفس ، ويكره الكرم<sup>(٥)</sup> في الماء وعبه ويُؤمر بمصه ويُنبأ اللبن ولا يُتجرع •

(١) ج : روي مع .

(٢) ب : مسكرة .

(٣) كذا في ب ، ج ود ، ونصحيح الضواري أي الوسجة من الصارية بمعنى اركبة السبد بعد ملأه الآفة .

(٤) ج ود : يحمده إذا .

(٥) الكرم تناول الماء بالقف من موضعه من غير أن يشرب بالكف أو يذوقه .  
المرج .

## ذكر الطيب

رؤينا عن أهل بيت صلوات الله عليهم أنهم أمروا العليل أن<sup>(١)</sup> يتداوى بالدعاء، والصدقة وأنه لا بأس بالتموّد والرقي بكتاب الله عز وجل، ولا بأس بالعلاج والدواء، والحجامة والقصد والنورة<sup>(٢)</sup> والقي. لمن احتاح إلى ذلك، ورخصوا في الحقّة<sup>(٣)</sup> وقالوا أنها تعظم السطن.

ونہوا عن الحمية وترك المشاء لمن وحده مهرمة<sup>(٤)</sup>، وقالوا يُقرأ<sup>(٥)</sup> الحمد لله أربعين مرة في كأس من ماء، ويصب على المحموم، ولا بأس بما كان من الكي لا يُخاف منه ولا يُشوّه وكرهوا ما يخيف منه الموت والتشويه.

ويُستحب أن يُكتَحَن بالإمّند وزراً عند النوم ويُستحب للنفساء أكل الرطب<sup>(٦)</sup>، وأكل الفتات الذي يسقط من المائدة ينفع من وجع الحنّب وغيره من الأوجاع والتمر<sup>(٧)</sup> العحوة يسمع

(١) ب : أنه .

(٢) السورة الحناء والحقة كل دواء، يحقن به المريض، المعطر أي الحامض ببول .

(٣) ب و د : ومف .

(٤) مهرمة أي من أهل كثر السن .

(٥) ب : يقرأ .

(٦) ب : الرطب .

(٧) ب : نسيئة ( التمر العحوة بالحجاز التمر المعطي وقر بالدينة ) .

من القولنج ويقتل الدود ، وأكل لرمآن لشحمه والتفاح يذبفان  
 المعدة. وألبان البقر<sup>(١)</sup> شفاء وسمتها دواء ، والحل يقتل الدود<sup>(٢)</sup> ويشد<sup>(٣)</sup>  
 البلغم ، وفي الشوینتز شفاء من كل داء إلا السام وهو الموت .  
 ويستحب السنه والخرمل ويكره الشبرم ، والسويق يذبت  
 اللحم ويشد<sup>(٤)</sup> العظم وينشف البلغم ، وينتهي عن أكل الطين والطفل  
 والمحم وعن إدمان السمك لطري ، وقيل إنه يذيب<sup>(٥)</sup> الجسد؛ والتمر  
 والمسل<sup>(٦)</sup> يذبفان مضرته •

(١) ب : العرة .

(٢) ب : الدود ويشد مف د ، بدل الدود في الشوینتز .

(٣) ج - يشد مف

(٤) ب : يذهب

(٥) د : المسل سده

## زَكَرُ اللَّبَاسِ وَالطَّيِّبُ<sup>(١)</sup>

رَوَيْنَا عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ إِضْهَارُ نِعْمَةِ اللَّهِ وَيُكْرَهُ الشُّهْرَةُ مِنَ اللَّبَاسِ وَغَيْرِهِ وَلَا بَأْسَ بِلِبَاسِ الدُّونِ<sup>(٢)</sup> وَالرَّفِيعِ مِنَ الثِّيَابِ ، وَيَنْبَغِي لِمَنْ لَبَسَ ثَوْباً أَنْ يَحْمَدَ اللَّهَ عَلَى نِعْمَتِهِ عَلَيْهِ وَيَدْعُو بِمَا قَدَّرَ عَلَيْهِ .

وَنَهَوْا<sup>(٣)</sup> عَنِ الْإِسْبَالِ وَيُسْتَحَبُّ التَّشْمِيرُ ، وَكُلُّ مَا يَحِلُّ أَكَلُهُ فَلَا بَأْسَ بِلِبَاسِ حَبْدِهِ وَصُوفِهِ وَشَعْرِهِ وَوِيرِهِ وَمَا لَا يَحِلُّ أَكَلُهُ فَلَا تَحِلُّ الصَّلَاةُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ وَلَا بَأْسٌ بِالتَّدَثُّرِ<sup>(٤)</sup> بِهِ كَمَا يُدَثَّرُ بِالثُّوبِ النَّجَسِ .

وَيُكْرَهُ الثُّوبُ الْأَحْمَرُ<sup>(٥)</sup> الْمُعْتَمَدُ لِلرَّجُلِ وَلَا يَصْلَحُ لِرَجُلٍ أَنْ يَلْبَسَ ثَوْباً مِنْ حَرِيرٍ مَحْضاً وَلَا بَأْسَ بِهِ إِذَا كَانَ مَخْطُوطاً بغيره ممَّا يَحِلُّ ، وَلَا بَأْسَ بِلِبَاسِ الْحَرِيرِ لِلنِّسَاءِ . وَلَا يَحِلُّ لِبَاسُ الْحَرِيرِ وَلَا<sup>(٦)</sup> حُلِيِّ الذَّهَبِ لِلرَّجُلِ إِلَّا فِي حَالِ الْحَرْبِ وَذَلِكَ حَلَالٌ لِلنِّسَاءِ ، وَيَنْبَغِي لَهُنَّ أَنْ لَا

(١) ج و د : والطيب مف .

(٢) الدُّونُ الشريف والحسين ضد .

(٣) د : يَنْهَى .

(٤) ب : الدثر .

(٥) ب : الأحمر مف ، ج : الأحمر المقدم .

(٦) ب : ولا يحل .



يَتَعَطَّنُ مِنَ الْحُلِيِّ وَأَنْ لَا يَتَشَبَّهُنَّ بِالرِّجَالِ ، وَيُتَخَتَّمُ بِالْيَمِينِ <sup>(١)</sup> وَيُكْرَهُ  
التَّخَتُّمُ بِالْحَدِيدِ وَبِكُلِّ مَا هِيَ صُورَةٌ .

وَيُسْتَحَبُّ <sup>(٢)</sup> مِنَ الْفُصُوصِ الْيَاقُوتُ وَالْعَقِيقُ وَالْبَلُّورُ ، وَطِيبُ  
النِّسَاءِ مَا ظَهَرَ لَوْنُهُ وَخَفِيَ رِيحُهُ وَطِيبُ الرِّجَالِ مَا ظَهَرَ رِيحُهُ وَخَفِيَ  
لَوْنُهُ ، وَيُكْرَهُ رَدْ الطِّيبِ وَلَا بَأْسَ بِالْمَسكِ ۝

(١) ب : في يمين .

(٢) ج و د : ويستحب .

## ذِكْرُ الصَّيْدِ

رَوَيْنَا عَنْ أَهْلِ لَيْثِ صَلَوَاتِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَنْ كُلَّ مَا يَحِلُّ أَكْلُهُ مِنَ الْوَحْشِ وَالطَّيْرِ فَصِيدُهُ حَلَالٌ إِلَّا فِي حَالِ الْإِحْرَامِ .  
وَيُكْرَهُ صَيْدُ الْحَمَامِ بِالْأَمْصَارِ وَتَيْتُ الطَّيْرِ ، وَمَنْ أَرْسَلَ كَلْبًا مُعَلِّمًا وَسَمَّى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَأَخَذَ صَيْدًا فَقَتَلَهُ مِنْ قَوْلِ أَنْ يَأْتِيَهُ صَاحِبُهُ فَوَاسِعَ أَكَلِهِ إِذَا كَانَ الْمُرْسَلُ مُسَمًّا وَإِنْ أَكَلَ الْكَلْبُ مِنْهُ ، وَالْعَهْدُ الْمَعْنَى كَالْكَلْبِ يُوَكِّلُ مَا أَمْسَكَ وَبُنِيَ عَنْ صَيْدِ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ وَالْكُرْدِيِّ كَالسُّلُوقِيِّ (١) إِذَا عَلَّمَ وَيُوَكِّلُ مَا أَمْسَكَهُ الْبُزَاةُ وَسَبَاعِ الطَّيْرِ إِذَا عَلَّمَتْ . وَإِنْ أَرْسَلَ الْكَلْبَ وَالطَّائِرَ وَتَرَكَ التَّسْمِيَةَ مُتَعَمِّدًا لَا يُوَكِّلُ مَا أَمْسَكَ ، وَإِنْ نَسِيَهَا أَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِهَا سَمَى إِذَا ذَكَرَ وَأَكَلَ ، وَإِذَا رَمَى الصَّائِدُ بِرُجْمِهِ أَوْ بِسَهْمِهِ أَوْ ضَرْبِهِ بِسَيْفِهِ وَسَمَّى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَكَلَهُ وَإِنْ لَمْ تَذْكُرْ ذَكَاتَهُ (٢) .

وَلَا يُوَكِّلُ مَا قُتِلَ بِحَجَرٍ وَلَا بِعَصَا وَلَا بِشَيْءٍ لَا حَدِيدٍ (٣) لَهُ ، وَلَا بَأْسٍ بِالْمُخْرَاضِ (٤) إِذَا لَمْ يَكُنْ (٥) نَبِلَ غَيْرِهِ . وَإِذَا رَمَى الصَّائِدُ فَاصْطَابَ

(١) السُّلُوقِيُّ سَمَى إِلَى سُلُوقِ بَنِي يَسَرَ نَسَبًا إِلَيْهِ ، الدَّرُوعُ وَالْكَلَابُ أَوْ مَوْجِعُ حُرُوفِ أَرَبِيَّةٍ .

(٢) ب : ذَكَوْنَهُ (الْفَزَاةُ وَالْفَزَاةُ الذَّح) .

(٣) د : حَدَّ .

(٤) الْمُرْسَلُ مِنْ سَهْمٍ يَلَارِشُ دَقِيقَ الْحُرُوفِ عُلِيقُ الرُّمَحِ يَصِيبُ سِرَاصَهُ دُونَ وَسْطِهِ .

(٥) ج : بَكَرَ لَهُ .

الصيد ثم عاب عنه ثم أصابه ميتاً وفيه سهمه فإن كان في<sup>(١)</sup> مقتل  
وعلم أنه مات من رميته أكله<sup>(٢)</sup> وإلا لم يأكله . فان رماه فأصابه<sup>(٣)</sup>  
فوقع في ماء أو نار أو تردى من مكان عال فأت فإذ علم أن موته  
كان من الضربة أكله وإلا لم يأكله ، وينتهي عن صيد الجبوس  
ونصارى<sup>(٤)</sup> العرب إذا لم تدرك ذكاته<sup>(٥)</sup> ولا يؤكل ما قتله الحباله .

(١) ب : في مع

(٢) ب : أكل

(٣) ب : أصاب

(٤) ب : النصارى العرب .

(٥) ب : ذكرته .

## ذكر الذبائح

رُويَا عن أهل البيت صلوات الله عليهم أنهم أمرُوا الذَّابِحَ بِحَدِّ<sup>(١)</sup> الشَّفْرَةَ وإدراحة الذَّبيحة وإستقبال لقلته والتَّسمية، ومن جهل ذلك أو شيئاً منه أو نسيه فلا شيء عليه، فإن تركه متعمداً لم<sup>(٢)</sup> تؤكل ذبيحته وقد أساء.

ويُنهى<sup>(٣)</sup> عن قطع الرّأس قبل أن تموت الذَّبيحة ومن سقاه السَّكِين أو جهل ذلك فلا شيء عليه وإن تعمّد ذلك فقد<sup>(٤)</sup> أساء ولا تؤكل ذبيحته. والسَّنة في الذَّبح قطع الحلقوم والمريّ والودجين ولا يدخل<sup>(٥)</sup> لبكَيْن فيقطع العنقمة ولا يُجَزَّ<sup>(٦)</sup> في العظم. وإذا نَدَّ البعير والثَّور<sup>(٧)</sup> أو امتنع أو سقط في نثر قطيع وسُبي الله عليه أكل.

وكل شيء يُذبح ما خلا الإبل فإن السَّنة فيها أن<sup>(٨)</sup> تُنَحَّر، ولا

١ ب : حد

٢ د : ولم

٣ ح و د : قد حي

٤ ب : عطفه

٥ ب : من : لا يدخل . . ان : ولا مف .

٦ ب : تنحر ج : يجر

٧ ب : أو الثور مف ج : والثور .

٨ ب : أن مف ج و د : بها أن

ذبح إلا بمحديقة<sup>(١)</sup>، ولا تؤكل ذبائح المشركين ولا ذبائح أهل  
 الخلاف إلا أن يستموا<sup>(٢)</sup> الله عليها ويحضر ذلك من يأكلها. ولا بأس  
 بدبيحة الغلام والمرأة إذا أحسا<sup>(٣)</sup> الذبح، وكل ما تحرك أو طرف  
 بعينه بعد الذبح أكل وإن لم يتحرك ولا طرف لم يؤكل، وما قُطِعَ  
 من الأنعام وهي حيّة لم يؤكل، ويؤكل باقيها<sup>(٤)</sup> إذا ذكبت.

(١) ب : محديقة .

(٢) ب : يستمى .

(٣) ب : أحس .

(٤) ج : باقيها .

## ذِكْرُ الضَّحَى يَا وَالْعَقَّاتُ

رُويَا عن أهل البيت صلوات الله عليهم أن الأضحية واجبة<sup>(١)</sup>  
على من قدر . ولا يذبح أحد قبل الصلوة للعبد ومن دبح قبله<sup>(٢)</sup>  
أعاد إذا وجد . وأفضل الذبح يوم النحر ويجزئ الذبح في سائر أيام<sup>(٣)</sup>  
منى . وأفضل الضحايا إثنتا الإبل ثم ذكورها ثم إناث البقر ثم  
ذكورها ثم الفحل من الضأن<sup>(٤)</sup> السمين ثم الموجي ثم النعجة ثم الحصى  
ثم فحل المعز ثم إناثها .

وَيُسْتَحَبُّ مِنْهَا مَا كَانَ سَلِيماً مِنَ الْعَيْبِ وَلَا بَأْسَ بِمَا لَمْ يَتَحَاشَ  
مِنَ الْعَيُوبِ ، وَيُسْتَحَبُّ السَّمِينُ فَإِنْ هَزَلَتْ بَعْدَ مَا اشْتَرَاهَا أَحْرَزَتْ ،  
وَكَذَلِكَ إِنْ مَاتَتْ أَوْ سُرِقَتْ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ وَيَطْعَمَ مِنْهَا وَيَتَصَدَّقَ  
وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ تَوْقِيتٌ ، وَلَا بَأْسَ بِإِدْخَالِ لَحُومِ الْأَضْحَى وَالِاتِّفَاعِ  
بِحُلُودِهَا وَإِنْ تَصَدَّقَ بِأَثْنَانِهَا فَحَسَنٌ .

وَيُقَيِّقُ عَنِ الْمَوْلُودِ<sup>(٥)</sup> فِي يَوْمِ سَاعَةِ يُذْبَحُ عَنْهُ شَاةٌ عَنِ الذِّكْرِ<sup>(٦)</sup>

(١) ج : واجب

(٢) ب : قبل .

(٣) ب . لا أيام

(٤) ج : السمين .

(٥) ب : المولد .

(٦) ب و ج : الذكور

والإنثى يُعطى القابلة ربموا ويُقطع باقيها أعضاء ويُطعم<sup>(١)</sup> الجيران  
وُيخلق<sup>(٢)</sup> رأسه ويُصدّق بوزن شعره ورقاً ويُسمى ، وفي اليوم  
السابع يُفعل ذلك كله .

(١) ج : يطعم .

(٢) ب : يخلق .

## ذكر النكاح

رويت عن أهل البيت صلوات الله عليهم أن النكاح مرغّب فيه؛ ويُستحبّ نكاح الصّالحين وأهل الولاية، ولا بأس بنكاح من لا ينصب، ويستحبّ نكاح العفاف ولا بأس بنكاح الفواجر إذا أصلحن ولا بأس بالنظرة لمن أراد التزويج ما لم ينظر إلى عورة .

وَيُستحبّ الوليمة وإشهار البكاح، ولا يُعزل عن الحرّة إلاّ بإذنها ولا بأس بالعزل عن "الإماء"، ولا يُدخل بالمرأة "دون أن تبلغ تسع سنين ولا تُوثق النساء في أديارهن"، ولا نكاح إلاّ بوليّ وشهود؛ ويستأمر الأولياء والنساء في النكاح قبل أن يسكحوهن، وذن الكر صمتها " وإن أبت لم يزوجها إلاّ بإذنها .

وعقد الآباء والأجداد آباء الآباء على الأطفال جاز ولا يعقد على الطّفلة إلاّ أبوها أو حدّها أبو أبيها . والمهر ما تراضى "عليه الرّوحان . ويجوز لعقد بغير تسمية مهر وعلى الحكم والتفويض، ويُسهي "عن الشّفار وهو نكاح المرأة بنكاح أخرى " لا صداق

(١) ب : من .

(٢) ب : مرأة .

(٣) ب : مهنا .

(٤) تراصيا .

(٥) ج و د : حوا .

(٦) ب : آخر .



لها<sup>(١)</sup> . والقول في العاقل من الصداق قول المرأة ما لم يدخل بها  
إذا أنكرت قبضه والقول<sup>(٢)</sup> قولها مع يمينها وعلى الرجل البينة ،  
وإذا دخل بها فالقول قوله مع يمينه . ولا<sup>(٣)</sup> أجل بعد الدخول ولا  
ينبغي أن يدخل بها حتى يدفع إليها شيئاً من<sup>(٤)</sup> صداقها ، ويجوز  
أن يجعل صداق أمته عتقها .

وكل شرط ليس في كتاب الله عز وجل فليس بشرط ، ولا  
يجل نكاح المتعة ولا هبة الفرج<sup>(٥)</sup> دون سائر الرقبة ولا عارية .

ومن تزوج امرأة فأتي بغيرها ردت إليه امرأته ولتي دخل بها  
الصداق وهو على من غره ، ومن تزوج امرأة فولدت<sup>(٦)</sup> منه فقام  
فيها رجل فذكر أنها أمته وأقام البينة فهي له فيأخذ قيمة ولدها من  
أبيه إن لم يكن يعلم أنها مملوكة حين تزوجها<sup>(٧)</sup> ، فإن عدم ذلك  
فهم بمالك لمولاه ، فإن غره أحد بها رجع بقيمة<sup>(٨)</sup> الولد عليه .

وإذا دلس المحبوب<sup>(٩)</sup> بنفسه لإمرأته<sup>(١٠)</sup> ففرق بينهما إن شئت .  
وترد المرأة من الخنون والجدام والبرص وكل داء يجمع من الجماع

(١) ب : لها .

(٢) ج : فاقول قولها مع .

(٣) ج : والأجل .

(٤) ح : شيئاً معها من صداقها .

(٥) ج : الفروج .

(٦) ح و د : فولدت منه مع .

(٧) ب و د : تزوج .

(٨) ب : قيمة .

(٩) ب : المحبوب .

(١٠) ب : لإمرأته مع د : لإمرأة .

ولها صداقها<sup>(١)</sup> بما استحل من فرجها ويرجع<sup>(٢)</sup> به على من غره، وإذا رفعت<sup>(٣)</sup> امرأة للعتن أمتوني سنة فان وصل إليها وإلا ففرق بينهما، فان<sup>(٤)</sup> زعم أنه وصل وأنكرت وهي بكر فالقول قولها وإن كانت ثيباً فالقول قوله مع يمينه ولا بأس بكاح المصوب<sup>(٥)</sup> إذا بين<sup>(٦)</sup> .  
والأم تحرم على من عقد نكاح ابنتها دخل بالإبنة أم لم يدخل بها، والإبنة لا تحرم إلا أن يدخل بالأم<sup>(٧)</sup> فإذا دخل بها أو نظر منها ما حرم على غيره حرمت عليه ابنتها .

وإذا عقد الرجل نكاح امرأة حرمت على أبيه<sup>(٨)</sup> وعلى أجداده ما ارتفعوا وعلى بنيه وبني بنيه وبني<sup>(٩)</sup> بساته ما تناسلوا دخل بها أم لم يدخل . وعقد ثرائه على أمة لا يمنع أحداً من هؤلاء . من<sup>(١٠)</sup> وطنها فإن وطئها أو نظر إليها شهوة<sup>(١١)</sup> حرمت عليهم أجمعين . ولا يحل الجمع بين الأختين الحرتين بالنكاح ولا ناس بملك الأختين المموككتين فاذا وطئ<sup>(١٢)</sup> إحداهما حرّم<sup>(١٣)</sup> عليه وطئ الأخرى

(١) ح : صداق

(٢) ج : ترجع على .

(٣) ج و د . العن امرأته .

(٤) ب : فان . . . اي : وصل معها .

(٥) ج و د . المصوب .

(٦) ب . م . ر . الأم . . . ي : جدها .

(٧) ب : ابنته .

(٨) ج : أبيه .

(٩) ب : من وطنها .

(١٠) ب : الشهوة . ج : منها الشهوة .

(١١) د : أحدها .

(١٢) ج : حرمت .

ما دامت أنثى وطئها<sup>(١)</sup> في ملكه ولا ينبغي له أن يبيعها ليطأ<sup>(٢)</sup> أختها حتى تموت أو يبيعها بيع حاحة<sup>(٣)</sup> ولا أمر لا بد منه . وإذا طلق الرجل امرأته لم يتزوج أختها حتى تنقضي عدة التي طلق وكذلك إن كن عنده أربع نسوة فطلق إحداهن لم يتزوج حتى تنقضي عدتها ، فإن ماتت أو طلقها طلاقاً بئناً<sup>(٤)</sup> تزوج أختها أو تزوج على الثلاث<sup>(٥)</sup> البقيات عنده متى شاء .

ولا يجتمع بين المرأة وخالتها ولا عمتها والوطء الحرام لا يحرم الحلال . ومن تزوج أختين أو خمس<sup>(٦)</sup> نسوة في عقد واحد<sup>(٧)</sup> ثبت نكاح أنثى<sup>(٨)</sup> نبتى باسمها وقت لعقد من الأختين والأربع ولم يحز<sup>(٩)</sup> نكاح الخامسة . ولا التي نبتى باسمها من<sup>(١٠)</sup> الأختين فإن لم يعلم ذلك فسد النكاح كله .

ومن تزوج امرأة في عدتها أو أحدهما محرماً فإن كانا عاملين بأن ذلك لا يجوز ففرق بينهما ولم تحل له أبداً . وإن كانا جاهلين فرق بينهما

(١) د . وطئ

(٢) ب : مس : ليطأ . . . إلى : يبيعها مف .

(٣) ب : لا أمر

(٤) ب : نائبة .

(٥) د . الثلاثات

(٦) ج : خمس

(٧) ح و د : عدته واحدة .

(٨) ج : التي مف

(٩) ب : لا يجوز ، ج : لم يحز

(١٠) ب : من الأختين مف

وعقد عقداً مستأنفاً إن شاء إذا حلت للزواج<sup>(١)</sup>، والرجل<sup>(٢)</sup>  
لا يتزوج القابلة ولا ابنتها<sup>(٣)</sup> .

والفقود إذا رفعت امرأته أمرها إلى السلطان أجل لها<sup>(٤)</sup> أربع  
سنين وكتب يسأل عنه فإن لم يعلم له خبر نظر فإن كان له مال أنفق  
عليها منه<sup>(٥)</sup> وإن لم يكن له<sup>(٦)</sup> مال أحضر وليه فإن أنفق عليها لم يكن  
لها أن تتزوج حتى يوفى موته أو طلاقه إياها<sup>(٧)</sup> . وإن لم يكن له  
مال وأبى وليه أن ينفق عليها جبره السلطان على طلاقها واعتدت  
وتزوجت . فإن جاء بعد ذلك زوجها فهو أحق بها ولها الصداق من  
الزوج الثاني بما استحل من فرجها إن كان دخل بها<sup>(٨)</sup> .

وليحرره من الرضاع ما يحرم من النسب وإذا أرضعت امرأة  
الرجل بسنة حارية حرمت عليه وعلى أبيه وعلى أحداده ما ارتفعوا  
وعلى بنيه وبني بنيه وبني بياته ما تنسلوا من امرأته تلك المرضعة  
ومن<sup>(٩)</sup> غيرها . وإذا كان الموضع غلاماً حرمت<sup>(١٠)</sup> عليه ذات المرأة  
وسات الرجل ما تنسلوا والمرأة التي<sup>(١١)</sup> أرضعته .

ولا يتزوج الرجل بنت أخيه من الرضاعة ولا<sup>(١٢)</sup> عمته ولا<sup>(١٣)</sup>

(١) د : للزوج .

(٢) ب و د : من : والرجل . الى انتهاء مف .

(٣) ب : احبا .

(٤) ب : ماله .

(٥) ج : له مف .

(٦) ب : اياها مف .

(٧) ب : من مف .

(٨) ج : حرم .

(٩) ب : التي مف .

(١٠) ر

(١١) ب : لا مف

حالته من الرضاعة ولا<sup>(١)</sup> يجمع بين الأختين من الرضاعة، وقليل الرضاع وكثيره<sup>(٢)</sup> واحد. والوحد والسعوط يحس<sup>(٣)</sup> الرضاع ولا<sup>(٤)</sup> رضاع بعد الحولين ولا رضاع لكبير، ولبن العجل يُحرّم<sup>(٥)</sup>.

ولا يجوز للحرّ أن ينكح أمة لغيره إلا أن يخاف على نفسه العنت ولا يجد حولا لسكاح حرّة وإذا كان كذلك وسعه أن ينكح أمة واحدة مسلمة<sup>(٦)</sup>.

ولا يجوز للمسلم أن ينكح إماء المشركين، ولا تنكح أمة على حرّة فإن نكحت فتكاحها مفسوخ، وتنكح الحرّة على الأمة إذا رضيت بذلك الحرّة، وإن لم تعلم مكان الأمة فهي بالخيار إذا علمت إن شاءت أقامت معها وإن شاءت ذهبت.

وإذا تزوّج الحرّ أمة لقوم وشرط عليهم أن ولده منها أحرار فله شرطه، وإن لم يشترط<sup>(٧)</sup> ذلك فولده ممالك لمولى الأمة وعليه نفقتها إذا حُلّي<sup>(٨)</sup> بينه وبينها في الليل. وإن كانت<sup>(٩)</sup> في خدمة المولى ليلها ونهارها فلا نفقة على الزوج<sup>(١٠)</sup> إلا أن يشترط عليه ذلك.

(١) ب : من : ولا . . . الى : ارضاعة مف .

(٢) ب . رضاعة وكثيرها .

(٣) ب . كعول د : الحال

(٤) ب : ولا رضاع عند الحولين مف .

(٥) ب : مسلمة مف .

(٦) ب : بشرط

(٧) ب : حلّوا سجدلها

(٨) ح : كان .

(٩) ج : زوج .

ولا يوطأ الرجل أمة لغيره فيها شركة ولا يزوجه إلا بإذن  
شريكه ، وإذا أُعتقت الأمة<sup>(١)</sup> ولها زوج مملوك خُبرت فإن شاءت  
أقامت معه وبب شاءت فارقت وإن كانت مكنته فأعانها على  
مكنتها<sup>(٢)</sup> فلا خيار لها ولا خيار في الحر<sup>(٣)</sup> .

ولا تُكسح الأمة ولا العبد إلا بإذن سيدهما<sup>(٤)</sup> فإن نُكحها  
غير إذنه فله أن يفسخ نكاح إن<sup>(٥)</sup> شاء وإن أحازمه حار ، ولا يكسح  
العبد من الحرائر<sup>(٦)</sup> إلا حرتين وله أن ينكح أربع إماء ويتسرّى ما  
شاء إذا أدن به<sup>(٧)</sup> مولاه . وإذا زوج الرجل أمة عبده تزعمها منه  
إن شاء غير طلاق ، وإن أنكح أمة من عبد لغيره أو حر لم يكن له  
أن يتزعمها منه<sup>(٨)</sup> ، إلا أن<sup>(٩)</sup> يبيعهما ، فإن شاء الذي اشتراها أن يتزعمها  
من زوجها المملوك فعل .

ومن اشترى أمة لها<sup>(١٠)</sup> زوج استبرأها ووطئها إن شاء .<sup>(١١)</sup> وبيعها  
طلاقاً ، وإن شاء أن يتركها على نكاحها تركها ، وإذا ملك المرأة

(١) ج و د : لارئة .

(٢) ب : كتبها .

(٣) ج و د : السيد .

(٤) د : أبا عبد .

(٥) د : من شاء .

(٦) ب : الأحرار .

(٧) ب : به . ج : كلا .

(٨) ب : منه .

(٩) ج : ب .

(١٠) ب : وها .

(١١) ب : فأن يبيها .

زوجها أو شيئاً منه حُرِّمَتْ عليه وليس له<sup>(١)</sup> عليها سبيل وتبيعه إن شاءت أو تعتقه أو تسترقه •

ويُكره للمسلم نكاح الذميمة إذا كان يجد طولاً لحرة مسلمة ، ولا يحل لمسلمة أن تتزوج مشركاً ، ولا تنكح المسلمة على المشركة فإن نُكِحت فالمسلمة الحبار إذا علمت إن شاءت أقامت معها<sup>(٢)</sup> وإن شاءت ذهبت ، وإذا أسلمت المرأة ولها<sup>(٣)</sup> زوج مشرك فإن أسلم فهي إمرأته ما لم<sup>(٤)</sup> تنقض عدتها ، وإن انقضت عدتها فأسلم بعد ذلك فهو حاطب من الخطأب إن شاءت تزوجته<sup>(٥)</sup> وإن شاءت لم تزوجه . وإذا أسلم الرجل وإمرأته مشركة<sup>(٦)</sup> فهي إمرأته إلا أن يشاء<sup>(٧)</sup> أن يطلقها . وإذا أسلمت المرأة ولم يكن زوجها المشرك دخل بها فقد كانت منه ولها نصف المهر . ولا يجوز لمسلمين<sup>(٨)</sup> نكاح نصارى العرب ولا نكاح المشركات في دار الحرب •

والقسمة<sup>(٩)</sup> بين نصرائز الحرائر المسلمات بالسوية إذا كنَّ أربعاً فيما يملك الزوج وأما ما لا<sup>(١٠)</sup> يملكه من هواه فلا حرج عليه فيه ،

(١) ب . هـ . جـ

(٢) ب . هـ . جـ . د .

(٣) ج . وروىها مشرك .

(٤) ب . إذا لم يضي

(٥) ج . و . د . ب . ر .

(٦) ج . ب . مشرك

(٧) ب . : إمرأته إن شاء .

(٨) ب . : نسيم

(٩) ب . : والقسم .

(١٠) ج . : لا يملك .

ولا بأس إذا كانت له امرأتان أن يقيم<sup>(١)</sup> للواحدة ثلاثة أيام  
وللاخرى<sup>(٢)</sup> يوما واحدا حتى إذا كن أربعاً لم يسعه أن يفضل احداهن  
على الأخرى. وإذا صالح المرأة زوجها على ترك خطها منه فلا بأس  
به. وتفضل الروجة المحدثه<sup>(٣)</sup> المكر سبع<sup>(٤)</sup> ليال والثيب ثلاث<sup>(٥)</sup>  
ليال وللحرّة المسلّعة مثلاً ما للأمة والذمّة.

وعلى الرجل نفقة امرأته وكسوتها بقدر ما رزقه الله عز وجل فان لم يجد شيئاً<sup>(١)</sup> قسباً ولا كسباً وعجز عن نفقتها<sup>(٢)</sup> ففرق بينها إذا شئت<sup>(٣)</sup> وان جاءها شيء منه<sup>(٤)</sup> لم يُفرق بينهما، ولا نفقة للنسوز ما دامت<sup>(٥)</sup> ناشراً<sup>(٦)</sup> •

(١) ب. يظن .

(F) ب : الأجرة .

(3) ب : المعطية مف .

(۷) جود : بم -

(ج) جود، شش،

(٦) ما ، شتاً على

• 43m - 7 (V)

(۸) د : ادا شدت مف

(٩) ب . ج . د . هـ .

(۱۰) بود : دام.

(١١) د: سد ناشراً. ومع شقة الولد على الولد والولد على والده وكموضها بالمعروف والولد (?)



## ذكر الطلاق

رويت<sup>(١)</sup> عن أهل البيت صلوات الله عليهم أن الرجل إذا شاء أن يطلق امرأته طلقها ولا يجوز من الطلاق إلا طلاق السنة أو<sup>(٢)</sup> العدة، ولا<sup>(٣)</sup> يجوز طلاق البدعة وإن طلقها به .

وأما طلاق العدة فإنه أن يطلقها وهي طاهر<sup>(٤)</sup> في طهر لم يمسه فيه ويشهد على ذلك شاهدي عدل ثم يراجعها قبل أن تحيض، ويشهد على رجعتها ويواقعها فإن شاء أن يمسكها أمسكها وكانت عنده على تطليقتين باقيتين، وإن شاء أن يمضي على طلاقها تركها، فإذا حاضت وطهرت طلقها وراجعها كذلك قبل أن تحيض وواقعها فإذا حاضت وطهرت طلقها لثلاثة<sup>(٥)</sup> . إن<sup>(٦)</sup> لم يرد إمساكها فتبين منه ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره .

وأما طلاق السنة فهو أن يطلقها كما وصفت واحدة، فإن شاء راجعها ونقبت عنده على تطليقتين وإن<sup>(٧)</sup> تركها حتى تنقضي عدتها بانت منه واحدة وملكت نفسها وله أن يخطبها فإن شاء وشاءت

(١) ح . روينا مع .

(٢) ج و د : وطلاق العدة .

(٣) ب : ولا يجوز طلاق البدعة . . . الى : فإنه ان مع .

(٤) ب : ظاهر

(٥) د : الثلاثة

(٦) ب و ج : من : ان . . . الى . امسكها مع .

(٧) ب : ان شاء تركها .

تزوجها تزويجاً مستأنفاً وكادت عده على ما بقي من طلاقها<sup>(١)</sup> .

وأما طلاق المدعة المتهمة فلهو أن يطلقها وهي حائض أو في طهر قد مضى فيه أو بغير شهود ، أو يخلف بطلاقها فيحدث أو يطلقها ثلاثاً في مجلس واحد وهي حائض أو في طهر قد مضى فيه . وإن كانت طاهراً<sup>(٢)</sup> في غير جماع فطلقها ثلاثاً أو مرة فوق ذلك وأشهد فهي واحدة<sup>(٣)</sup> وخمس يطلقن على كل حال : الحامل ، والصغيرة التي لم تحض ، والكبيرة<sup>(٤)</sup> التي قد يثبت من الحيض<sup>(٥)</sup> ، والتي لم يدخل بها ، والتي غاب عنها زوجها عيبة بعيدة . ولفظ الطلاق أن يقول لها على ما وصفته . أنت طالق . أو يكسب عنها بعد ذكرها فيقول هي طالق أو يقول لها عتدي وهو يريد الطلاق ، فإذا قال أنت بريئة أو حية أو بائ<sup>(٦)</sup> أو تة أو حراء أو ما<sup>(٧)</sup> أشبه هذا من الكلام فليس بشي<sup>(٨)</sup> .  
ولتحجير<sup>(٩)</sup> أن يختار الرجل امرأته وهي طاهر على ما وصفته في الطلاق فإن اختارته فليس بشي<sup>(١٠)</sup> ، وإن احتارت نفسها فهي واحدة بائة ، وإن رجع في الخيار أو قامت من مكانها<sup>(١١)</sup> أو جاء معها أو قبلها أو وضع يده عليها قبل أن تختار فلا خيار لها .

(١) ب : الطلاق .

(٢) ب وح : طاهره وب : مر جماع .

(٣) ج ود : الكبرة مف .

(٤) ب : المعيس .

(٥) ب : ماينه .

(٦) ج ود : وأشه ذلك .

(٧) ج : فلا شي . د : ليس ذلك شي .

(٨) ب : والتحجير .

(٩) ب : موشها .

ولا طلاق إلا بعد مكاح . وطلاق المريض جائر وترثه ولا يرثها . ولا طلاق لسكران لا يعقل ولا نائم ولا مغلوب ولا مكره ولا طفل .<sup>(١)</sup> والجمع والمداواة تطليقة بائنة فإب كان النشوز من قبل المرأة وقالت لا أقيم حدود الله فيك<sup>(٢)</sup> ولا أريدك<sup>(٣)</sup> فله أن يأخذ منها ما أعطاه وفوق ما أعطاه إذا تراضيا على ذلك . والمداواة لا يؤخذ منها إلا دون الصداق وهي التي لا تتمدى<sup>(٤)</sup> في القول وليس للحكمين أن يجعلا ولا يفرقا حتى يستامرا<sup>(٥)</sup> .

والإيلاء أن يقول الرجل لإمرأته والله لأسوئك أو ما أشبه هذا ، ثم يهجرها فلا يجامعها ويخلف على ذلك فليس لها في ذلك قيم حتى تنقضي<sup>(٦)</sup> أربعة أشهر . فإذا مضت أوقفته إن شاءت وإما أن يفيء<sup>(٧)</sup> ويصالح<sup>(٨)</sup> ويجامعها في نكاح وإما أن يطلقها فلا يقع الإيلاء إلا على مدخول بها . ومن هجر إمرأته أو تركها ما شاء أن يتركها من غير عيب فليس بمول<sup>(٩)</sup> .

والطهار لا يصكون إلا في طهر لم يمتها فيه كان<sup>(١٠)</sup> الطلاق ولا ظهار في تين . والظهار أن يقول الرجل<sup>(١١)</sup> لإمرأته أنت علي كظهر

(١) ب : طليل

(٢) ب : فيه

(٣) ب : لا أريد

(٤) ج : تمتدى .

(٥) ج : تجوز

(٦) ج : أو .

(٧) ب : وتركها

(٨) ب : كما يطلق .

(٩) ب : الرجل لإمرأته عب .

أمي أو يذكر ذات محرم منه ، ولا يقول إن فعلت ولا إن لم أفعل  
ولكنه يريد لظهور كما يريد الطلاق في غير يمين . وكفارة ذلك  
ما قال الله عز وجل عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين  
فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً . فإن ظهر منها صراراً فعليه  
لكل ظهار<sup>(١)</sup> كفارة . فإن ظاهر من أروع فعليه لكل واحدة  
كفارة ، ولا يكون الظهار إلا بعد الدخول .

ومن ظاهر<sup>(٢)</sup> من امرأة لم يدخل بها فلا شيء عليه ، وليس بين  
الرجل وبين أمته ظهار . وكفارة الظهار قبل المواقعة وإن واقع قبل  
أن يكفر فقد أساء ويكفر . والظهار يلزم العد وليس عليه<sup>(٣)</sup> عتق  
ولا إطعام إلا أن يتبرع له<sup>(٤)</sup> مولاه<sup>(٥)</sup> ، فإن صام فعليه نصف ما  
على الحر من الصيام . وصيام لظهار متتابع وإن صام شهراً فادونه  
ثم أفطر ابتداء الصيام . وإن تابع من الشهر الثاني أياماً ثم أفطر أتم  
ما بقي عليه ، والإطعام لكل مسكين مده .

ومن ادعى أنه رأى امرأته تربي أو انتفى من ولدها ورفع  
ذلك إلى الإمام وأنكرت ما قال لاعنها ، فيقول أشهد بالله لقد رأيت  
رجلاً يزني بها ، أو يقول أشهد بالله أن هذا الولد ليس مني ، يقول ذلك

(١) ب : صيام .

(٢) ب : واحدة .

(٣) ب : ظهار .

(٤) ب : له .

(٥) ج : له نصف .

(٦) ح : مولاه بذلك .

أربع مرات ثم يقول في الخامسة إن كنت كاذباً فعلي لعنة الله ويؤمن الإمام عند قوله ذلك<sup>(١)</sup>.

فإن أقرت المرأة بما قال رجعت وإن أنكرت شهدت أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين، ثم تقول في الخامسة<sup>(٢)</sup> إن كان صادقاً فعلي غضب الله ويؤمن الإمام، ولا يكون ذلك إلا أن يدعي الرؤية أو ينتفي من الحمل.

وأما إن قذفها ولم يقل ذلك فلا لعان بينها وإذا تلاعنا على ما وصفت ففرق بينهما فم يحتمل أبداً، وإن أبي أن يلاعها<sup>(٣)</sup> بعد أن ذكر فيها ما ذكر للسلطان<sup>(٤)</sup> حُلِدَ الحِلْدَ لقذفه إياها، إن لم تكن له ربة على ما قال، وإن لم تلاعن هي رجعت.

ولا يكون اللعان إلا بعد إمام، وإن أكذب الرجل نفسه قل للعان أو ادعى الولد<sup>(٥)</sup> بعد أن قذفها وانتفى من ولدها جلد الحِلْدَ وكانت إمرأته. وإن كان ذلك بعد اللعان حُلِدَ الحِلْدَ ولم ترجع إليه ويرث الولد منه ولا يرث هو من الولد وميراثه لأُمِّه وأخواله ولا يرثه أحد من قبل أبيه.

واللعان بين المسلم والذمية وبين الحر والأمة وبين المملوك

(١) ب : ذلك مف .

(٢) ب و د : في الخامسة مف .

(٣) ب : يلاعن

(٤) ب : نلسا (سكدا) .

(٥) ب : الود .

والحرّة وبين المملوكين وبين كل زوجين<sup>(١)</sup> ولا لعان بين<sup>(٢)</sup> صبيّين ولا لعان بين<sup>(٣)</sup> الرّجل وإمرأته حتّى يدخل<sup>(٤)</sup> بها ، ومن رمى إمرأته وهي<sup>(٥)</sup> خرساء فرّق بينهما •

وإذا توفّي الرّجل عن امرأته اعتدت أربعة أشهر وعشرًا دخل<sup>(٦)</sup> بها أو لم يدخل كانت مائة أو طفلة<sup>(٧)</sup> تعتدّ حيث شئت . وعدّة المطلقة التي يستقيم حيضها ثلاثة قروء . والقروء ما بين الحيضتين ولا تعتدّ إلا في بيت زوجها لا تخرج منه<sup>(٨)</sup> حتّى تقضي عدتها .

وعدّة الحامل المتوفّي عنها زوجها أربع الأجلين<sup>(٩)</sup> بَن وضعت قبل أن تقضي لها أربعة أشهر وعشرًا انتظرت<sup>(١٠)</sup> وفاء أربعة أشهر وعشرًا . فإن مضت لها أربعة أشهر وعشر ولم تضع صبرت<sup>(١١)</sup> حتّى تضع . وعدّة المطلقة الحلي وضع<sup>(١٢)</sup> حمها متى وضعت بانت وكلّ شيء وضعت مما يؤمّ أنّه حمل بانت به . فإن كانت في بطنها ولدان لم تبَن حتّى تضع الثاني منها<sup>(١٣)</sup> .

ومن طلق إمرأته تطليقة أو تطليقتين ثم مات اعتدت عدّة

(١) و (٢) ب : بين مف

(٣) ب : دخل

(٤) ب : سكّات .

(٥) ج : إذا دخل .

(٦) ج : طفلة .

(٧) ب : منه مف

(٨) ج و د : أثبت أربعة أشهر وعشرًا .

(٩) ج : وصبرت .

(١٠) د : أن تضع حمها متى .

(١١) ب : منها مف .

الوفاء<sup>(١)</sup>، والمغيب<sup>(٢)</sup> إذا أتتها<sup>(٣)</sup> وفاة زوجها اعتدت من يوم يلغها الخبر وإن أتتها صلاقتها<sup>(٤)</sup> اعتدت من يوم طلاقها<sup>(٥)</sup>، والمطلقة التي لم يدخل بها فلا عدة عليها وتعتد المستحاضة بأقال حيضها وإن حملت فالشهور<sup>(٦)</sup>، وأنتي تحيض حيضة أو حيضتين ثم يرتفع حيضها تعتد بالشهور وتستأنف<sup>(٧)</sup> العدة، وأنتي يئست من الحيض تعتد ثلاثة أشهر فإن حاضت قبل ذلك اعتدت بالحيض تستأنف العدة.

والعدة بالنساء وتعتد الحرة من العدة أربعة أشهر وعشرًا إذا توفي عنها أو ثلاثة<sup>(٨)</sup> قروء إن طلقها وتعتد الأمة من<sup>(٩)</sup> أمد أو الحر شهرين وخمسة أيام إن مات عنها<sup>(١٠)</sup> أو حيضتين إن طلقها فإن لم تكن تحيض فشهراً ونصفاً •

وللعلى المطلقة السكنى ولئفة، ولا نفقة ولا سكنى لها<sup>(١١)</sup> في الوفاة. والمطقة بالعدة والسنة لها النفقة والسكنى حتى تنقضي عدتها؛ والمطلقة البائن<sup>(١٢)</sup> لا نفقة ولا سكنى •

(١) ب : الوفاء ، ج : التوفيق .

(٢) ج و د : أنها .

(٣) د : طلاق .

(٤) ج و د : طلاقها .

(٥) ج : بالشهر .

(٦) ج : يستأنف ، د : بالشهور تستأنف .

(٧) ج : ثلاث .

(٨) د : من الحر والعبد .

(٩) ج و د : عنها نصف .

(١٠) ب : لها نصف .

(١١) ب : البائنة .

والإحداد على المرأة المتوفى عنها زوجها طول عدتها لا تقشط ولا تختضب<sup>(١)</sup> ولا تكتحل بكحل زينة ولا تخرج من بيتها نهاداً ولا تبث عن بيتها ليلاً وتخرج إن شاءت بعد روال الليل وترجع قبل المساء وتتنع<sup>(٢)</sup> من الطيب والريئة والصبيغ إلا الأسود ، ولا إحداد على المطلقة .

والمتعة تجب للمطقة السنة والعدة دخل بها أم لم يدخل بها<sup>(٣)</sup> على الموسع قدره وعلى المقتر قدره . والمتعة<sup>(٤)</sup> بعد انقضاء العدة ولا متعة لمخلعة ولا لمبارئة .

ولا تحرم المطلقة ثلاثاً زوجها لدي طلقها إلا بعد أن تسكح روحاً غيره سكاح عبطة ، ويدخل بها ويطأها في الفرح ولا يصلح التواطؤ على ذلك ولا يحتمها<sup>(٥)</sup> له محبوب ولا غلام لم يحتلم إلا أن يطأها بعد اللوغ ، ولا يحتمها سكاح متعة وإن كان إنغماً<sup>(٦)</sup> طلقها تطليقة أو تطليقتين وبأنت منه<sup>(٧)</sup> وتزوجت فأت عنها<sup>(٨)</sup> الثاني أو طلقها فرجعت إلى الأول ، فهي عنده على ما بقي من طلاقها .

وطلاق العد للحرّة ثلاث تطليقات وصلاق الحرّ للأمة تطليقتان ،

(١) ح : قشط ولا تختص (كد) .

(٢) ب : تنع .

(٣) د : جا . ب .

(٤) ب : امة لعدة .

(٥) ج و د : يحل له .

(٦) ب : انغما . ب .

(٧) ب : منه . ب .

(٨) ج و د : عنه .



وإن طلق إمرأته قبل أن يدخل بها فلها النصف<sup>(١)</sup> من الصداق ،  
 فإن أصدقها عمًا أو عبيدًا فتباستلوا عندها فإن كانوا قد حملوا<sup>(٢)</sup>  
 حين أصدقها إياهم رجع بنصفها ونصف أولادها وإن كان<sup>(٣)</sup> الحمل  
 عندها فهو كله لها، وإن وهبته صداقها ثم طلقها رجع بنصفه<sup>(٤)</sup> عليها ،  
 فإن كانت أمته جعل عتقها صداقها رجع عليها بنصف قيمتها، وإن  
 مات عنها ولم يكن سمي لها صداق<sup>(٥)</sup> ولم يدخل بها فلا صداق لها  
 وهي ترثه .

(١) ج و د : نصف الصداق .

(٢) ب : حملوا .

(٣) كانوا مع

(٤) ج و د : عليها بنصفه .

(٥) ب : صداقها .

## ذكر العتق

روينا عن أهل البيت صلوات الله عليهم أن العتق لا يكون إلا لوجه الله عز وجل ولا عتق في عيب ولا لمكره ، ولا عتق إلا بعد الملك ، ومن أعتق بعض عبده عند الموت عتق كله إن كان يخرج من ثلثه وإن أعتق<sup>(١)</sup> بعضه في صحة عتق كله .

وإن أعتق شريكاً له في عبد وكان موسراً ضمن لأشراكه حصصهم وعتق العبد كله عليه ، وإن لم يكن موسراً عتق منه ما أعتق<sup>(٢)</sup> وسمى العبد في الباقي .

ومن أعتق عبداً له أو عبداً عند الموت ولا مال له غيرهم عتق ثلثهم ، وإن كان قد سماهم عند الموت واحداً بعد واحد عتق الأول فالأول حتى يبلغ الثلث ويرق لاقون . وإن سماهم جملة<sup>(٣)</sup> ولم يعلم من بدأ به منهم أقرع بينهم بعتق<sup>(٤)</sup> ثلثهم . وإن أعتقهم وعليه دين محبط بأثمانهم لم يعتقوا<sup>(٥)</sup> وكذلك إن كان لدين أكثر

(١) ب : كان عب .

(٢) ب : أعتق من .

(٣) ب : ما أعتق عب ، ج : ما عتق .

(٤) ب : جملة عب .

(٥) د : عتق .

(٦) ح : ولم .

من نصف قيمتهم ، وإن كان الدين نصف قيمتهم أو أقل أوقفوا<sup>(١)</sup>  
في الدين ومال الورثة فإذا أدّوه عتقوا<sup>(٢)</sup> .

ومن أعتق عبداً على شرط يشترطه<sup>(٣)</sup> عليه مما<sup>(٤)</sup> يحل فالعتق  
حائز والشرط لازم له<sup>(٥)</sup> . ومن ملك ذارحم محرّم<sup>(٦)</sup> منه عتق  
عليه ، ومن شاء أن يكتب عبده كتابته ولا يلزمه ذلك فرضاً ،  
ولا بأس بمكاتبة العبد الذي لا مال له ولا حرفة .

وإن اشترط<sup>(٧)</sup> السيد على المكاتب في عقد المكاتبة أنه مملوك  
ما بقي عليه شيء من مكاتبته فهو على شرطه ، وحكمه<sup>(٨)</sup> حكم  
العبد ولا يعتق . لا باداء آخر نجومه إلا أن يضع عبه السيد ، وإن  
عجز فله ما أجده منه وهو عبد بحاله ، وإن لم يشترط ذلك<sup>(٩)</sup> عليه  
فالعتق يجري<sup>(١٠)</sup> فيه مع أول نعم يودّيه بمقدار ما أدّى كذلك  
حتى يودّي آخر نجومه فيعتق كله ، وأحكامه فيما أدّى أحكام  
الأحرار وفيما بقي عليه أحكام العبد .

وإذا ولدت المكاتبة في كتابتها أولاداً<sup>(١١)</sup> فهم بحالها وكذلك

١ ب . وقفوا .

٢ ب . ٣ . اعدوا .

٣ ب . شرعه .

٤ ب . مما .

٥ ج : نه مف ، د : له لازم .

٦ ب . محرّم مف .

٧ ب . الشرط ، د : شرط .

٨ ج و د : وأحكامه أحكام العبد .

٩ ب و ج . ذلك مف .

١٠ ج . يجري .

١١ ب : مكاتبها أولادها .

ما وُلد للمكاتب من أمته والمدبر من الثلث ولا بأس ببيعه لأنه وصية وللرحل أن يغير من وصيته ما شاء ، وللسيد وطء أمته المدبرة وولد<sup>(١)</sup> المدبرة<sup>(٢)</sup> بمنزلتها ، فإن كانت في وقت التدبير حاملاً فم يُستثنى ولدها فهو بمنزلتها ، وأم الولد في أكثر أحكامها كالأمة ولكن لا تبع إلا في ثمن رقتها إذا لم يكن لمولاه مال غيرها .

والولاء لمن أعتق إلا أن يعتق سائبة فليعتق<sup>(٣)</sup> أن يوالي من شاء ، ولا يباع الولاء ولا يوهب والمرأة تُجبر<sup>(٤)</sup> ولأه من أعتقت<sup>(٥)</sup> وهو من بعدها<sup>(٦)</sup> نقراتها ، ويرث الولاء من يرث الميراث إلا الرّوحين . وإذا أعتق العبد وله ولد من حرّة حرّ ولأه<sup>(٧)</sup> والولاء للكبير<sup>(٨)</sup> ، معنى<sup>(٩)</sup> قوله أن يعتق الرجل عبداً له ثم يموت المعتق ويدع ولدين ثم يموت أحدهما بعده ويدع ولداً ثم يموت المولى ولا أقارب له غير بي مولاه<sup>(١٠)</sup> الذي أعتقه فبرائه<sup>(١١)</sup> لابن الذي أعتقه دون ابن ابنه<sup>(١٢)</sup> المتوقى .

(١) ب : ودة .

(٢) المدبرة من التدبير وهو عتق العبد عن دبره والمكاتب من مكاتبه العمد من عبه بشبه فإذا أذاه عتق .

(٣) ح : فليعتق .

(٤) د : تجبر .

(٥) ج : أعتقت .

(٦) ب : هـ .

(٧) د : ولأه .

(٨) ج و د : للكبير .

(٩) ج : بي الولاء .

(١٠) ج : مولاه .

(١١) فبرائه ب .

(١٢) ج : أبيه .

## زَكَرُ الْعَطَايَا

رَوَيْنَا عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَنَّ لِلرَّحْلِ أَنْ يَمْضِيَ  
بَعْضُ وَلَدِهِ عَلَى بَعْضِ بَنِيهِ وَعَطَايَاهُ<sup>(١)</sup> إِذَا شَاءَ ذَلِكَ . وَالْهَمَّةُ وَالصَّدَقَةُ  
جَائِزَةٌ إِذَا قَبِلَتْ قَبِضَتْ أَوْ لَمْ تَقْبِضْ .

وَمَنْ وَهَبَ هَمَّةَ لَوْحَةِ اللَّهِ فَلَا رَحْمَةَ لَهُ فِيهَا وَيَرْجِعُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ  
إِلَّا أَنْ يَمُوتَ ، وَلَا نَأْسَ بِمِيرَاثِ الْهَمَّةِ وَالصَّدَقَةِ وَالْمَعْمَرِ<sup>(٢)</sup> وَالرَّقِيقِ  
سِوَاهُ . وَمَنْ أَعْمَرَ شَيْئًا أَوْ أَسْكَنَهُ فَمَوْلَاهُ حَيَاتِهِ وَإِنْ جُمِلَ لَوْرُثَتِهِ  
كَانَ لَهُمْ وَإِنْ لَمْ يَجْمَعْ ذَلِكَ رَجِعَ إِلَى أَهْلِهِ إِذَا مَاتَ الْمَعْمَرُ .  
وَيُسْتَحَبُّ مِنَ الْمَهْدَايَا مَا كَانَ لَوْحَةَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ اسْمُهُ وَيُكْرَهُ  
مِنْهَا مَا كَانَ لِمَصَانَعَةٍ أَوْ طَلَبِ عَوْضٍ .

وَيُسْتَحَبُّ إِعْلَانُ الزَّكَاةِ الْمَفْرُوضَةِ وَإِسْرَارُ صَدَقَةٍ<sup>(٣)</sup> التَّلَوُّعِ .  
وَمَنْ مَلَكَ شَيْئًا جَارَ لَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ وَلَا يَحْجُورَ  
الرَّجُوعُ فِي الصَّدَقَةِ . وَمَنْ حَسِبَ حَسْبًا عَلَى وَلَدِهِ أَوْ مَوَالِيهِ أَوْ عَلَى قَوْمٍ  
صَنَعَهُمْ فَهُوَ عَلَيْهِمْ ، فَإِنْ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَخِيفَ فُسَادُ ذَاتِ بَيْنِهِمْ بَاعُوهُ

(١) ب : عطائه د : عطايا .

(٢) ج : والمعمر ( والمعمر ما يحمل ابن لك طول عمره أو طول عمره والرقيق  
هو الرقيق ) ، س : ابن سكتا فأتبعه مات رجع الملك لورثته أو أن يمسكه  
فلا يسكنه فان مات لفلان .

(٣) ب : الصدقة والتلوع .

واقسموا ثمنه، وإن حمل آخره لله عز وجل لم يكن لهم بيعه ولم يرجع  
إليه أنداً ولا إلى عقبه، ويكون إذا انقضى الدين أوقفه عليهم للفقراء  
والمساكين، فإن لم يجعل آخره لله وانقضى الدين أوقفه عليهم رجع  
إليه، وإن شرط أن من تزوج من النساء اللواتي عليهن الوقف فلا  
حق لهن فيه وإن تآمنن<sup>(١)</sup> رجعن فلشرط حائز، وإن قال فإن<sup>(٢)</sup>  
احتججت فأنا أحق به فهو ميراث.

(١) ب : تأييد

(٢) ب : إن .

## ذكر الوصايا

رؤيتنا عن أهل البيت صلوات الله عليهم أنهم أمرُوا بالوصية والوصية بانثت أو ما دونه جائزة<sup>(١)</sup> وما حاوز الثلث لم يحز إلا أن تجيزه الورثة ويبدأ في الوصية بالعتق<sup>(٢)</sup> ويكون الفصل فيما بقي .

ومن أوصى أن يُخجَّ عنه أخرج ذلك من رأس المال إن كان ضرورة<sup>(٣)</sup> ، وإن كان قد ححَّ حجة الاسلام فهي من ثلثه .

ولا وصية لو ارث إلا أن يشاء الورثة ، وإذا أقر المبت بالدين حار<sup>(٤)</sup> إقراره لو ارثه في صحته أو مرضه إذا كان عدلاً . وإن كان متهماً لم يحز ذلك في مرضه إذا مات فيه إلا بينة تشهد على أصل الدين .

ويرجع الرّحل فيما شاء<sup>(٥)</sup> من وصيته ، وإذا أوصى وورثته شهود فتحاوز الثلث وسوّعوه ذلك فليس لهم أن يرجعوا بعد الموت .

(١) ب : حار .

(٢) ب : العتق .

(٣) الضرورة : الذي لم يحجَّ به .

(٤) د : لو ارثه جاز إقراره .

(٥) ج : شاء .

## ذكر الفرائض

روينا عن أهل البيت صلوات الله عليهم أن من مات وحلف  
أولاداً ذكوراً<sup>(١)</sup> وإناثاً لا وراث له غيرهم ميراثه بينهم للذكر مثل  
حظ الأنثيين، وإن كانوا ذكوراً فهو بينهم بالسوية وإن كان واحداً  
ذكرًا فالمال كله<sup>(٢)</sup> له. وإن كن نساء اثنتين فما فوقها فلها<sup>(٣)</sup> الثلثان  
بالتسمية ويرد عليهن الثلث بالرحم. وإن كانت واحدة فلها لنصف  
بالتسمية ويرد عليها النصف الباقي بالرحم؛ فإن كان معهم أهل  
الفرائض أخذوا فرائضهم وكان للولد ما بقي على نحو ما ذكرته.

وولد الولد يقومون مقام الولد إذا لم يكن ولد ذكور وهم  
كذكورهم وإناثهم كإناثهم ويرد على أهل التسمية حلاً لزوجين.  
وكذلك يراد على لقرابات وذوي الأرحام<sup>(٤)</sup> إذا لم يكن معهم  
غيرهم. ومن قرب منهم حجب من بعد، وإن خلف أبويه فلائمه  
الثلث وللأب الثلثان، وإن كان معها ولد ذكر فلا أبويه لكل واحد  
منها السدس والباقي للولد. وإن كانوا جماعة فهو بينهم مثل<sup>(٥)</sup> ما

(١) ب. أو، إناثاً

(٢) ح. كنهه مع

(٣) ج و د. معاً

(٤) م: القرابات.

(٥) د. على ما



ذكرته، وإن كانت ابنة واحدة فلها النصف ويرد السدس عليها وعلى  
الأبوين على قدر السهام . وكذلك إن خلف أحد أبويه وإبنته أو  
ابنتيه "فلأب أو" للأم السدس وللإبنة النصف أو للإبنتين  
لثلاث وما بقي يرد عليهم على قدر سهامهم . فإن خلف أبويه وإخوة  
أشقاء أو لأب ذكرين أو رجلاً "وامرأتين فللأم السدس وللأب  
ما بقي ولا شيء للإخوة . وب كانوا إخوة من أم فللأم الثلث  
وللأب الثلث ولا شيء للإخوة من الأم ولا يحصون أمهم .

ولا يرث مع الولد والوالدين إلا الزوج أو " الزوجة والجدة .  
وللزوج النصف من ميراث امرأته إن لم يكن لها ولد والربع إذا  
كان لها ولد وما الربع إن لم يكن له " ولد والثلث إن كان له ولد .  
وإن كانت امرأتين أو ثلاثاً أو أربعاً فالربع إن لم يكن له ولد أو  
النسب إن كان له ولد بينهما سواء ، وإن خلف أبوين وزوجة أو  
حلفت أبوين ورجلاً فللزوج نصف " وللزوجة الربع وللأم الثلث  
وللأب ما بقي . وللإخوة من الأم من الاثنين فصاعداً إذا لم يكن  
له ولد ولا ولد للثلاث أو لم يكن وارث غيرهم رد عليهم ما بقي  
والذكر " ولا شيء فيه سواء ولو واحد أو " للواحدة منهم السدس

(١) د . أو ابنته مف .

(٢) ب . وللأم .

(٣) ج . أو امرأتين .

(٤) ب . والزوجة .

(٥) ج : له مف .

(٦) د . أو للزوجة

(٧) د . للذكر .

(٨) ب : وللواحدة .

وَيُورَدُ عَلَيْهِمُ الْبَاقِي •

والإخوة والأخوات الأشقاء إذ لم يخلف ولد ولا ولدًا جميع ما ترك بعد نصب الزوج أو المرأة إن كانا إذا كانوا ذكورًا وإناثًا<sup>(١)</sup> للذكر مثل حظ الأنثيين، فإن كانت واحدة فيها انصف وإب كانتا اثنتين فلهما اثنتان والباقي يرد عليها أو عليهما. والإخوة الأشقاء يحجبون الإخوة للأب وهم يقومون مقامهم إذا لم يكن أشقاء.

والإخوة من الأم معهم فريصتهم كما ذكرت، والحدة كأحد الإخوة الذكور الأشقاء والحدة أم الأم بمنزلة الأم والجدة أم الأب بمنزلة الأب إذا لم يخلف غيرها<sup>(٢)</sup>.

ومن سقطت من الجدات حجبت من بعد مهن، ورؤي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أعطى الجدّة السّدى واسها حتى •

ومن مات وحلف أهل فرائض<sup>(٣)</sup> لهم تسمية في الكتب ورثوه على فرائضهم، فإن لم يخلف أهل فرائض ميراثه لمن قرب منه من قرابته، فإن ستوا في لقرب منه<sup>(٤)</sup> فهو بينهم، ومن كان منهم من قبل الأم<sup>(٥)</sup> ورث نصيب الأم<sup>(٦)</sup> ومن كان منهم من قبل الأب ورث نصيب الأب.

ومن تقرّب بقراءة الأخ ورث نصيب الأخ ومن تقرّب بقراءة

(١) ج : أو إناث .

(٢) ب - عيرى .

(٣) ب : فرائضهم .

(٤) ب : منه من قرابته .

(٥) و (٦) ب : الامام .

العمّ ورث نصيب العمّ ومن تقرّب بقراءة الخال ورث نصيب الخال  
ومن تقرّب بقراءة الأخ ورث نصيب الأخ ومن تقرّب بقراءة<sup>(١)</sup>  
لبنت ورث نصيب البنت .

ولا عول في قريضة ويندأ من بدأ الله<sup>(٢)</sup> به ، ومن كان له سهم  
مذكور<sup>(٣)</sup> إذا انفرد ثم رُدَّ إلى سهم آخر إذا كان معه غيره لم يُنقص  
من سهمه لثاني شيء كالزوج والزوجة والأب والأب ومن كان له  
ما بقي فعليه يقع النقص وله تكون الزيادة .

ولا يرث ابن الملائنة أحد من قبل أبيه ولا يرث للقيط أحد  
من قبل أبيه والجد يرث ويورث إذا لم<sup>(٤)</sup> يزل يقرّ بقراءته والحمل<sup>(٥)</sup>  
يرث إذا وُلد حيّاً .

وكلّ أهل ملة<sup>(٦)</sup> يرث بعضهم بعضاً ولا يرث أهل ملة  
من أهل ملة أخرى غير المسلمين فإنهم يرثون قراباتهم من سائر الملة ،  
ولا يرث مشرك من مسلم ولا يرث المملوك ومن أسلم أو أعتق قبل  
أن يقسم الميراث منه نصيبه فإن كان قد قسم فلا حظ له .

(١) ب : قراءة مف .

(٢) ج : الله مف .

(٣) ب : المذكور .

(٤) ج : وقد يدل (كد) .

(٥) ج : واحمل يرث ويورث .

(٦) ج : حد حيّاً . وإخيل هو الحصول في الصبغة من الدين يسون .

(٧) د : حد ملة : يرث نصيب ملة ولا يرث أهل ملة من أهل ملة أخرى غير

المسلمين .

والقاتل لا يرث من مال من قتلته ولا من دية<sup>(١)</sup> من قتلته عمداً أو خطأ ويورث الدية على قرائض الله عز وجل . ويرث الرجل من دية إمرأته والمرأة من دية زوجها ولا يرث الإخوة من الأم من الدية شيئاً . والخنثى يورث على ماله<sup>(٢)</sup> والمشكل يُفزع عليه<sup>(٣)</sup> ، والحرق والغرق<sup>(٤)</sup> والقوم ينهدم<sup>(٥)</sup> عليهم لست لا يدري من مات أولاً يرث كل واحد منهم حيمه ويرثه<sup>(٦)</sup> ورثته .

وكل من طلق إمرأته طلاقاً باناً خلعاً كان أو باناً<sup>(٧)</sup> على الصفة بحيث لا رحمة له عليها فلا ميراث لها إلا أن يطلقها وهو مريض فإنها ترث ما دام في مرضه ذلك إلا<sup>(٨)</sup> أن يصح منه أو تتزوج هي وما كانت له عليها رحمة فهو يرثها وترثه .

وإذا مات المولى فإله لورثته<sup>(٩)</sup> وإن لم يخلف وارثاً فإله لمواليه . ومن لا يخلف وارثاً إلا مولى عتاقه ورثته مولاه . ومن أقر من الورثة بوارث لا يعرف وأنكره<sup>(١٠)</sup> سائر الورثة كان له من نصيبه قدر ما يكون له لو أقر وأبى .

(١) ج و د ، دية قتله

(٢) على ماله أي على كونه أئمه ، لا تكرر أو ما مات والمشكل المشي بسوى دية المذكور وبأنه لست

(٣) ب . عليه مف

(٤) ج ، الغرق

(٥) ب . هـ . م

(٦) ج ، يرث ،

(٧) د : على الصفة مف .

(٨) ج : أي .

(٩) ب : ويورثته .

(١٠) ب : أنكر .

## ذِكْرُ الدِّيَّاتِ

رُوي عن أهل البيت صلوات الله عليهم أن المسلمين تكافأ دماؤهم فتقتل المرأة بالرجل ولا يُقتل الرجل بالمرأة إلا أن يرذّي ويأوّدها إلى أولياء الرجل نصف الدية ، فإن قتلوا الدية فدية المرأة خمسمائة دينار نصف دية الرجل <sup>(١)</sup> .

والمرأة تعاقب الرجل في جراحها ما بعدها وبين ثلث الدية يكون أرش جراحها كأرش جراحه ، وإذا حاوزت الثلث تسافحت فعادت على النصف من دية الرجل ،

وإذا قتل العمد حراً أذفع إلى أوبى . المقتول وإن قتله الحر عرم ديته وعوقب ، وإذا قتل الدمي مسلم فقتل به وإذا قتله المسلم لم يُقتل به إلا أن يكون معتاداً للقتل ويُغرم أوبى . الدمي فضل ما بين دية المسلم ودية الدمي إن أرادوا قتله ويقتله السبب .

ودية الدمي ثمانمائة <sup>(٢)</sup> درهم ويُغرم من قتله ديته ويُعاقب إذا لم يكن معتاداً للقتل <sup>(٣)</sup> ، ولا يُقتل الوالد بولده ويُقتص من سائر القرابات <sup>(٤)</sup> غير الوالدین لبعضهم من بعض إذا شاءوا ذلك ، ويُقتل

(١) ب . دية الرجل

(٢) ج ' في

(٣) ب . باقتل مع

(٤) ب . القرابات .

القاتل ويُجَنَسُ الممسك حتى يموت . وليس بين الأحرار والعبيد قصاص فيما دون النفس وإن جرح العمد حراً دُفِعَ إليه إلا أن يمكِّه مولاه وإن جرحه الحر كان ذلك في ثمنه بقدر ذلك من دية الحر ، ويُقْتَصَّ للعبد ولأهل الكتاب لبعضهم من بعض \* .

ومن قتل وله أولياء صغار وكبار لم يُنْتَظَرِ بهم إذا أراد الكار لقصاص يقتصوا ، ولا يُقْتَصَّ من الجرح حتى يبرأ ، وإن قتل أولياء الدية أو ما انفقوا عليه جاز ذلك وإن عفوا حاز عفوهم ، وإذا عف بعضهم وأبى البعض سقط القتل وكاب لمن لم يعف حظه من الدية ، ولا قود إلا محديدة \* ونهي عن المثلة \* .

والدية من الإبل مائة بعير ومن السقر مائتا بقرة ومن الغنم ألف شاة ، ومن التز مائتا حنة ومن الذهب ألف دينار ، ومن لورق قيمتها يؤخذ من أهل كل مال من هذه الأموال قيمة ألف دينار في دية الفسر هذا العدد ولا يكلفون \* ما ليس عندهم .

ودية لعمد \* من الإبل أربعون خلفه في بطونها أولادها ما بين ثنية إلى بازل عابها \* وثلاثون حمّة وثلاثون بنت لبون ، وفي الخطأ ثلاثون حمّة وثلاثون ابنة لبون وعشرون ابنة مخاض وعشرون ابن لبون .

(١) ب . أرادوا .

(٢) ج . بعبد .

(٣) ب : يكلفوا .

(٤) ب : شبه العمد

(٥) ب : عابها

والعمد كل ما قصده<sup>(١)</sup> الضارب بأي شيء ضرب، والخطاء ما أراد غيره فأصابه، والكفارة في الخطاء بعد الدية وفي<sup>(٢)</sup> العمد إذا قُبلت الدية عتق<sup>(٣)</sup> رقبة مؤمنة<sup>(٤)</sup> من لم يجد فصيام شهرين متتابعين وإِنْ لم يستطع فإصعام ستين مسكياً، ودية الخطاء على العاقلة<sup>(٥)</sup> والعاقلة الورثة، وليس على الإخوة من الأم شيء ولا على نساء ولا على المجانين ولا على الفقراء.

ولا يعقل العاقلة عمداً ولا عداً<sup>(٦)</sup> ولا صلح ولا اعتراقاً، ولا يعقل من الحيات إلا ما كان فيه تلك الدية فاحرقه وما كان دون ذلك فهو من مال الجاني.

وما حنى أهل الذمة ففي أموالهم، وعمد الصبيان والمحررين خطأ، ولا قصاص فيما يخاف<sup>(٧)</sup> ولا يوصل إلى حقيقة القصاص فيه كالمعلقة والخائفة والعظم وأنشاء ذلك، وفي ماء الرّجل إذا ألقته المرأة من حاية عليها عشرون ديناراً فإن كانت علقه ففيها أربعون ديناراً وفي المضغة<sup>(٨)</sup> ستون ديناراً، فإذا صارت عظماً ففيها ثمانون فإذا تم<sup>(٩)</sup>

(١) ب : قصد

(٢) ب و ج : في عمد

(٣) ب و ج : عتق مع

(٤) ب : موصيه

(٥) ب : العقلة

(٦) ب : ولا عداً مع ج : ولا عملاً

(٧) ج : يخاف منه

(٨) ج : المسه

(٩) ب : أتم

خلقته ولم يشأ فيه الروح فديته مائة دينار فإذا أنشأ<sup>(١)</sup> الله فيه الروح تمت ديته، والجباية على الميت تحب من ديته وديته مائة دينار ويصرف ذلك في وجوه الرعنة وليس لورثته منه شيء.

والجباية على الهائم في أثمانها فإذا أعتت<sup>(٢)</sup> فما أصابت فهو هدر وكذلك إن دُجل عليها في مواضعها، وإن أرسلها أربابها في غير حق ضمنوا ما أصابت.

ومن أراد امرأة على نفسها أو مالها أو رجلاً فقتله فهو هدر، ومن مات في حد أو في قصاص فلا شيء عليه فيه. ومن تطعم إلى<sup>(٣)</sup> عورة قوم ففقدوا<sup>(٤)</sup> عيبه فهو هدر، ولقسامة<sup>(٥)</sup> حق إذا وقعت تهمة أو لطخ أو كان بسبب<sup>(٦)</sup> يقسم أولياء الدم خمسين يمياً ويستحقون الدم.

ويُقَاد<sup>(٧)</sup> بالقسامة والأيمان<sup>(٨)</sup> على أولياء الدم إلا أن يردوها على المتهمين أو يأتي المتهمون بسينة على برائهم<sup>(٩)</sup>. والقيل إذا وحّد في لقرية فلم يعلم من قتله فديته عنيهم إن لم يقيم عليه قسامة بعد أن يقسموا أنهم ما قتلوه ولا علموا قاتلاً.

(١) ح : أنشأ . فيه : د : أنشأ . فيه .

(٢) ب : أعتت .

(٣) ج . على قوم عورة أي عورة قوم . د : إلى عورة قوم .

(٤) ح . ففقدوا .

(٥) ب : القسامة .

(٦) د : سبب .

(٧) ج : يعاد .

(٨) ح : والأيمان يمياً .

(٩) ج : برائهم .



وإن وُحِدَ بين قري حمل على أقربها منه ، وفي شعر الرأس  
 الدية<sup>(١)</sup> كاملة إذا لم يبت وكذلك في جلده ، وإذا كُبرت الجبهة  
 فحُبِرَتْ ففيها مائة دينار ، وكل<sup>(٢)</sup> ما في الإنسان من<sup>(٣)</sup> عضو  
 واحد ففيه الدية كاملة كالأنف واللسان واللحية والذُكْر ؛  
 وما كان فيه منه اثنان ففيها جميعاً<sup>(٤)</sup> لدية وفي كل واحد منها<sup>(٥)</sup>  
 نصف الدية كالحاجبين والعينين والأذنين واليدين والرجلين  
 والبيضتين<sup>(٦)</sup> .

وكل ما يوصل<sup>(٧)</sup> من القصاص منه بلا اعتداء فأُصِيبَ خطأ  
 ففيه الدية وإن أُصِيبَ عمداً ففيه القصاص إلا أن يقبل المحني عليه  
 الدية كالأنف والأذن والعين والسن والموضحة فأدونها .

وفي عين الأعور الدية كاملة<sup>(٨)</sup> وفي السمع الدية كاملة ، وفي  
 لكلام الدية وما نقص فبحسابه<sup>(٩)</sup> ، وفي الشفة العليا نصف الدية وفي  
 الشفة السفلى ثلثا الدية ، وفي الأسنان في متاديم الفم<sup>(١٠)</sup> الشيا  
 والرابعيات والأنياب وهي إثنا عشر<sup>(١١)</sup> في كل سن منها خمسون

(١) ب : دية

(٢) ج : وكل .

(٣) ج . به واحد .

(٤) ب : جميع .

(٥) ب و ج : منها نصف .

(٦) ب : البصير .

(٧) ب . يوكل .

(٨) ب و د . الكاملة .

(٩) ب : فجاءه .

(١٠) ب : فمهم .

(١١) د : اثنا عشرة .

ديناراً؛ وفي مؤخر الفم<sup>(١)</sup> وهي الأضراس في كل ضرس خمسة وعشرون ديناراً وما أصيب في السن فحسابه، وفي سن الصبي الذي لم يشغره<sup>(٢)</sup> عشرة دنائير، وفي الترقوة إذا كبرت فحجرت أربعون ديناراً، وفي المكب والمضد والمرفق في كل واحد عشر الدية، وفي<sup>(٣)</sup> الساعد وفي الرسع ثلث الدية في كل واحد منها.

وفي كل إصبع من أصابع<sup>(٤)</sup> اليدين والرجلين عشر الدية، وفي الكتف أربعون ديناراً وفيما خالط الصدر من الأضلاع في كل ضلع خمسة وعشرون ديناراً وفيما يلي العضدين في كل ضلع عشرة دنائير وفي الجائفة ثلث الدية، وفي الورك خمس الدية، وكذلك الفخذ<sup>(٥)</sup> والركبة.

وفي الضربة في الوجه إذا احمرت ديناران وبصف فإن اسودت ففيها ثلاثة دنائير، وإن كانت حول<sup>(٦)</sup> العين فاحمرت ففيها ثلاثة دنائير فإن<sup>(٧)</sup> اسودت ففيها ستة دنائير وفي الدامية الصغرى خمسة دنائير، وفي الدامية الكبرى عشرة دنائير وفي الفاقرة<sup>(٨)</sup> إثنا عشر

(١) ب : العجم .

(٢) ب : بصره ( لم يشغره اي لم يلقه ) .

(٣) ب : في سب .

(٤) ب : أصابع .

(٥) ج : وكذلك الركبة .

(٦) ب : الخول .

(٧) ب و د . من . فان . . الى : دنائير مع .

(٨) الفاقرة : التي تصيب العنق .

ديناراً ونصف<sup>(١)</sup> وفي<sup>(٢)</sup> الباضعة عشرون ديناراً وفي المتلاحة<sup>(٣)</sup>  
ثلاثون وفي السمحاق<sup>(٤)</sup> وهي المظاة أربعون وفي الموضحة<sup>(٥)</sup>  
خمسون وفي الهاشمة<sup>(٦)</sup> مائة دينار وفي<sup>(٧)</sup> المنقلة مائة وخمسون  
وفي المأمومة<sup>(٨)</sup> ثلث لدية، وكل هذا إذا كان في الرأس وما  
كان في عضو من الأعضاء حسب بقدر دية من هذه الأصول.

(١) ب : نصف مف ، ج وصفاً .

(٢) ب : من : الباضعة الى : وفي مف ، ( والباضعة التي تقطع الحنك ) .

(٣) المتلاحة التي تأخذ في لحم الرأس .

(٤) التي تبلغ السمحاق وهي قشرة دقيقة فوق عظم برأس سوا المظاة والمنقلة مطب .

(٥) الموضحة التي توصل اي تكشف العظم .

(٦) الهاشمة التي عظم اي تكسر العظم ، وفي ج : وفي الهاشمة مائة وخمسون  
دينار .

(٧) ح : وفي المنقلة ... الى : خمسون مف ( المنقلة كاللحمة التي تنقل منها  
فواش المظاة وهي قشور تكون عليها دون اللحم ) .

(٨) المأمومة التي نصيب أم الرأس اي الدماغ .

## ذكر أسجدود

رُويَا عن أهل البيت صلوات الله عليهم أنهم نهوا عن تعطيل الحدود عن النقرة<sup>(١)</sup> والشفاعة إذا رُفعت إلى السلطان وأنه لا بأس بالعفو عما كان للناس منها قبل أن يُرْفَعَ ، وفي الثيب إذا زنى أحد مائة ثم يُرْحَمَ وكذلك المرأة والكران يُخلدان مائة مائة ويُفربان عاماً .

ولا يثبت الزنا إلا بأربعة شهود<sup>(٢)</sup> يشهدون على الميما أنهم رأوه كالزود في المكحلة أو بالإقرار في أربعة مواطن من الصحة .

ويُخْفَر للمرجوم ويرميه الشهود أولاً<sup>(٣)</sup> ثم الإمام ثم الناس بحجارة<sup>(٤)</sup> حتى يموت ، فإن كان الحد بإقرار بدأ الإمام بالرجم ثم الناس ، ولا يكون محصناً<sup>(٥)</sup> حتى يدخل بها وتكون معه .

ولا تحصن الأمة الحرّة ولا المملوك الحرّة ، وأشدّ الجلد جلد الزاني ثم القاذف ثم جلد الشارب ثم التعزير ، ولا تضرب الحامل

(١) د : النقرة فيها .

(٢) ج و د : شهداء .

(٣) ج و د : ثم الإمام .

(٤) ج : بحجار صغار .

(٥) د : محصناً .

حتى تضع وتظهر من نفاسها ولا يُحدّ من لم يقيم عليه بيّنة حتى يعترف أربع مرّات ، وإن أقرّ ثم رجع لم<sup>(١)</sup> يُرحم ولكن يُضرب الحد .

ولا حدّ على طفل ولا طفلة فإن زنى بها كبير حدّ الكبير ، ولا حدّ في السّباح ، وعمل قوم لوط كالزّنا يرحم الفاعل والمفعول به إذا أولج وفي السّحق حدّ مائة ، ومن أتى ذات محرّم قتل وكذلك من اغتصب امرأة ولا حدّ على مجنون .

وإذا وُحد رجل وامرأة في لحاف واحد<sup>(٢)</sup> ضربا الحد وكذلك إن كانا<sup>(٣)</sup> رجليّن ، وإن كانتا إمرأتين صرّتا دون الحد ، ولا يُرحم العبد ولا الأمة إذا زنيا ويضربان خمسين خمسين .

وحدّ القذف ثمانون فإذا تاب القاذف قبلت شهادته ، وإذا قذف الواحد جماعة فتبّاه جميعاً ضرب حدّاً واحداً وإن أتوا به واحداً<sup>(٤)</sup> بعد واحد ضرب لكل من أتى به حدّاً .

ولا حدّ على من قذف مشركاً ولا يسفي له ذلك ، وإن كان للمشرك ولد مسلم حدّ قذوفه بجرمة المسلم ، وإذا قذف الحرّ مملوكاً أذّب وإذا قذف لدمي مسلماً ضرب الحدّ ويكفل ، وإذا قذف المملوك حرّاً ضرب الحدّ كاملاً ويُنزّر القاذفان .

ومن قال لإمرأته لم أجذك عذراء فلا حدّ عليه ، ويجوز العفو

(١) ب . لا يرحم

(٢) ب : واحد معاً .

(٣) ب . إن كانا رجليّن .

(٤) د : واحداً

عن حدٍّ من حدود الله، ومن رمى رجلاً بالابنة ضرب الحد، ومن  
أتى حدًّا فقدوف غيره حُلد قاذفه الحد، ومن أقرَّ لولد ثم نفاه جلد  
الحد والزيم الولد، ولا حد في التعريض •

ومن شرب من الخمر قليلاً أو كثيراً ضرب ثمانين وبن شربها<sup>(١)</sup>  
ثانية ضرب وإن شربها ثالثة قتل، وكذلك يفعل بمن شرب  
المسكر<sup>(٢)</sup> يحد<sup>(٣)</sup> منه إذا سكر مرتين ويُقتل في الثالثة، وإن شرب  
منه فلم يسكر عزز فإن عاد عُوقب عقوبة<sup>(٤)</sup> موحدة •

ولسكران هو<sup>(٥)</sup> الذي لا يعرف أحته من زوجته ولا ثوبه  
من ثوب غيره • ومن يشرب خمرًا أو مسكرًا ولا يعلم أنه حرام فلا  
حد عليه، ومن أقرَّ بشرب الخمر ثم أنكر لم يقبل رجوعه وضرب<sup>(٦)</sup>  
الحد، وحد المملوك في الخمر ثمانون •

وأهل لدِّمة إذا أظهروا شرب الخمر والمسكر ضربوا كما  
يُضرب<sup>(٧)</sup> المسلمون •

ويُدْرأ<sup>(٨)</sup> الحد بالثبته، ولا كفالة ولا شهادة على شهادة ولا  
كتاب قاض<sup>(٩)</sup> إلى قاض<sup>(١٠)</sup> ولا يمين في شيء من الحدود، ولا يجوز

(١) د : شرب •

(٢) ب : الخمر المسكر

(٣) ج و د : إذا سكر منه •

(٤) ب : عوقبة

(٥) ب : هو صف •

(٦) د : ضرب •

(٧) ج : يضربوا •

(٨) ب : يندك •

(٩) و (١٠) ب : قاضي •

حدّ ولا قود بتخويف ولا بتقرير يُجبس<sup>(١)</sup> ولا يُضرب .

ومن احتسعت عليه حدودُ ندى بالحدود التي دون القتل فيه ثم  
يُقتل ولا<sup>(٢)</sup> يقيم لرجل الحدّ على عده دون السلطان إلا أن يأذن  
له ذلك<sup>(٣)</sup> . والله أعلم وبالله التوفيق .

(١) ب - يحبس

(٢) ب : لا يقب .

(٣) ب : له السلطان ذلك .

## ذكر السارق والمخاربه

روينا عن أهل البيت صلوات الله عليهم أن السارق يقطع إذا سرق ما قيمته خمسة دنانير<sup>(١)</sup> فصاعداً من حرز إذا كان مما يحب إليه القطع ويُقطع اليد اليمنى من مفصل الأصابع ويُترك له<sup>(٢)</sup> الراحة والإبهام إذا سرق أول مرة، فإن عاد قطع رجله اليسرى من نصف القدم، وإن أخطأ<sup>(٣)</sup> القاصع فقطع يده اليسرى أو رجله اليمنى أكتفي بذلك، فإن سرق بعد ما قطعت يده ورجله حُلِد في السجن فإن سرق في السجن قتل، وإذا قطع حُسم بالسار<sup>(٤)</sup> لیسرع رؤوه ويؤمن عليه الثنف فإن مات فلا شيء فيه.

وترد لسرقة إلى أهلها وإب أثلف السارق ضمن، وإذا قطع لسارق نفى إلى بلد آخر<sup>(٥)</sup> غير البلد<sup>(٦)</sup> الذي قطع فيه، ولا يقطع الضيف إذا سرق من بيت من أضافه ولا الأخير ولا قطع في حلسة ولا زعارة<sup>(٧)</sup> معلنة.

(١) ب. سار

(٢) ب. دنانير مع ج و د : دينار

(٣) د. يترك . هـ.

هـ. ح : حطه .

(٥) ب. في سار

٦) ح. أخرى .

(٧) د. بلد .

(٨) د. دعارة .



ومن سرق من شيء له فيه سهم لم يُقَطع ولا قطع على حلال ولا حرار ولا في شيء فيه شهة، ومن نقب<sup>(١)</sup> أو فتح باباً ولم يخرج بشيء فلا قطع عليه حتى يخرج بالسرقة من حررها، ولا قطع في<sup>(٢)</sup> حمام ولا في عام<sup>(٣)</sup> سنة ولا قطع في شيء من الحجارة غير الجوهر، ولا قطع في ثمر ولا كثر<sup>(٤)</sup> ولا في طير<sup>(٥)</sup> ولا فيما سرق من المواضع المساحة<sup>(٦)</sup> التي تدخل بغير إذن كالحانات<sup>(٧)</sup> والحمامات والأرواح<sup>(٨)</sup> إلا أن يخرج السرقة منها من حرز، ولا قطع في سرقة الغنم من المرعى.

وإذا اعترف السارق بالسرقة مرتين قطع، ومن سرق فلم يقدر عليه حتى سرق مرة أخرى قطع بالسرقة الأولى وضمن الثانية ومن وجد في يده سرقة ولم يقر عليه بيّنة أنه سرق ولا أقر لم يُقَطع وتؤخذ السرقة من يده •

ولا يُقَطع الصبي إذا سرق حتى يسرق بعد أن يحتلم ولكن يؤدّب، ويُقَطع الباش إذا أخرج الكفن من القبر لأن القبر

(١) م : ثقب .

(٢) د : في حمام م .

(٣) ج . ولا في عام سنة م .

(٤) ج : الكثر . حماد المحتل أو مملوك .

(٥) ج : طير .

(٦) ب : ليارة .

(٧) ب : كالحانات ، د : كالحانات .

(٨) ب : الأرواح .

جرز ، وإدا<sup>(١)</sup> سرق العبد مال مولاه لم يُقَطَّع وإذا سرق مال غيره قطع .

وإذا سرق ولد مال والده والوالد مال ولده والزوجة مال زوجها والزوج مال زوجته والأخ مال أخيه لم يُقَطَّع .

ومن حارب المسلمين فقطع السبيل وأخاف الناس فأُتِيَ به الإمام كان فيه خيراً إن شاء قتله وإن شاء صلبه حياً حتى يموت وإن شاء قطع يده ورجله من خلاف ، وإن شاء نفاه من بلد إلى بلد يفعل به أي ذلك شاء إذا أحاف السبيل وحارب قتل أو لم يقتل أو أخذ مالا أو لم يأخذ إذا فعل ذلك في الطريق ، وإن تاب قبل أن يُقْتَدَر عليه عُفِيَ عنه . ولا يكون محاربة في الأمصار ومن فعل ذلك في المصر معنأ فهو زاعر ومن فعل مختمياً فهو محتلس يُكَلِّم ، وللمرء أن يدفع عن نفسه وماله إذا قدر وإن قُتل دون ذلك فهو شهيد وإن ترك ذلك فلا شيء عليه .

(١) ب وح ، من ، وإدا . اي : مال أخيه فلا قطع به .

## ذكر المرتدين والمبتدئين

روينا عن أهل بيت صلوات الله عليهم أن الزنديق يُسْتَتَاب<sup>(١)</sup> ويعرض عليه الاسلام ثلاثة أيام فإن تاب وإلا قُتِلَ ، ومن وُلِدَ في الاسلام ثم ترك دينه قُتِلَ ولا يُسْتَتَاب .

وإذا ارتدَّت<sup>(٢)</sup> المرأة لم تُقتل ولكن تُجَسَنُ حتى تموت ، والمملوك يُقتل والأمة يُضَيَّقُ عليها وتستخدم أشدَّ خدمة ولا تُكسى إلا ما يوارى عورتها ولا تُطعم إلا ما تقيم به<sup>(٣)</sup> أودده<sup>(٤)</sup> حتى تتوب<sup>(٥)</sup> أو تموت وكذلك أم الولد .

وإذا ارتد المرتد وهرب فما أحلف من مال فهو ميراث لورثته وإرتداده مكوته وتعتد امرأته وتزوّج وأولاده مسلمون .

وأَيُّ الوالدين أسلم فأولاده الأطفال مسلمون بإسلامه ، وساحر المسلمين يُقتل وساحر المشركين لا يُقتل لأن شركه أعظم من سحره .

(١) م : يستاب ، ج : يستتاب .

(٢) د : ارتدّت .

(٣) د : به كف .

(٤) ح : دمه .

(٥) م : حتى تموت ، ج : حتى تتوب .

## زَكْرُ الْغَضَبِ وَالتَّعَدِّي

رُوينا عن أهل البيت صلوات الله عليهم أنهم نهوا عن أخذ أموال بنير حقٍّ ومن أخذ مالا حراماً فلا توبة له إلا أن يتصل<sup>(١)</sup> منه ويردّه<sup>(٢)</sup> إلى أهله إن عرفهم وإن لم يعرفهم تصدَّق به .

ومن اغتصب أمة فأولدها فهي وولدها منها<sup>(٣)</sup> لمن اغتصب منه . وإن باعها المقتصب فأولدها المشتري ولا يعلم أنها مُقتَصَبَةٌ فاستحقها صاحبها أخذها وأخذ قيمة<sup>(٤)</sup> ولدها ورجع المشتري على الغاصب النائم منه بذلك وبشمن الأمة .

ومن اعتصب عبداً أو دابةً أو شاة<sup>(٥)</sup> ما كان فهلك عبده فليه غرم قيمته ، فإن زاد في يديه<sup>(٦)</sup> فهو لصاحبه وإن نقص فالغاصب ضامن لقيمة<sup>(٧)</sup> النقص ، فإن كان مما يُستأجر<sup>(٨)</sup> فالإجارة

(١) ب : يتصل .

(٢) ب : يردّ .

(٣) ب : عنها .

(٤) ب : قيمته .

(٥) ج و د : شيئاً .

(٦) ج : يده .

(٧) ب : لقيته .

(٨) ب : يتأجر .

لصاحبه ، ومن تعدى على شيء من الملاهي فكسره أو أراق خمرًا  
أو مسكرًا فلا ضمان عليه .

ومن خان رجلًا أو اغتصمه فقدر على ماله بعينه فله أخذه ولا  
يجل له أن يخونه ولا يفتصمه عوضاً من ماله .

## ذكر العارية

روينا عن أهل البيت صلوات الله عليهم أنَّ المستعير إن<sup>(١)</sup>  
ضمن العارية فهلك عندده فهو صامن حتى عليها أو لم يحن ولا<sup>(٢)</sup>  
شيء عليه إن لم يضمها إن هلك إلا أن<sup>(٣)</sup> " يحن عليها ، فإن حن  
عليها فهلك من جبايته ضمن ، والمستعير مؤتمن إن كان مأموناً ،  
ومن استعار دراهم أو دنانير وهلكت ضمها .

ومن استعار عارية فارتبها أو باعها فمرها أهاها أخذوها  
ورجع المشتري على من باعها منه بالثمن أو بما ارتبها فيه إن كانت  
رهاً .

(١) ب : أن مع .

(٢) ب : فلا .

(٣) ب : أن مع ، د : يحن عليه .

## ذكر الوديعه

روينا عن أهل البيت صلوات الله عليهم أنَّ الوديعه مؤداة<sup>(١)</sup> وأنه يجب على المستودع أن يحتفظ بالوديعه ويجرزها حيث تجرّز الودائع فإن هلك أو ضاعت عن غير جناية فلا ضمان عليه وإن حنى عليها أو تعدى ضمن ، فإن زعم<sup>(٢)</sup> أنَّ صاحبها أمره أن يدفعها إلى رجل وقال قد دفعته<sup>(٣)</sup> إليه فأنكر ذلك الرجل ورب الوديعه لم يقبل قوله<sup>(٤)</sup> إلا بيّنه وعليه غرمها بعد أن يستخلفها جميعاً ولا بأس بالسّاف من الوديعه إذا كان عنده<sup>(٥)</sup> ما يردّ .

ومن أودع طفلاً أو عبداً بغير إذن مولاه فلا ضمان عليه ، وإن أودع رجلان رجلاً وديعه وأمرأه أن لا يدفعها إلى أحدهما دون صاحبه فدفعها إلى أحدهما دون صاحبه فجاء الآخر فطلبها لم يكن له فيها قيام حق حتى يحضر صاحبه .

(١) ب : موعداة .

(٢) ج و د ، ادعى .

(٣) ب : دفعته ، د : قال دفعته

(٤) د : بقوله .

(٥) ب : عندما يردّ .

## (١١) ذكر النقطة

روينا عن أهل البيت صلوات الله عليهم أنه لا بأس بالنقاط  
 النقطة في غير الحرم لمن يعرف<sup>(١)</sup> بها. وعلى من التقط<sup>(٢)</sup> لقطة أن  
 يعرف بها سنة فإن جاء طالبها وإلا فإن شاء تصدق بها وإن شاء  
 جعلها في عرض ماله، فإن جاء طالبها ردّ عليه فإن كان بحضرة  
 الإمام جعلها في بيت ماله، وكرهوا أخذ ضوالّ الأبل خاصة.  
 ومن التقط لقطة نفسد إذا تركت<sup>(٣)</sup> تصدق بها أو أكلها، فإن  
 جاء طالبها فشاء أن يأخذها بها أخذه. واللقيط حرّ وإن أيسر وطلب  
 الذي رباه نفقته<sup>(٤)</sup> منه دفعها إليه.  
 ويجب ردّ الآبق على من أبق منه، ولا حمل لمن ردّه إلا أن  
 يكون قد جمل ذلك، والله أعلم.

(١) ج و د : النقطة واللقيط والآبق .

(٢) ب : يعرف . ج : لم يعرف .

(٣) ب : التقط .

(٤) ج : تركت .

(٥) ج : صفة .



## ذِكْرُ الْقِسْمَةِ وَالْبُنْيَانِ

رُويَ عن أهل البيت صلوات الله عليهم أن كل ما كان بين  
الشركاء مما يحتمل القسمة ولا يفسد إذا قسم وطالب الشركاء أو  
بعضهم قسمته إن ذلك يحب لهم، وإن كان مما يفسد إذا قسم ويدخل  
لضرر<sup>(١)</sup> عليهم أو على أحدهم بقسمتهم له يبيع وتقاسموا عنه، ولا  
بأس بقسمة الدار على أن يكون السفل لمعظم والعلو لمعظم،  
ويقوم سقف السفل وحيطان على صاحب السفل وسقف العلو  
وحيطان على صاحب العلو<sup>(٢)</sup>، وما كان في السفل فلصاحب السفل  
وما كان في العلو فلصاحب العلو، وسقف السفل أرض صاحب العلو،  
فإن اعتل من غير أن يجي<sup>(٣)</sup> عليه صاحب العلو كان على<sup>(٤)</sup> صاحب  
السفل إصلاحه<sup>(٥)</sup>؛ وكذلك الحيطان وكل ما يكون في السفل فعلى  
صاحب السفل إصلاحه لأنه ماله وعليه عمل صاحب العلو.

وإن كان الحدار بين رحلين فمقط كان عليهما بناؤه فإن امتنع  
من<sup>(٦)</sup> ذلك أحدهما بنى الآخر ولم يكن لمن أبي من البناء أن

(١) ب : الصور .

(٢) ج و د : من : وما كان . . . الى : فلصاحب السفل مف .

(٣) ب : يجي .

(٤) ب : على مف .

(٥) ج : إصلاحه .

(٦) ج : ذلك من .

(٧) ج : بناء .

ينتفع به حتى يؤدي نصف النفقة •

ولا يجوز لأحد أن يفتح في جداره كوة ينظر منها إلى عورة جاره ، فإن لم ينظر منها وكانت للضوء فلا يمسح<sup>(١)</sup> من ذلك وللآخر ن يني في داره جداراً إن شاء يسدها .

ولا يُمنع أحد أن يني في داره بناء يطيله وإن ستر جيرانه إذا كان في حقه ، ومن فتح<sup>(٢)</sup> باباً أو حفر بئراً في شارع في حائط أو بقره لم يُمنع من ذلك ، وإذا كان في رائفة<sup>(٣)</sup> لم يحزه ذلك إلا باذن أشراكه فيها ، ولا ينبغي لأحد أن يحول طريقاً سائلاً عن موضعه وإن كان لقوم بأعيانهم فرضوا بذلك جاز تحويله .

(١) ج : يمسح .

(٢) ب : فتح ، أ : مفتح .

(٣) د : رائفة .

## ذكر الشهادات

روى عن أهل البيت صلوات الله عليهم النهي عن شهادة الزور وأن شاهد الزور يُجَدَّد جُلداً ليس له وقت ويُطاف به ويُشهر ويضمن ما أتلف بشهادته ، وشهادة المؤمن العدل حائزة لكل من شهد له من قريب أو بعيد .

وشهادة المملوك العدل حائزة إلا لمواليه وفيما يعتق من أحله وإن شهد وقد عتق بما يسترق<sup>(١)</sup> من أجله جازت فيه شهادته ، وتجاوز شهادة الضبان في الدَّم مع القسامة<sup>(٢)</sup> ولا تجوز في غير ذلك حتى يلفوا .

ولا تجوز شهادة ظنين ولا ولد الزنا ولا شريك لشريك فيما هو بينهما وتجاوز شهادته له فيما ليس من شركتهما إذا كان عدلاً ، وكذلك التابع<sup>(٣)</sup> والأجير والمخادم .

ولا تجوز شهادة الخصم ولا الجار لنفسه<sup>(٤)</sup> ، ولا تجوز شهادة أهل الأهواء ، وإذا تاب القادف جازت شهادته .

(١) ب : يسترق .

(٢) ب : القسمة .

(٣) ج : البائع .

(٤) ج : الجار إلى نفسه ، د : الجار إلى نفسه .

وإذا ثبتت<sup>(١)</sup> شهادة الشاهد فيجرحه المشهود عليه أسقط إذا جاء بشهود عدول<sup>(٢)</sup> يجرحونه بوجه من وجوه المنكر والريبة أو بأي شيء لا يشبه أهل العدالة .

ومن صلى في مسجد جماعته<sup>(٣)</sup> وأظهر خيراً ولم يعلم منه سوء حارت شهادته إلا أن يأتي من يجرحه ، وشهادة المسلم تجوز على أهل الشرك ولا تجوز شهادة المشركين<sup>(٤)</sup> على المسلمين إلا في الوصية في السفر إذا لم يجد<sup>(٥)</sup> غيرهم ويستخلف وشهادة بعضهم على بعض حائزة إذا كانوا عندهم في حال من تجوز شهادته . وإذا أشهد الكافر في حال<sup>(٦)</sup> كفره أو الصغير في حال<sup>(٧)</sup> صغره على شهادة<sup>(٨)</sup> فأسلم الكافر أو كبر الصغير حارت شهادتهما إلا أن تكون قد رُدَّت قبل ذلك .

وشهادة النساء تجوز في النكاح وفي الأموال ولا تجوز في الطلاق ولا في الحدود . وإذا شهد ثلاثة رجال وإمرأتان في الزنا رجم ، وإن كانا رجلين وأربع نسوة<sup>(٩)</sup> لم تجز شهادتهم .

(١) ب . ث . ج : ثبت .

(٢) ب . ث . ج : عدل وعن جرحة واحد .

(٣) ب . ث . ج : جمعة .

(٤) ب : المشرك .

(٥) ب . ث . ج : يوجد .

(٦) ج : حال مف .

(٧) د . حال مف .

(٨) ب : شهادته .

(٩) د : نسوان .

وتجوز شهادة النساء في الاستهلال والعطاس<sup>(١)</sup> وتجوز شهادة القابلة وحدها إذا كانت<sup>(٢)</sup> عدلة ، ولا تجوز شهادة النساء في الهلال وتجوز شهادتهن<sup>(٣)</sup> في العدة والنفاس وفيما لا يطلع عليه الرجال من النساء .

ولا تجوز شهادة على<sup>(٤)</sup> شهادة في حد ولا تجوز شهادة الرجل الواحد إلا شهادة<sup>(٥)</sup> الرجلين ، وإذا اختلف الشهود في الطلاق لم تجز شهادتهم وإذا اختلفوا في المهر حلفت المرأة مع الواحد إذا ادّعت<sup>(٦)</sup> قوله ولا يشهد على الخط<sup>(٧)</sup> إلا أن يثبت الشهادة .

وإذا أشهد الشهود ثم استقالوا<sup>(٨)</sup> قل الحكم أقبِلوا وإن استقالوا بعد الحكم لم يُقالوا ، وإن رجعوا عن الشهادة قبل الحكم لم يُقبض<sup>(٩)</sup> بشي . وإن رجعوا بعد الحكم ضموا ما أتلّفوا . ومن دُعي إلى شهادة لم ينسغ له أن<sup>(١٠)</sup> يمتنع ، وإن شهد قبل أن يبلغ لم ينسغ له أن يتخلف .

وإن سمع قوماً يتحاسبون أو يتكلمون ولم يشهدوه فأنه

(١) ج : استهلال العطاس . د : الاستهلال العطاس ( العطاس اصطلاح الصبح )

(٢) ج : كاذب .

(٣) ب : شهادتهم .

(٤) ب : على شهادة مع .

(٥) ب : شهادة .

(٦) ج : دعت .

(٧) د : الخط .

(٨) ب : استقالوا الشهادة . ج : من : قبل الحكم . . . الى : استقالوا مع .

(٩) ب : قبض .

(١٠) ج : من : أن ينسغ . . . الى : لم ينسغ له مع .

بعضهم تأدية الشهادة<sup>(١)</sup> على ما سمع فهو بالخيار إن شاء شهد وإن شاء<sup>(٢)</sup> لم يشهد ، وتجوز الشهادة على السماع في الموت والحس والنسب والحيازات<sup>(٣)</sup> القديمة التي قد عُرفت في أيدي أربابها وتطاول الزمان بها .

---

(١) ج : الشهادات

(٢) ب : إن شاء مع

(٣) ج . اختاباه (كذا)

## ذكر الدعوى والبينات<sup>(١)</sup>

روينا عن أهل البيت صلى الله عليه وسلم أن حكم الحاكم لا يحل حراماً ومن حكم له بغير حقه فلا يسعه أخذه، والحكم بالظاهر وليتة في الأموال على المدعى واليمين على المدعى عليه ولا يمين بغير الله عز وجل .

وإذا أراد المدعى عليه اليمين على المدعى<sup>(٢)</sup> فحلف قضي به بحقه بدعواه وإن أبى من اليمين لم يقض له حتى يحلف . وإذا شهدت البينة فسأل المدعى عليه يمين الطالب أن<sup>(٣)</sup> " حقه ثلث كما شهدت به البينة وأنه لحق<sup>(٤)</sup> " واجب له<sup>(٥)</sup> ذلك ، وإن لم يسأل ذلك عرفه الحاكم أن ذلك يجب له ؛ فإن لم يسأل اليمين لم يحلف له إلا أن يكون طفلاً أو غائباً فاقاضي<sup>(٦)</sup> يحلف المدعى<sup>(٧)</sup> مع ستة ثم يقضي له بحقه . فإذا حلف المدعى عليه ثم جاء المدعى<sup>(٨)</sup> عليه بدنة عدول

(١) في الأصل : والبيان ج : البينات

(٢) د : المدعى عليه .

(٣) ب : أنه .

(٤) ب : أحق .

(٥) د : كان له

(٦) ج : فإن القاضي

(٧) د : المدعى عليه .

(٨) ب : عليه مع ج : عليه بدنة .

قُضِيَ له بحقه ولم يُنظر إلى عَيْنِ المدَّعى عليه، ويُقضى بالشَّاهد الواحد مع عَيْنِ الطَّالِبِ في الأموال خاصَّةً .

وإذا تكافأت البَيِّنَات في الشيء الواحد والشيء في يد أحد الخصمين أو في أيديهما أو ليس في يد أحد منها وكالت الشهادة واحدة أحلياً، فإن حلفاً كلاهما أقرع<sup>(١)</sup> بينهما فأَيُّهما قُرِعَ<sup>(٢)</sup> كان له. وإن لم يحلف أحدهما كان الشيء لمن حلف، وإن شهدت بَيِّنَةُ أحدهما أنَّ أصل الشيء له أو يملكه متاجراً عنده وشهدت "بَيِّنَةُ الآخر أنه له ولم يثبت الأصل فالشيء لصاحب الأصل .

والحكم بالقرعة ثابت في الأموال وغير الأموال، ومن أقرَّ بالعبودية فهو عبد فإن ادَّعى بعد ذلك بالحرية لم يُقبل قوله إلا ببَيِّنَةٍ، وإن لم يقرَّ فادَّعى مدَّع<sup>(٣)</sup> في رقه هو<sup>(٤)</sup> وهو يقول أنه حرَّ كان على من ادَّعى رقه البَيِّنَةُ .

ومن قَضَ من رجل دراهم فماد إليه فقال وحدثها<sup>(٥)</sup> رديئة كان على المعطي اليمين أنه ما أعطاه إلا جيِّداً إذا أنكر أنها<sup>(٦)</sup> دراهمه وأنه ما يعم آتيا دراهمه فإن أبي أن يحلف كان عليه بدلها

(١) ب : قرعا .

(٢) ب : يجرع .

(٣) ب : وح : شهد .

(٤) مدعى .

(٥) ب : هو مف .

(٦) ح : وحدثها

(٧) ب : أضاف



أو<sup>(١)</sup> يحلف الذي هي<sup>(٢)</sup> في يديه أنها دراهم التي أخذ منه بعينها  
إن أراد أن يحلفه •

وإذا تنازع الرجل والمرأة أو ورثتهما في متاع البيت وليس  
بينهما بينة حلفا<sup>(٣)</sup> فنز كل عن اليمين استحق صاحبه ما ادّعا<sup>(٤)</sup>  
إذا حلف عليه ، وإن حلفا جميعا كان للرجل<sup>(٥)</sup> ما يُعرف للرجال  
وللمرأة ما يُعرف للنساء •

وإذا وقع الحر والعبد والمشرک على امرأة في طهر فادّعوا الولد  
تقارعوا<sup>(٦)</sup> عليه • ومن أرسل مع رجل دراهم إلى رجل فقال قد  
دفعتها<sup>(٧)</sup> إليه وأنكر ذلك الرجل لم يُقبل قوله إلا بينة ، فإن قال<sup>(٨)</sup>  
تصدق بها فقال قد تصدقت بها فالقول قوله مع يمينه<sup>(٩)</sup> إذا اتهمه ،  
والله أعلم •

(١) د : ويحلف •

(٢) ح : من : هي ... إلى : التي مف : د : دراهمه التي •

(٣) ب : حلف •

(٤) ب : مال ادّعا •

(٥) ج : الرجل : د : الرجل

(٦) ب : تقارعوا •

(٧) ج : دفعنها •

(٨) د : قال له •

(٩) ب : اليمين •

## آداب القضاة

رُوي عن أهل بيت صلوات الله عليهم أنه لا ينبغي لأحد أن يسأل القضاة ولا يتمرض<sup>(١)</sup> له ولا يقبله من إمام جور ولا يسمعه ردّه إذا دعاه إليه إمام عدل إذا كان عالماً بالقضاء، قال جهل ذلك أطلعه على ما عده ثم صار إلى ما يأمره به.

ولا بأس باستقصاء الشك إذا كان فقيهاً ولا ينبغي أن يستقصي أهل الخلاف ولا يختصم إبيهم ومن جار متعمداً<sup>(٢)</sup> أو مخطئاً فهو في النار، ومن قضى بالحق وعمل به فهو في الجنة.

ويُنزل الخائن والمرثي أشدَّ عزلة ويُفَرِّمان ما صار إبيهما من أموال الناس ظلماً، وما قضى به فلا مذاكرة عليهما<sup>(٣)</sup> فيه.

وينبغي للقاضي أن يعدل بين الخصمين في تلحظه وتصوره وإستماعه وهواه ولا يتكلم حتى يسمع قولهما ولا يقضي وهو غضبان ولا حائض ولا ناعس، ولا بأس بأن يقضي بالمسجد<sup>(٤)</sup> ولا يقيم فيه

(١) ب: يمرض

(٢) ب: عاملاً

(٣) ب: متعمداً

(٤) ب: عليه

(٥) ج: صرّح

(٦) د: في المسجد

حدًا ، وينبغي له الوقار والتثنت والنظر في أحوال من يستعين به  
ويقرب منه وأن يظلف<sup>(١)</sup> نفسه عن مخالطة الشوكة ومباشرة البيع  
والشراء<sup>(٢)</sup> بنفسه ، ويؤلي ذلك من يشق<sup>(٣)</sup> بدينه وأمانته ويحذره  
أن يفتن أحدًا أو<sup>(٤)</sup> يتغابن ، وبقضي كتاب الله عز وجل فالم يجد في  
كتاب الله طاهرًا التمسه في الثأث<sup>(٥)</sup> عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وعن<sup>(٦)</sup> الأئمة من ولده . فإن لم يكن له<sup>(٧)</sup> علم ذلك ولم  
يجده رد ذلك إلى إمامه وسأله<sup>(٨)</sup> عنه ، ولا يقضي برأي ولا  
استحسان ولا قياس ولا يقل شعاعة<sup>(٩)</sup> ولا يضيف<sup>(١٠)</sup> حصمًا  
دون خصمه ولا يخلو معه دونه ولا يلقيه حجة ولا يعيبه ولا يميل  
في شيء من الأشياء إليه فإن قضى بقضية فتبين له بعد ذلك أنها<sup>(١١)</sup>  
مخالفة الحق نقضها وقضى بالحق وكذلك يفعل فيما<sup>(١٢)</sup> رُفع إليه من  
قضايا غيره إذا خالفت الأئمة والكتاب والسنة .

(١) ب : ينظف ( طلب نفسه عن شيء أي منه ) .

(٢) ح و د - الشراء

(٣) د : يشق

(٤) ح : ويتغابن

(٥) ب : في الثأث مف

(٦) ج : وعن الأئمة من ولده مف .

(٧) ج : له مف ، د : مدد .

(٨) ب : يسأله

(٩) ج : شعاعته

(١٠) د : يصيق .

(١١) ب : أنه

(١٢) ج : يفعل إمام .

وما كان من قضايا أهل النفي في زمانهم على مذاهبهم لم  
يتعرض<sup>(١)</sup> له وإن حالف حكمه ؛ ولا ينبغي له أن يحكم حتى  
يستنفذ<sup>(٢)</sup> حجب المحكوم عليه •

ولا بأس بالجراية على القاضي من بيت المال وإن وجد سعة  
فالكف عن ذلك أحسن له، وينبغي له أن يتفقد<sup>(٣)</sup> أسواق المسلمين  
ومكائيلهم وموازينهم ويولي ذلك من يثق به ، ولا يجبس في تهمة  
إلا في دم ويضرب بالدرّة<sup>(٤)</sup> في العرية والتعزير والأدب وإذا وقعت  
الحدود ضرب بالسوط ، ولا يجبس معصرا في دين ومن لد<sup>(٥)</sup> وكان  
موسرا حبسه وإن تآدى لدهه باع عليه وقضى ديه<sup>(٦)</sup> عنه .

ولا يقبل كتاب قاض في حدود<sup>(٧)</sup> ولا في طلاق ولا شهادة  
على<sup>(٨)</sup> شهادة في ذلك ولا يأخذ فيه كفيلا وينفذ قضاء القاضي قبله ،  
ولا يكلف<sup>(٩)</sup> للدّعي بيان دعواه فيه ولا يقبل كتاب قاض إلا  
أن يشهد عليه من يثق به ، وما كان في ديوان القاضي قلبه من رنة  
لم<sup>(١٠)</sup> ينفذ الحكم بها ، وإذا<sup>(١١)</sup> أنكر الخصم الشهادة حلفه فإن حلف

(١) ب : يتعرض

(٢) ب : حجبته .

(٣) ج : يفتد .

(٤) ج : باله ( كذا )

(٥) ب : لد ، ج : ولد

(٦) د : عنه ديه .

(٧) د : حد ولا طلاق .

(٨) ج : على شهادة مع .

(٩) ب : يكفل .

(١٠) ج : ثم ينفذ .

(١١) ج و د : اذا ع

أنها لم تقع عليه سأل الطالب إحضار البينة بمحضر الخصم وبغير<sup>(١)</sup>  
محضره ، وتقبل<sup>(٢)</sup> الوكالة ويقضي على المائب ويجعله على حجته إذا  
قدم ، ويقضي بين أهل الكتاب إذا تخاصموا إليه بكتاب<sup>(٣)</sup> الله  
تعالى •

ثم الجزء الثاني  
وبه تمام الكتاب

(١) ج : غيره .

(٢) د : وتقبل الوكالة مف .

(٣) د . بحكم الله عز وجل ذكره وتارك اسمه

تمّ طبع هذا الكتاب في المطبعة  
الكاثوليكية ، بروكسل ، في ثلاثين  
من شهر تشرين الاول سنة ١٩٥٧

# فهریات

صفحة	سطر	محل	مواضع
X	٢	سدى	سدى
١٠	٢٠	٤٨	١٨١ ب .
١٣	٥	«وصلاً» (١) إيا	يوصلاً (١)
١٣	١٢	سـ و واحدث	سـ و ج أو عذب
١٦	٢٣	ص ١٤٢	ص ١٤٣
١٧	٢١	ص ١٤٢	ص ١٤٥
٢٣	١١	سـهـ	سـهـ
٢٣	١٣	ويزم	ويزم
٢٣	٢٤	ص ١٨٢ . . . ص ١٨٧	ص ١٨١ . . . ص ١٨٣
٢٤	٦	وأفضل	وأفضل
٢٤	١٢	يخص	يخص
٢٤	١٨	ص ١٨١	ص ١٨٧
٢٤	٢٠	نص	نص . . . قب دعائم ص ١٩٥ و روافد
			عن حنظل بن محمد (ص)
٢٥	١٨	مجددية قب دعائم . . . الخ	مجددية .
٢٥	٢٣	( اللاتية واللاتية )	( اللاتية واللاتية )
٢٦	١٣	يا ليد	باليد
٢٧	٢٣	(٦)	(٦) ب :
٢٨	١٤	ومن شك	ومن شك
٢٨	١٩	ص ٢٢١	ص ٢٢١ قب دعائم ص ٢٢٤
٢٩	٢٠	مفـ قب دعائم . . . الخ	مفـ .
٣١	٣	وحد السـر	وحد سـر
٣١	٢٣	ص ٢٢٤	ص ٢٢٤
٣٢	٧	ذكر صلوة الاستسقاء	ذكر صلوة الاستسقاء

صفحہ	طر	حصہ	صواب
۲۲	۱۲	د : اشیہ	د : اشیہ* قب دعائم ص ۲۴۳
۲۱	۱۶	اوتر* قب دعائم ص ۲۴۳** قب د-م	اوتر** قب دعائم ص ۲۴۱
۲۱	۲۲	(۹) و ب :	(۹) ب
۲۵	۲۱	(۵) و	(۵) ب : الآخرة مف
۲۵	۲۲	(۹) ب : الآخرة مف	(۹) ب الآخرة مف
۲۶	۹	۱۱ - من سریم* قب د-م ص ۲۵۷	۱ - سر سریم* قب د-م ص ۲۵۷
۲۷	۱۸	ص ۳۷۳	ص ۲۷۲
۲۸	۱	ولا بأس	ولا بأس*
۳۰	۱	بسم الله (۱)	بسم الله
۳۰	۲	وعلى	و(۱) على
۳۰	۱۰	(۱۱) ب ومع	(۱۱) ب : ومع
۳۰	۱۲	** قب دعائم وجد ص ۲۹۲	** قب دعائم ص ۲۹۲
۳۲	۵	ولا*	ولا
۳۲	۲۳	ص ۳۰۶	ص ۳۰۲
۳۳	۱۰	بایع	بایع
۳۳	۱۸	(۳) ب حولی	(۳) ب حولی* قب دعائم ص ۳۰۴
۳۳	۲۱	(۹) ج : ثلث مف .	(۹) ج : ثلث مف . ** قب دعائم ص ۳۰۴
۳۴	۱۶-۱۷	* قب دعائم ص ۳۰۳** قب الخ	* قب دعائم ص ۳۰۴
۳۵	۶	وحرم**	وحرم
۳۵	۱۷	* قب دعائم ص ۳۰۷** قب الخ	* قب دعائم ص ۳۰۸
۳۷	۱۸	(۳) ج : ثلث .	(۳) ج : ثلث . قب دعائم ص ۳۲۸
۳۸	۱۹	(۲) ج و د : و* قب الخ	(۲) ج و د : و .
۳۹	۱۳	ص ۳۴۰	ص ۳۴۱
۳۹	۱۵	(۲) من شاء مف	(۲) ج : من شاء مف* قب دعائم ص ۳۵۱
۵۰	۱	قرن	قرن



صواب	خطأ	مسطر	دفعه
(١١) (٣) ج و د . الا	١١ - (٣) ج و د . وارء كند	١٤	٥٠
و فرس . نل عبد الطائف	و قرن نل عبد الطائف قـب دعائم .	١٦	٥٠
فلا شي . عليها	فلا شي . عـبـد	١٢	٥١
عـبـد اصـاب	قائـب اصـاب	١٢	٥٣
ص ٣٦٤	ص ٣٦٢	١٧	٥٤
و ان قـل	و ان قـل	٣	٥٥
٣ جمع العظـه و هي درجـه	(٣) جمع العظـه و هي دويـه	١٦	٥٥
والسـه اـن	والسـه اـن	١٣	٥٧
(٢) ج و د : تلك مفـ . عـبـد دعائم	(٢) ج و د : تلك مفـ .	١٩	٥٧
ص ٣٧٠			
(١) ب : طوافـه .	(١) ب : طوافـه قـب . . . الخ	١٥	٥٨
ولا عـتـفـه	ولا عـتـفـه	١٥	٥٩
(٢) ج : شهر . عـبـد دعائم ص ٣٧٤	(٢) ج : شهر .	٢١	٥٩
(٢) د . دى اـجـع كـمـ	٢ د . دى اـجـع كـمـ و لـ	١٧	٦٠
وأفـصـل	وأفـصـل	٤	٦١
وكل عـبـد	وكل عـبـد	٩	٦١
الروايـه	الروايـه	٢١ و ٢٠	٦١
ومن أفـاض	ومن أفـاض	٢	٦٢
وأفـصـل عـبـد	وأفـصـل عـبـد	١٦	٦٢
الروايـه	الروايـه	٢٠	٦٢
(٢) ب : اثـاث . عـبـد دعائم ص ٣٧٤	(٢) ب : اثـاث .	٢٤	٦٢
الموحـي	الموحـي عـبـد	١	٦٣
و يطوف طواف عـبـد السـاء	و يطوف طواف القـاء	٩	٦٣
الطواف قـب دعائم :	الطواف قـب عـبـد عـبـد	٢٢	٦٣
الموحـي عـبـد	الموحـي عـبـد	٢٣	٦٣
و يبيـن لـ يـكـون	و يبيـن لـ يـكـون	٧	٦٤
ص ٣٩٤	ص ٣٩٧	٢١	٦٤
(٥) ج : المـصـود	(٥) ج : المـصـود	٢٢	٦٥
ولا بأس اـن	ولا بأس عـبـد اـن	٧	٦٦

صفحة	سطر	خطاً	صواب
٦١	٣٠	حرره* . ق٢ . الخ	أحرره* ق٢ دعائم ص ٣٩٦-٣٩٧
٦٩	٢	واصرار من الرجف	والعزم من الرجف
٦٩	٥	إذا أقر من	إذا قر من
٧٠	٢٤	المسلمون ق٢ دعائم ص*	المسلمون ق٢ دعائم ص
٧٤	٢٢	ص ٤٥٣	ص ٤٥٢
٧٨	٢	الغن*	الغن
٨٢	١٤	(٢) غرور	(٢) ج . غرور
٨٢	١٨	(٦) د م ج . مكيل	٦ ج . مكيل
٨٨	١٠	بهر منعه	بهر منعه
٨٨	١٢	(٦) بخره	(٦) ج . بخره
٩١	٢٥	ج يكر	ج . يكر
٩٢	٧	بيته	بيته
٩٦	١	منه <sup>٢</sup> وأحد حيا	بيته وأحد حيا
٩٩	٣	وي التويد	وي التويد
١٠٨	١٨	(٦) تراصيا	(٦) د : تراصيا
١٠٩	٨	ومن تزوج امرأة ثاني	ومن تزوج امرأة ثاني
١١	٢	حاجه <sup>٢</sup> ولا ر لا د منه	حاجه أو د <sup>٢</sup> لا د منه
١١١	٧	بين المرأة	بين المرأة
١٢٤	٩	إا	إا
١٢٧	١٨	من*	من
١٤٣	٧	الباضعة	الباضعة
١٤٣	١٤	فواش	فواش
١٤٤	١٢	صغار	صغار
١٤٥	١٩	من*	من
١٤٩	٢٨	الكثير حصار	الكثير حصار
١٥٦	١٢	النقطة	النقطة
١٥٧	١٥	المضوار	المضوار
١٥٨	٤	ن	أن
١٦٦	١٨	صره	صره
١٦٨	١٣	يشق به <sup>٢</sup> وما	يشق به وما



## ERRATA ET CORRIGENDA

page	ligne	<i>lire</i>	<i>au lieu de</i>
XIII	5	s'est caché et a laissé un fils	se serait caché et aurait laissé un fils
	33	Rayy	Rayyī
XXXVII	29	comme il le dit	comme il dit
	32	en aucun cas il n'est cité d'imām. .	en aucun cas n'est cité un imām ..
	33	Ja'far al-Şādiq, fait	Ja'far al-Şādiq. Fait

sont de longueurs très inégales. La plus longue est celle qui traite du *hajj*, et couvre environ 24 pages dans la copie de Mr. Fyzee.

L'*Iqtisār*, comme d'autres ouvrages similaires, a été écrit dans un style simple ordinaire et prosaïque. L'auteur n'a pas cherché à l'embellir inutilement (pas même dans sa courte préface). Son principal mérite est sa brièveté qui va de pair avec son caractère exhaustif. Aucun point juridique important n'a été omis et pourtant l'ouvrage entier ne couvre qu'environ 180 pages dans la plupart des manuscrits. C'est sans aucun doute un ouvrage remarquable et qui soutient favorablement la comparaison avec les autres courts ouvrages de jurisprudence musulmane comme le *sharā'ī' al-lām* de Ja'far al-Hilli. Il n'est donc pas étonnant qu'il ait toujours été populaire parmi les Ismaéliens du monde entier et soit considéré comme l'un des plus sérieux ouvrages du Qaḍī Nu'mān.

Il aurait été intéressant de faire une étude comparative entre le système ismaélien et les autres systèmes de jurisprudence musulmane, mais c'est à peine possible dans l'espace limité dont je dispose. On peut tout de même dire brièvement que, tandis qu'il n'y a pas de différence majeure entre les dogmes des Ismaéliens et ceux des autres sectes musulmanes en ce qui concerne les *'ahādāt* (obligations religieuses prescrites), le droit concernant les *mu'amalat* (transactions, comme le mariage, le divorce et l'héritage), diffère totalement de la loi sunnite correspondante et même de celle des Douctimaires. Une étude comparative et critique des différents systèmes de législation musulmane peut aussi bien former le sujet d'un ouvrage indépendant.

---

à l'affirmation selon laquelle les *Do'ā'im* sont un ouvrage de jurisprudence douctimare.

- 10) *al-Nikāh* (le mariage)
- 11) *al-Ṭalāq* (le divorce)
- 19) *al-'Itq* (l'affranchissement)
- 13) *al-'Aṭyā* (les dons)
- 14) *al-Waṣāyā* (les legs)
- 15) *al-Farā'iq* (l'héritage)
- 16) *al-Diyāt* (les pénalités)
- 17) *al-Ḥudūd* (les punitions)
- 18) *al-Surrāq wa'l-Muḥārribin* (les voleurs et les pillards)
- 19) *al-Murtaddin wa'l-Mulhidin* (les renégats et les hérétiques)
- 20) *al-Ghaṣb wa'l-Ta'addi* (l'usurpation et la transgression)
- 21) *al-'Ariya* (le prêt)
- 22) *al-Waḍ'ʿa* (le dépôt)
- 23) *al-Luqṣa* (les objets trouvés)
- 24) *al-Qisma wa'l-Bunyan* (le partage et la propriété)
- 25) *al-Shahādāt* (le témoignage)
- 26) *al-Da'wa wa'l-Bayān* (la revendication légitime et la déclaration)
- 27) *Adab al-Quḍāt* (les règlements pour les qāḍīs).

Tous ces paragraphes, sauf les n<sup>os</sup> 8 et 22, se trouvent aussi dans les *Da'ā'im* (1). Dans les deux parties chaque section est dénommée *dhikr* et non *bāb*, comme dans la plupart des ouvrages de jurisprudence, et commence par les mots «*ruwānā* (2) 'an *Ahl al-Bait*», (cela nous a été rapporté par les gens de la Maison), mais l'auteur ne mentionne pas spécifiquement le nom de l'autorité (3). Les sections

(1) Cf. Introduction de Fyzer aux *Da'ā'im* (Le Caire, 1951), p. 2.

(2) Avec un juste respect pour ce que mon savant ami Mr. Fyzer a dit dans son introduction (*op. cit.*), je préfère la lecture *ruwānā* (*mukhaṣṣaf*) parce qu'elle est plus simple et a été acceptée communément, comme il dit, par les shaikhs ismaéliens.

(3) J'ai identifié la plupart des autorités dans les notes au bas de page en comparant avec les *Da'ā'im*. Il est intéressant de noter qu'en aucun cas n'est cité un imām postérieur à l'imām Ja'far al-Šādiq. Fait qui donne de la vraisemblance

lequel des deux ouvrages précède l'autre, l'un d'eux est de toute évidence basé sur l'autre. Comme les *Da'ā'im* ou plutôt comme la plupart des autres ouvrages de jurisprudence, l'*Iqtisār* est divisé en deux parties à peu près égales (1). La première partie consiste en problèmes juridiques ayant trait aux *'Ibādāt* (obligations rituelles ou religieuses) tandis que la seconde traite de *mu'āmalāt* (transactions). Les sujets débattus dans la première partie sont les sept suivants

- 1) *al-Ṭahārat* (la pureté rituelle)
- 2) *al-Ṣalāt* (la prière)
- 3) *al-Ḍand'iz* (les funérailles)
- 4) *al-Zakāt* (les devoir de charité)
- 5) *al-Ṣaum* (le jeûne)
- 6) *al-Ḥajj* (le pèlerinage de la Mekke)
- 7) *al-Jihād* (la guerre sainte)

On remarquera que ces divisions correspondent exactement à celles du premier volume des *Da'ā'im* à l'exception du chapitre supplémentaire sur l'*Imān* (foi, ajouté aux *Da'ā'im*, et auquel nous avons fait allusion plus haut

La seconde partie de l'*Iqtisār* comprend les 27 parties suivantes

- 1) *al-Buyū'* (les ventes-transactions)
- 2) *al-Aimān wa l-Nudhūr* (les serments et les vœux)
- 3) *al-Aṣ'ima* (les aliments)
- 4) *al-Āshribā* (les boissons)
- 5) *al-Ṭibb* (la médecine)
- 6) *al-Libās wa'l-Ṭib* (le costume et le parfum)
- 7) *al-Ṣaid* (la chasse)
- 8) *al-Dhabā'ih* (les animaux égorgés)
- 9) *al-Dahāyā wa-l-'Aqā'iq* (les sacrifices et les offrandes des che-  
veux)

(1) Dans la copie de Monsieur A. Fyzee les deux parties occupent respectivement 87 et 89 pages.

suyant « Aussi nous avons jugé opportun (que Dieu nous guide) de composer un ouvrage complet mais court, facile à conserver <sup>(1)</sup> et qui constitue une source accessible, en sorte que les brèves traditions qu'il contient rendent de longs développements inutiles et que nous puissions nous borner à ce que les Imams de la famille du Prophète (que la paix soit euz) nous ont transmis sur tous les piliers (da'ā'im) de l'Islam la question de ce qui est légitime et illégitime, les jugements et les conclusions (sur cette question) au sujet desquels les narrateurs sont en désaccord avec eux (les imāms), car on nous a relaté qu'Abū Ja'far Muhammad b. 'Alī a dit « L'Islām est basé sur 7 piliers (da'ā'im) à savoir *wilāyat* . . . , *taharat*, *salat*, *ṣawm*, *hajj* et *jihād* » Ce sont les piliers de l'Islām, que, si Dieu veut, nous mentionnerons après l'Imān sans lequel Dieu n'accepte aucun acte de dévotion » (2). On voit que dans ce passage les *Da'ā'im al-Islām* ne sont pas mentionnées comme le titre de l'ouvrage composé par l'auteur. Étant donné tout cela, je suis presque tenté de penser que l'*Iḥḥār* est identique aux *Da'ā'im* et qu'à l'origine le titre complet de l'ouvrage était *كتاب الإحصاء عن دعائم الإسلام وذكر حلال وأحكام وأحكام* (3). Mais ce n'est qu'une supposition qui peut facilement s'avérer juste ou fautive par la comparaison des deux ouvrages à condition, bien entendu, que l'on dispose d'une copie de l'*Iḥḥār*.

En tout cas, l'étroite parenté entre les *Da'ā'im* et l'*Iḥḥār* est trop évidente pour laisser place au doute. Les références aux *Da'ā'im* que j'ai données dans les notes en bas de page, montrent clairement que les deux ouvrages ont beaucoup de points communs, et bien qu'il ne soit pas possible, pour le moment du moins, de déterminer

(1) ou apprendre par cœur (*ḥifẓuhū*).

(2) *Da'ā'im*, éd. Fyzee, vol. 1, p. 2 du texte.

(3) Contre ceci il y a naturellement le fait que dans les premières sources, comme *Rāḥat al-'Aql*, *Sira*, *Zahr al-Mu'ānī*, *Rauḍat al-Jannāt*, *al-Mustadrak*, etc. le nom donné est *Da'ā'im al-Islām*, etc. Cf. FYZEE. op. cit., pp. 24-25.



plutôt étrange, étant donné que l'*Iqtisâr* ressemble de façon frappante aux *Da'â'im* dans son plan général et sa composition et se base pratiquement sur les mêmes traditions. En fait, c'est le résumé de ce qui a été dit dans les plus gros ouvrages, sans la discussion préliminaire sur la distinction entre l'*Imân* et l'*Islâm*, l'excellence des imams et leurs legs aux croyants, l'importance de l'affection portée à la famille du Prophète, la signification du savoir et le rang élevé des érudits, etc. (1) Il est encore plus remarquable que dans sa préface des *Da'â'im*, (2) l'auteur néglige de mentionner l'*Idâh*, l'*Ikhbâr* et l'*Iqtisâr*. Si l'on relie ces deux faits significatifs, on arrive inévitablement à la conclusion que tandis que l'*Idâh*, l'*Ikhbâr* et l'*Iqtisâr* sont classés par séries parallèles et apparentées, les *Da'â'im* sont un ouvrage indépendant, ce qui est évidemment difficile à accepter eu égard à ce que nous avons dit plus haut. On peut expliquer cette apparente contradiction en supposant que les *Da'â'im* sont un ouvrage plus récent et que l'auteur le composa après avoir écrit les trois autres ouvrages. Dans ce cas, les *Da'â'im* seraient un développement de l'*Iqtisâr*, plutôt que l'*Iqtisâr* un abrégé des *Da'â'im* (3).

Ou bien est-il possible que les *Da'â'im* et l'*Ikhbâr* soient une seule et même œuvre? Fyzee dit qu'on a conservé l'*Ikhbâr* mais qu'il n'en a jamais vu aucune copie (4). Si l'on suppose que les deux ouvrages sont identiques une bonne partie des difficultés disparaît. Dans ce cas, je ferai remarquer que dans la préface des *Da'â'im*, l'auteur ne dit pas spécifiquement, comme il l'a fait dans le cas des trois ouvrages dont nous avons déjà parlé, qu'il l'appelle les «*Da'â'im al-Islâm*». Le passage dans lequel apparaît cette expression est le

(1) *Da'â'im*, édit. Fyzee, vol. I, pp. 3-103.

(2) Voir plus bas.

(3) En fait comme on l'a dit plus haut, on croit aussi qu'un autre ouvrage, *Mukhtasir al-Âthâr* ou *Iktisâr al-Âthâr* connu aussi sous le titre de *Kitâb al-Dînâr*, est aussi considéré comme un abrégé des *Da'â'im*. Cf. FYZEE, *op. cit.*, p. 25.

(4) *Ibid.*, p. 19.

### III. LE KITÂB AL-IQTISÂR

Ce petit mais très important ouvrage de jurisprudence, qui a toujours joui d'une popularité comparable seulement à celle des *Da'â'im*, a été entièrement conservé et de nombreuses et excellentes copies manuscrites en existent dans différentes collections privées. Dans la courte introduction qui précède l'ouvrage, l'auteur dit qu'il écrivit d'abord un vaste ouvrage détaillé contenant toutes les traditions qu'il jugeait authentiques, c'est le *Kitâb al-Idâh*. L'ouvrage comprenait presque trois mille feuillets (1) et l'auteur avait l'idée de l'éclaircir davantage et de l'amplifier afin qu'il renferme « tout ce qui avait été révélé et trouvé ». De l'*Idâh* il tira alors un plus petit volume de 300 feuillets environ (2), qui contient toutes les questions de droit sur lesquelles les narrateurs (*ruwât*) étaient d'accord ou en discussion. Il l'écrivit dans un style clair et intelligible et l'intitula *Kitâb al-Ikhhâr*. Il songea ensuite à composer un autre court ouvrage populaire dans lequel il pourrait ne mentionner que les traditions homologuées « à l'exception de celles sur lesquelles il y avait eu un accord ou une divergence d'opinion ». Il appela cet ouvrage le *Kitâb al-Iqtisâr*, puisqu'il suffisait à celui qui s'y bornait (*iqtaṣara 'alaih*)

En même temps il en résume le contenu dans un poème en mètre *rajaz* (*rajzan muzdawijan*) qu'il intitula *al-Muntakhaba*, puisqu'il avait « choisi » (3) pour celui qui voulait l'apprendre par cœur.

Il apparaît, au dire de l'auteur, que l'*Iqtisâr* était un abrégé des deux ouvrages plus vastes, *al-Idâh* et *al-Ikhhâr*, et que le contenu du poème *al-Muntakhaba* était plus ou moins identique à celui de l'*Iqtisâr*. Il est intéressant de noter que l'auteur ne fait ici aucune mention de son ouvrage monumental, les *Da'â'im al-Islâm*, ce qui est

---

(1) *Waruqa*, non pages comme le pense Fyzee. *op. cit.*, p. 19

(2) Encore *waruqa* et non pages.

(3) *Intakhabatuhâ*.

est intitulé *Da'ā'im al-Islām* auquel nous avons fait allusion plus haut. La première partie de cet ouvrage a été éditée et publiée par Aṣaf Fyzee (1) et de nombreuses copies manuscrites existent dans différentes bibliothèques. Un abrégé de cet ouvrage fait probablement par le petit-fils de Nu'mān Ḥusain b. 'Alī existe aussi sous le titre de *Mukhtaṣar al-Āhār*. Le *Kitāb al-Yanbu'* et le *Kitāb al-Ikḥbār* sont aussi des ouvrages très connus et qui, de l'avis général, font autorité. Le second d'entre eux est, dit-on, le résumé de *al-Īlāh* qui a été complètement perdu. Puis il y a le *Kitāb al-Iqtisār* (dont nous reparlerons bientôt plus en détail), un court mais intelligent sommaire de la jurisprudence musulmane telle que l'interprétaient les Ismaélieux. La *Qasida al-Muntakhaba*, court poème (*urzu'*) qui expose d'importants problèmes de droit, était destinée aux étudiants en jurisprudence pour qu'ils l'apprennent par cœur.

Parmi les ouvrages de *munazara*, l'*Ikhtisāf Uṣūl al-Madhāhib* est une intéressante étude comparative des différents systèmes de jurisprudence musulmane. Dans le domaine de l'histoire l'*Iftitāh al-Da'wa wa Ihtidā' al-Dawla* est une histoire des Fātimides très utile, et avec les *'Uyūn al-Ikḥbār* de Sayyidnā Idrīs, la principale et la plus sûre des sources d'information sur ces califes (2). En plus des 44 ouvrages que l'on attribue généralement à Nu'mān, Fyzee en mentionne trois autres qu'on lui attribue à tort (3).

---

1. Dār al-Ma'ārif, Le Caire 1951. Le seul autre de ses ouvrages publié jusqu'à maintenant est le *Kitāb al-Himma fī Ādab al-ʿUlūm al-ʿAlīya* (Dār al-Fikr, Le Caire).

2. Son ouvrage sur les *Ḥaqā'iq* ismétisme appelé *ʿAḍ al-Tāʾil* est important aussi et fut traduit en persan par Sayyidnā al-Muṣayyad. Cf. Zāhid 'Alī Hamāzī-Isma'īlī, *Madhāhib kī Ḥuqūq*, p. 562. IVANOW, *op. cit.* p. 49.

(3) *Op. cit.*, pp. 18, 31-32.

Nu'mân laissa deux fils Abū'l-Husain 'Alī (m. 374/984) et Abū 'Abdullāh Muḥammad (m. 389/999) 'Alī occupa diverses fonctions qui comportaient des responsabilités, sous le règne de Maulānā al-Mu'izz, entre autres la charge de premier Qādī (*Qādī al-Qudāt* dont il fut le premier titulaire sous les califes fātimides. Le plus jeune, Abū 'Abdallah, servit d'abord d'assistant à son frère et, à la mort de ce dernier, lui succéda comme premier qādī. Un des fils de 'Alī, al-Husain, et les fils et petit-fils d'Abū 'Abdallah, qui s'appelaient respectivement 'Abd-al-'Azīz et Abū'l-Qāsim occupèrent aussi les charges de qādī sous les règnes d'al-'Azīz et d'al-Hakīm, en sorte que la famille de Nu'mân peut être considérée comme la famille de qādīs la plus remarquable sous les fātimides.

Nu'mân fut certainement un écrivain très fécond, on ne lui attribue pas moins de 44 ouvrages qui traitent des sujets les plus divers, tels que la jurisprudence (*fiqh*, 4 ouvrages), la controverse (*munāzara* 5 ouvrages), les interprétations allégoriques (*tā'wīl*) (4 ouvrages), la philosophie ésotérique (*ḥaqā'iq* 4 ouvrages), la dogmatique (*'aqqā'id*) (6 ouvrages), la biographie (*akhbār wa syar*) (3 ouvrages), l'histoire (*tā'rikh*) (2 ouvrages), les sermons (*wa'z*) (4 ouvrages), genres divers (4 ouvrages). Parmi ces 44 ouvrages, 18 sont intégralement conservés dans les *khizāna* (bibliothèques privées) des Ismaélites de l'Inde, 4 sont conservés en partie et 22 semblent perdus. Il est pourtant possible que l'on puisse trouver certains de ces derniers au Yémen, mais on ne peut obtenir aucun renseignement à leur sujet. Monsieur Aṣaf Fyzee, dans son savant article sur le Qādī dans *The Journal of the Royal Asiatic Society*, a donné la liste complète des 44 ouvrages, et en même temps il les a classés et analysés avec beaucoup de talent (1). Il est donc à peine nécessaire de nommer ici tous les ouvrages on peut néanmoins mentionner très brièvement les plus importants d'entre eux. Parmi les ouvrages de jurisprudence du Qādī, le plus connu, naturellement, est celui qui

(1) *Op. cit.* pp. 15 et suiv. IVANOW, *A Guide to Ismā'īlī Literature*, pp. 37-40.

guider par son jugement dans toutes les questions juridiques controversées. Ceci montre clairement que notre auteur était considéré comme la plus grande autorité en matière de loi musulmane et particulièrement de doctrine ismaélienne, et bien qu'il n'ait pas occupé en titre le poste de qâdî, c'était lui le vrai juge suprême, dont les sentences étaient décisives. Il est préférable peut être que Nu'man n'ait pas été accablé par les tâches officielles de qâdî en titre durant son séjour en Égypte, sinon on doute qu'il lui eût été possible de trouver assez de temps pour écrire tous les ouvrages qui l'ont rendu célèbre et qui furent la véritable charpente de la doctrine ismaélienne. D'autre part, le contact permanent de Nu'man avec Maulânâ al-Mu'izz, qui, en tant qu'imam vivant, était le dépositaire de toutes les sciences, lui permit d'améliorer ses connaissances et de composer ses ouvrages sous la surveillance étroite de son maître royal. On dit que le calife non seulement suggéra le plan complet du plus grand ouvrage de Nu'mân, les *Da'â'im al-Islâm*, mais aussi qu'il le corrigea chapitre par chapitre et y apporta des modifications et des améliorations. (1) Une autre preuve de la grande estime dans laquelle le calife tenait Nu'man nous est fournie par le fait que lorsque celui-ci mourut au Caire en 363 H. 974, il dirigea lui-même les prières funèbres et conféra à son fils 'Alî b. Nu'mân la charge de conseiller juridique du Qâdî d'Égypte. Nu'mân occupait aussi un rang élevé dans la *da'wa* des Ismaéliens, correspondant, comme Fyzee le suppose, au grade de *hujja*. (2) Ce fut, en fait cette étroite intimité avec les imams fâtimides qui valut au qâdî la haute estime dans laquelle le tiennent généralement les Ismaéliens. On rapporte que le calife al-Mu'izz fit un jour cette remarque «celui qui accomplit le centième de ce que Nu'mân a accompli, je lui garantis le paradis au nom de Dieu» (3).

(1) Voir FYZEE, *op. cit.*, pp. 21-22, cf. Introduction aux *Da'â'im*, p. 4.

(2) FYZEE, *op. cit.*, p. 12.

(3) *Ibid.*, p. 13 (Référence aux 'Uyûn).

Barqa. et atteignit Alexandrie où Jauhar, en compagnie de nombreux notables égyptiens, avait préparé son arrivée.

Après avoir accordé des *khil'at* (robes d'honneur, et autres faveurs à ceux qui étaient venus le recevoir, al-Mu'izz continua sa marche, passa par Giza où Jauhar avait construit deux nouveaux ponts pour la plus grande commodité de son hôte royal, par Fustât (1) et arriva enfin au Caire qui devint la *Dar al-Khilāfa* le 7 Ramadan 362 H. Il prit les rênes du gouvernement des mains de son lieutenant en qui il avait placé sa confiance et qui les avait tenues habilement pendant trois ans. Il s'attacha à consolider la puissance fatimide en Égypte et en Syrie, introduisant plusieurs réformes au profit de ses sujets. Pendant ce temps, son représentant au Maghreb al-Balukkīn (2) ou Zīrī, continuait à maintenir la paix et l'ordre dans les provinces occidentales. Au nombre des citoyens éminents qui étaient venus recevoir et accueillir Maulānā al-Mu'izz figurait Abū Tāhir Muḥammad b. Ahmad al-Dhuhālī, qui avait occupé le poste de qādī en Égypte depuis que Jauhar l'avait conquise. En regard à la considération et à l'estime dont il jouissait parmi le peuple, le calife le maintint dans sa charge. Abū Tāhir, d'après les sources les plus sûres, continua à être qādī d'Égypte tout au long du règne d'al-Mu'izz, en sorte que Nu'mān ne remplit jamais cette fonction après son migration en Égypte. Pourtant Sa'īdnā Idrīs dans ses *'Uyūn al-Ikkhār* dit une fois qu'on donna à Nu'mān le titre de *Qādī al-Qudāt* en Égypte, ce qui est incompatible avec ce qu'il dit ailleurs dans le même livre (3). Néanmoins Maulānā al-Mu'izz recommanda spécialement à Abū Tāhir de consulter Nu'mān sur tous les sujets importants ayant trait à l'administration de la justice et de se laisser

1 Cf. ZĀIED 'Alī *op. cit.*, p. 144. Fyzee dit pourtant qu'al-Mu'izz pénétra au Caire sans avoir vu té Mīr (Fustāt), *op. cit.*, p. 8.

(2) O. Bidaqqīn. Voir article *Zirides* dans *Encyclopédie de l'Islam*, IV, p. 1229.

(3) Voir FYZEE, *op. cit.* p. 12 n. 1. Ce titre, comme nous le verrons tout à l'heure, fut décerné au fils et au petit-fils de Nu'mān.

On connaît peu de détails sur la carrière du Qâdi, que ce soit au Maghreb ou en Égypte. Mais il ressort des maigres renseignements fournis par Ibn Khallikân, Ibn Hajar et par les ouvrages du Qađi lui-même qu'il fut en relations avec le calife al-Mahdî vers la fin du règne de celui-ci, et fut chargé, au début, de la bibliothèque royale. Il fut l'objet de beaucoup de sympathie de la part du calife qui ne lui menagça pas ses faveurs. Il conserva une situation privilégiée à la cour sous le califat du successeur d'al-Mahdî, Maulânâ al-Qâ'im, mais ce ne fut probablement pas avant le règne du 3ème calife, Maulânâ al-Mansûr, qu'il fut nommé au poste élevé de qâđi, d'abord à al-Mahdiyya et ensuite à al-Manşûriya (1), la nouvelle ville fondée par al-Manşûr.

Le séjour qu'il avait auparavant effectué à la bibliothèque royale avait dû lui fournir une excellente occasion d'élargir son savoir et d'acquérir une parfaite connaissance de la foi ismaélie dans ses formes exotériques et ésotériques, aussi quand le 5ème calife de la dynastie fâtimide, Maulânâ al-Mu'izz succéda à son père, il était déjà devenu l'érudit le plus en vue au Maghreb, très versé dans toutes les branches du savoir. Il est donc tout naturel que al-Mu'izz lui ait prodigué ses plus grandes bontés et l'ait pris pour compagnon habituel. Et lorsque le calife, pour répondre à l'invitation de Jauhar, son commandant et représentant en Égypte, dit adieu à sa capitale ancestrale et partit pour ce pays, le Qađi fut un de ceux auxquels il demanda plus particulièrement de l'accompagner.

La caravane royale, qui comprenait une longue file de chameaux (2) chargés d'or et d'autres trésors, quitta al-Manşûriya le 21 shawwâl 361 H, passa par la Sardaigne (3), la Sicile, Tripoli et

1. Nom donné à Šabra, faubourg de Kairouan rebâti par al-Manşûr. Voir FYZEE, *op. cit.*, p. 9, n. 3.

2. 200 d'après une tradition. Voir ZĀHIR 'ARĪ *op. cit.* p. 42.

3. La Sardaigne où, dit-on, il séjourna plusieurs mois. Il fit donc le voyage par mer.

## II. L'AUTEUR ET SES ŒUVRES

Le qādī Abū Hanīfa (1) al-Nu'mān b. 'Abdullāh Muhammad b. Maṣṣūr b. Ahmad b. Hanyūn naquit à Kairouan vers 293 H. 900 (2) On rapporte que son père, Abū 'Abdullāh Muhammad, était très versé dans la théologie musulmane et vécut jusqu'à l'âge de 104 ans. Il était probablement adepte de l'école mālikite qui dominait à cette époque en Afrique du Nord et en Espagne. Cela peut en effet être déduit du fait que pratiquement toutes les autorités s'accordent à affirmer que son fils Nu'mān était mālikite avant de se convertir à la foi ismaélienne, bien qu'un écrivain ait rapporté que Nu'mān ait été d'abord hanafite puis devint mālikite et finalement ismaélien. Selon une autre source encore, Nu'mān abjura d'abord sa foi mālikite pour devenir Ithnā 'Asharī (Duodécimain) et plus tard passa à la foi ismaélienne.

Cette dernière affirmation cependant est sans doute injustifiée et ne doit pas être prise au sérieux. On présume qu'elle est basée sur le fait que certains croient que son ouvrage monumental, les *Da'd'im al-Islām* sont un ouvrage de jurisprudence Ithnā 'Asharī; en effet, à une certaine époque, on prétendit qu'il avait été écrit par Shaikh Saḍūq Ibn Bābūya al-Qummī, érudit Ithnā 'Asharī réputé du 10<sup>ème</sup> siècle (3).

---

1. Pas une vraie *knyz* mais plutôt un titre pour le comparer au grand juriste sunnite Abū Hanīfa.

2. Cf. FYZES, *op cit*, p. 7 cf. ZAHID 'ALI, *op cit*, p. 397 qui, suivant Gothen et Massignon, dit que Nu'mān mourut à l'âge de 104 ans, ce qui situerait sa naissance vers 299 H. Ces deux érudits, comme l'a fait remarquer Fyzes, ont été trompés par un passage d'Ibn Khallikān, *Introduction*, III, 565 qui a trait en fait au père de Nu'mān et non à Nu'mān lui-même, cf. aussi son introduction aux *Da'd'im*, p. 8.

(3) Cf. FYZES, *op cit*, p. 12. Voir aussi son introduction aux *Da'd'im* où il semble admettre la conversion de Nu'mān du mālikisme à la foi Ithnā 'Asharī, p. 3. Cf. aussi, *Encyclopedie de l'Islam*, IV, 355 a (édit. anglaise).



liste afin de se protéger des califes 'abbâssides qui cherchaient à s'emparer de lui (1). Un fait a encore accru la confusion : selon la tradition ismaélienne n'ême, les descendants de Maimûn qui jouaient le rôle de « paravents » (*hijab*) ou de « tuteurs » (*kafil*) des imâms cachés, portaient les mêmes noms que les descendants de Maulânâ Muḥammad b. Isma'îl, et Aḥmad b. 'Abdullâh b. Maimûn en fait prétendait descendre de 'Alî bien que son père se fût contenté de faire remonter son origine à 'Aqîl b. Abî Fâab.

Si pourtant l'on considère que quelques éminents historiens musulmans impartiaux ont admis avec franchise le bien-fondé de la revendication fâtimide, il n'y aurait aucune raison de rejeter cette prétention, douter, pour des raisons futiles, de l'authenticité d'une généalogie est une pratique dangereuse et personne ne sait à quelles extrémités cela peut conduire. Les préjugés religieux que les sunnites et les musulmans « Ithnâ 'Ashari » ont entretenus contre les Ismaéliens, la rivalité politique entre les 'Abbâssides de Bagdad et les Omeyyades d'Espagne, d'une part, et les Fâtimides d'autre part, enfin les nombreuses divisions en schismes parmi les musulmans du 3<sup>ème</sup> au 5<sup>ème</sup> siècle de l'hégire, prouvent facilement, et à juste titre, être considérés comme la véritable cause des attaques « après et parfois même venant de », dirigées contre la bonne foi de la dynastie fâtimide, attaques qu'il n'est donc pas nécessaire de prendre au sérieux.

---

1. C'est la conclusion à laquelle est arrivé l'écrivain égyptien moderne le Prince P. H. Mamour dans son article intitulé « *Poem on the origin of the Fatimid Caliphs* », Luzac, London, 1954 pour le débat détaillé sur le sujet cf. Zâhir 'Alî *Tâ rîkh-i-Fâtimîyin-i Mîsr* Hyderabad. 1940 pp. 41-56. Il a habilement expliqué les différentes versions données par divers experts et a donné les tables généalogiques telles qu'on les trouve dans plusieurs ouvrages classiques.

fut sans aucun doute écrit durant cette période, parmi les écrivains qui traitèrent le sujet, sous son aspect à la fois exotérique (*ẓāhiri*) et ésotérique (*bāḥi*), notre auteur, Qāḍi Nu'mān b. Muḥammad, tient certainement la première place, car ses ouvrages sont considérés, même de nos jours, comme les ouvrages les plus authentiques de la jurisprudence ismaélienne.

Le second grand auteur ismaélien, Sayyidna Idrīs ('Imād al-dīn b. Hasan) (1), le 9<sup>ème</sup> *ḥāfi* du Yémen, vécut 500 ans après le Qāḍi Nu'mān, dont il reconnaît lui aussi qu'il fut le principal pilier de la jurisprudence ismaélienne, et cite une lettre qu'al-Hākīm envoya au *ḥāfi* Ḥaṣūn b. Muḥammad du Yémen, pour lui ordonner de s'appuyer en matière de loi sur l'ouvrage de Nu'mān, les *Du'ā'im al-Islām* (2).

Dans le précédent aperçu des origines et de la chute du califat fātimide, j'ai volontairement évité de faire allusion à la controverse sur le bien-fondé de la prétention d'al-Mahdī à être le descendant de Fatima et de son mari 'Alī. La carrière des quatre imāms ismaéliens cachés, en commençant par Muḥammad b. Ismā'il pour finir avec Husain, est si obscure (3) qu'il est vraiment difficile d'en tirer une conclusion. Plusieurs théories, dont certaines sont certainement extravagantes, ont été émises périodiquement par des érudits orientaux et européens. On dit, par exemple, qu'al-Mahdī était en réalité un esclave de 'Abdullāh b. Husain qui mourut dans la prison de Siyūmāsa et que Abū 'Abdullāh al-Shi'i le fit passer pour 'Abdullāh en personne, qu'il était en fait descendant de Ma'mūn al-Qaddāh et non d'Isma'il, et que Ma'mūn al-Qaddāh était vraiment Muḥammad b. Ismā'il qui, sous un faux nom, professant le métier d'ocu-

(1) Il mourut au Yémen en 872 h./1468.

(2) *'Uyūn al-Akḥbār*, cf. FYZEE, *op. cit.*, pp. 23.

(3) Même des écrivains comme Nu'mān b. Muḥammad ne mentionnent pas ces imāms dans leurs ouvrages. Cf. ZAKIR 'ALI, *Hamāre Ismā'īlī Madhhab ki Haqīqat aur ushō Nizām*, p. 163 et suiv.

minent. Aussi leur *dā'i* actuel réside dans ce pays et est représenté dans l'Inde par ses délégués (1).

La période du califat fātimide, comme nous l'avons remarqué plus haut, fut la plus féconde et la plus constructive dans l'histoire des Ismaéliens, dans les domaines littéraire, religieux et autres. On peut dire, en vérité, comme Ivanow l'a souligné, que presque aucun ouvrage important ne parut avant le début de la *da'wa* fātimide en Afrique du Nord (2). Et durant la période qui suivit l'écroulement des fātimides en Égypte, la plupart des auteurs ismaéliens, et notamment Saïyidna Idrīs, le plus grand d'entre eux, se bornèrent à résumer ce qui avait déjà été écrit, ou plus tard à rédiger des brochures de controverse, sans rien produire de réellement important ou d'original. Ce fait est confirmé par la liste des ouvrages ismaéliens, de ceux qui nous restent comme de ceux qui ont été perdus qu'Ivanow a établie en s'inspirant surtout du *Fihrist al-Majdū'* (3). Parmi ces ouvrages, les 180 premiers au moins, qui comprennent les productions ismaéliennes les plus classiques, furent écrits durant la période fātimide, tandis que le reste des ouvrages fut écrit surtout par des *dā'i*, et, à part quelques exceptions, se révèle de bien moindre importance. Dans la codification du fiqh ismaélien en particulier, la seule partie de la science religieuse musulmane à laquelle les Ismaéliens se soient vraiment intéressés (4), le plus grand ouvrage

1. Voir Ivanow *op. cit.* p. 10. Cf. aussi ZĀHID 'ALĪ *op. cit.* p. 648. Le *dā'i* actuel est Saïyidnā 'Alī Sharfī. Ses représentants sont connus sous le nom de *Manṣūb Muṣṭafā*. Pour d'autres branches mineures d'ismaéliens cf. ZĀHID 'ALĪ *Manṣūb Ismā'īlī Madhhab kī Ḥaqīqat aur uskā Nizām* pp. 293-295.

2. Les *Rasā'il Ikhwān al-Ṣafā* sont en fait attribuées à Maḥmūd Aḥmad b. 'Abdallāh, c'est pourquoi, on connaît cet auteur sous le nom de «*Ṣātib al-Rasā'il*», mais le fait est plutôt douteux. Cf. Ivanow, p. 31.

3. Exactement *al-Majmū' fī fihrist al-kutub* par Shaikh Ismā'īl b. 'Abd al-Rasūl d'Ujjaïn, m. 1183/1769.

4. Les Ismaéliens ne croient absolument pas au *tafsīr* traditionnel, ils ignorent la *qud'a* et ne reconnaissent que quelques ouvrages de ḥadīth, dont certains écrits par des non-Ismaéliens. Cf. Ivanow, p. 22.

al-Musta'li, tandis que Nizâr était tué (1) et que ses partisans, au nombre desquels figuraient Hasan b. Šabbāh et le célèbre voyageur persan Nāṣir Khusrau, durent s'enfuir d'Égypte. C'est ainsi que la *da'wa* au nom de Nizâr fut propagée non pas en Égypte mais dans la région sûre et inaccessible des montagnes de Dailam, où Hasan b. Šabbāh fit de la forteresse d'Alamût le centre de ses activités. Les Khojas ismaéliens de l'Inde et d'autres pays appartiennent tous à cette nouvelle secte qui fut connue sous le nom des Assassins et dont Sa Sainteté l'Āghā Khan est le chef actuel. Cette branche des Ismaéliens est souvent désignée par l'épithète d'«orientale» puisqu'elle naquit et s'épanouit surtout à l'est, s'inspirant principalement de la Perse, tandis que les adeptes de la doctrine fātimide qui, à ses débuts et dans son développement, fut associée à l'Afrique du Nord et à l'Égypte, sont connus comme les Ismaéliens «occidentaux» (2). On peut mentionner une autre scission qui se produisit dans les rangs des Ismaéliens vers la fin du 16<sup>ème</sup> siècle. La grande majorité des Ismaéliens «occidentaux» sont appelés «*Dā'udis*» parce qu'ils suivent les successeurs de Dā'ūd b. Quṭb Shāh, le 27<sup>ème</sup> *dā'i* (999-1021-1951-1952) tandis qu'une faible minorité, les Sulaimānis font remonter le 28<sup>ème</sup> *dā'i* à Sulaimān b. Hasan que quelques uns reconnaissent comme le *dā'i* légitime en 997-1589.

Le différend porte par conséquent, sur la personne du véritable successeur du 26<sup>ème</sup> *dā'i* et se borne à l'ordre de succession. Car, on peut à peine parler de divergences en ce qui concerne les croyances et les tendances religieuses. C'est dans l'Inde que l'on trouve la majorité de Dā'udis tandis qu'au Yémen ce sont les Sulaimānis qui do-

(1) On dit qu'il fut emmuré vivant après avoir été fait prisonnier à Alexandrie par al-Afdal; voir ZĀNID 'ALĪ, *op. cit.*, p. 296.

(2) Assez curieusement cependant, puisque le nombre de beaucoup le plus grand d'Ismaéliens dénommés «occidentaux» vivent maintenant dans l'Inde: bien que ce pays est, le principal centre d'une croyance qui se développa en Afrique du Nord.

lui succéda et la lignée des imâms fâtimides continua par al-Mustanşir (426-487 H.), al-Musta'li Abū'l-Qâsim Ahmad (427-495 H.), Abū 'Alī Mañşūr al-Āmir (495-524 H.) et le fils de ce dernier, Abū'l-Qâsim al-Ṭayyib qui disparut tandis qu'al-Hâfiz (522-544 H.) cousin d'al-Āmir, devint le chef virtuel et eut pour successeur trois autres de ses descendants al-Zâfir 543-549H., al-Fa'iz 549-555H.) et al-Ādid (555-567 H.) C'est sous le règne de ce dernier calife que Nuruddīn, le fils de Zangī, envoya son général Asaduddīn Shīrkūh en Égypte pour venir en aide au chef fâtimide aux prises avec les Croisés — événement qui eut l'effet que l'on sait — la fin du califat fâtimide qui était déjà réduit à une fraction de son étendue primitive par les sécessions successives de ses possessions lointaines. Ces quatre souverains ne sont pas considérés comme des imâms par les Ismaéliens (1) mais seulement comme délégués des imâms cachés, descendants d'al-Ṭayyib, qui resteront invisibles jusqu'à ce que l'un d'eux, l'«imâm attendu», (*Muntazar*), apparaisse avant le Jour du Jugement sous le titre de *Qā'im al-Qiyāma* ou *al-Qā'im*.

Pendant ce temps les fidèles doivent être guidés par les «représentants absolus» (*du'at muṭlaq*) dont Sa'yidna Mu'ā l'ḥir Saifuddīn est le 5.<sup>ème</sup> en ligne directe et est reconnu comme le chef spirituel de la communauté des Bohora en Inde et ailleurs (2).

Un événement intéressant des quelques dernières années du califat fâtimide fut la formation d'une autre branche importante des Ismaéliens. Cela se produisit à la mort d'al-Mustanşir qui lussa deux fils, Nizār et 'Abdullāh, tous deux prétendants à l'imāmat. 'Abdullāh, qui avait le plus d'appuis et était soutenu par Badr al-Jamālī, l'emporta et fut proclamé calife et imâm avec le titre de

(1) Voir ZAHED 'ALĪ, *op. cit.*, p. 311 et suiv.

(2) La *da'wa* fut transférée du Yémen en Inde en 946 H. après le 23<sup>ème</sup> *da'i* *op. cit.* p. 308 et suiv. La *da'wa* yéménite commença avec Sa'yidā Arwa bint Aḥmad, connue sous le nom de al-Ḥurra al-Malika, veuve d'al-Mukarram. (A son sujet voir *Encyc. de l'Islam*, IV, p. 516, édit. anglaise).

maîtriser les rébellions berbères de la tribu des Zanāta et poursuivre avec succès la lutte pour établir en Syrie sa suprématie sur les Byzantins. Il est aussi connu pour avoir introduit diverses réformes sociales et pour avoir amélioré les conditions d'existence de ses sujets. Il épousa une chrétienne dont il eut un fils qui lui succéda, l'excentrique mais non moins grand souverain al-Hākīm Abū 'Alī al-Husain, 386-411 H. Sévère et impitoyable à l'occasion, al-Hākīm réintroduit plusieurs lois qui avaient pour but de réfréner le mépris des lois et la corruption mais qui engendrèrent le mécontentement et le ressentiment chez ses sujets. Il renversa aussi la politique de tolérance de son père, et bien que sa propre mère fut chrétienne, il se montra particulièrement dur envers les Juifs et les Chrétiens. Il parvint à résister aux empiétements de Byzance en Syrie, mais il ne put empêcher l'affaiblissement politique général du califat fātimide.

Vers la fin de son règne, il subit l'influence de certains *dā'ī* ismaéliens très fanatiques qui croyaient à la métempsychose (*tanāsukh*) et à la réincarnation (*hulūl*) et prétendaient qu'al-Hākīm était une incarnation de Dieu. L'un de ces *dā'ī*, Amshatagin Bushārī, connu sous le nom de al-Daraz, devint plus tard le fondateur de la secte druze au Liban<sup>1</sup>. La prétention d'al-Hākīm à la divinité fut la goutte d'eau qui fit déborder le vase, et la patience de ses sujets eut un terme. Il disparut mystérieusement au cours d'une promenade hors du Caire, sans doute mis à mort par certains de ses nobles exaspérés. On trouva son âne mort et sa chemise souillée de sang sur le Maqattam mais on ne retrouva jamais son corps.

On peut considérer al-Hākīm comme le dernier des grands califes fātimides (2). Son fils Abū Ma'add 'Alī al-Zāhir (411-427)

<sup>1</sup> Voir ZAKIR 'ALĪ, *op. cit.* p. 219 suiv. Il est significatif que tous ces *dā'ī* soient venus de Perse et du Khorasan, berceau des croyances mazdéennes.

(2) Le seul réellement important parmi ses successeurs fut al-Mustansir qui régna soixante ans. Du point de vue culturel son règne fut brillant, et il eut l'honneur de voir la Khotba lue en son nom quelque temps à Bagdad même. Voir *op. cit.*, p. 241 et suiv.

en accord avec l'école chaf'ite à laquelle la plupart des Égyptiens appartenaient (1).

Le règne d'al-Mu'izz est particulièrement important pour notre étude, puisque ce fut à cette époque que notre auteur Nu'mân b. Muhammad, qui s'était déjà fait un nom sous les règnes précédents, atteignit l'apogée de sa célébrité et produisit la plupart des ouvrages monumentaux qui lui ont valu le premier rang parmi les théologiens sunaëliens. Nu'mân, en fait, voyagea avec sa famille de Kairouan au Caire en compagnie de son maître royal qui se montra toujours bienveillant à son égard et prit un grand intérêt à son travail. Il continua à occuper des situations d'importance jusqu'à sa mort en 363 H. La charge de Qa'î, demeura dans sa famille même après sa mort, et son fils Muhammad b. Nu'mân (m. 389 H.) eut une solide réputation d'érudit.

Un autre personnage littéraire éminent du règne de ce calife fut le fameux poète Ibn Hâni d'Andalousie, qui mourut tragiquement alors qu'il se rendait en Égypte avec al-Mu'izz. Il fut non seulement le plus grand poète de la période fâtimide mais un des poètes arabes les plus originaux et son *diwan* contient plus d'une ode charmante, témoignage de la fertilité de son imagination et de l'éclat de son art poétique (2).

On ne dira que quelques mots de la suite de l'histoire des califes fâtimides, puisque cela dépasse le cadre de la présente étude, en effet, notre auteur mourut du vivant d'al-Mu'izz. À sa mort, en 365 H., le calife eut pour successeur son fils al-'Azîz (365-386 H.) qui, avec l'aide de son habile ministre, Ya'qub b. Kallîs (3) put

(1) Cf. Zâhid 'Aîd, *op. cit.*, p. 131 qui dit qu'al-Azhar resta un centre de théologie chiite jusqu'à l'époque de Salâdin mais il note en même temps que les «fâtimides reconnaissaient le madhhab chaf'ite».

(2) Un autre auteur important, spécialement pour le *ta'wîl* (interprétation à caractère ésotérique) était Ja'far b. Mansûr al-Yaman qui était le «*abâ al-abwâb*» d'al-Mu'izz.

(3) Il mourut en 380 H. C'était un diplomate rusé et un théologien compétent. Cf. une brève notice dans Zâhid 'Aîd, *op. cit.*, p. 399.

réussit à rétablir la paix et le calme dans le pays et à lui redonner une certaine prospérité, mais après sa mort (357 H), ce fut le chaos le plus complet. Les rivalités de cour, les intrigues, la mauvaise administration, la dépravation, la corruption engendrèrent une grande misère et un mécontentement qu'une grave famine, comme rarement l'Égypte en avait connue auparavant, aggrava encore. Les agents fâtimides pendant ce temps avaient mené leur campagne de propagande dans tout le pays et avaient préparé la voie à l'invasion. Aussi quand Ja'har, le fameux commandant d'al-Mu'izz, atteignit Alexandrie à la tête d'une grande armée, il ne rencontra pratiquement pas de résistance, mais fut au contraire accueilli par la plupart des notables d'Égypte, y compris par le vieux vizir Ibn al Furât, comme celui qui libérait les Égyptiens de leur condition misérable.

Il pénétra dans la capitale Fustât le 18 du mois de Sha'bân et commença à jeter aussitôt les fondations d'une nouvelle cité destinée à devenir l'une des grandes capitales du monde musulman al-Qāhira al-Ma'ziya, tel était le nom de la ville à l'origine. C'était une ville aux beaux jardins, aux jolis palais, entourée d'un solide rempart percé de plusieurs portes magnifiques dont certaines ont subsisté jusqu'à nos jours. Elle grandit rapidement grâce aux soins vigilants de l'habile commandant, et la construction en fut achevée dans le court espace de 3 ans. Aussi lorsque al-Mu'izz pénétra dans la ville en l'an 362 de l'hégire (1) elle était déjà en mesure d'être la nouvelle capitale du vaste empire fâtimide. L'édifice le plus remarquable de la ville était la mosquée d'al-Azhar, qui est restée depuis de longs siècles, un centre important d'études islamiques et a acquis une célébrité mondiale. Il est intéressant de noter que bien que Ja'har ait destiné cette mosquée à devenir le centre de l'enseignement ismaélite, l'enseignement qui y était dispensé était

1. La date exacte d'après les plus sûrs témoignages est le 5 ou 7 Ramaḍān 362 H = 9 ou 11 juin 973. Voir FYZEE, *JRAS*, 1934, 10. Cf. Ibn Khallikān, III, 377 et suivantes.



La citadelle (1) fortifiée, bien défendue et bien approvisionnée cependant, put heureusement résister et Abū Yazīd dut lever le siège et se retirer vers Soussé qu'il assiégea alors.

Dans l'intervalle, al-Qā'im mourut et eût pour successeur son fils Abū Iḥsān Ismā'il al-Mansūr qui gouverna de 334 H /946 à 341 H /952. Il continua le combat contre Abū Yazīd mais ce ne fut qu'après une longue et implacable lutte, au cours de laquelle on livra plusieurs batailles sanglantes, qu'il réussit enfin à capturer le redoutable rebelle qui mourut en prison en l'an 336 de l'hégire. On réprima de même façon une autre révolte menée par un chef du nom de Tānuḍ. Lorsqu'al-Mansūr mourut en 341 H, le califat avait retrouvé la paix et la sécurité. Son fils Abū Tamīm Ma'add monta sur le trône avec le titre de «Al-Mu'izz bi dīn-Allāh».

Al-Mu'izz qui régna de 341 H /952 à 365 H /975 fut incontestablement le plus grand souverain fātimide. Tant au point de vue politique que culturel, son règne forme un des plus glorieux chapitres dans les annales de l'Islam. Son royaume s'étendait de l'extrême limite du Maroc jusqu'à la Syrie à l'est et on lisait la Khotba en son nom jusqu' dans les villes saintes du Hedjaz. Sa réussite politique la plus marquante fut, sans conteste, la conquête de l'Égypte. Nous avons vu plus haut qu'al-Mahdī avait échoué dans sa tentative d'annexer ce pays à ses possessions et qu'on avait continué à y rendre hommage aux califes abbāssides. Mais la situation en Égypte à cette époque était loin d'être satisfaisante. L'habile esclave nègre Kāfūr qui avait été nommé régent ou tuteur (*ustādh*) du jeune prince Unūjūr (Abū'l-Qāsim) qui avait succédé à son père (2) sur le trône en 946,

---

1 Selon la croyance des Ismaéliens, al-Mahdī était prévenu de cette révolte et avait à cet effet pourvu al-Mahdīa de caves souterraines pour emmagasiner le pain. On dit même qu'il indiqua avec précision l'endroit jusqu'auquel Abū Yazīd avancerait.

2 Al-Ikshīd Muḥammad b. Tughj, fondateur de la dynastie Ikshīdite (m. 335 H.).

la conquête de l'Égypte par al-Mu'izz, lorsque le siège du gouvernement fut transféré au Caire.

Al-Mahdi gouverna le nouveau royaume avec une grande habileté et sa justice envers ses sujets le rendit célèbre. La propagande ismaélienne fut, sous son règne, de grands progrès dans toute l'Afrique du Nord et il châta avec fermeté tous ceux qui sous prétexte de «*alā'ima*» faisaient preuve d'un certain relâchement dans l'observance des prescriptions religieuses (1). C'est un fait très remarquable que les Fatimides qui appartenaient en réalité à une secte bâtinite, ne laissèrent paraître en parole ou en acte aucun sentiment de dédain à l'égard de la religion musulmane «*azdhariya*» mais au contraire se montrèrent de solides soutiens de la Shari'a telle qu'elle est généralement interprétée par les Chutes.

À sa mort, al-Mahdi nomma officiellement son fils Muhammad al-Q'îm comme successeur, ce dernier monta sur le trône en 322 H. et régna jusqu'en 334 H., il étendit et consolida le royaume qu'il avait hérité de son illustre père. Plusieurs villes du Maroc qui avaient continué à défier la puissance fatimide furent conquises, notamment Fez. Le port de Gênes fut enlevé aux Romains en 322 H. après une bataille navale en Méditerranée. Mais il dut s'employer à écraser une très sérieuse rébellion kh'irijite conduite par un chef audacieux et intrepide Abū Yazid, Šāhib al-Ĥimār (2), allié de 'Abdurrah-mān III d'Espagne, et qui avait groupé une vaste armée composée en grande partie de différentes tribus berbères de Tunisie, notamment les Zanāta. Abū Yazid vainquit toutes les troupes que le calife envoya contre lui, il s'empara de plusieurs villes dont Raqqāda et Kairouan et finalement mit le siège devant la capitale Mahdiyya.

(1) Ceci fut raconté par Qāḍī Nu'mān b. Muḥammad dans son *Iftiḥ al-Dawā*. Voir ZĀHIR 'ALĪ, *op. cit.*, p. 90.

(2) «L'homme à l'âne» en raison de son habitude de monter un âne au lieu d'un cheval. Pour le détail de cette rébellion, voir ZĀHIR 'ALĪ, *op. cit.*, p. 106 et suiv.

parer de Sijlmâsa et libérer les deux captifs qui furent portés en triomphe dans les rues de la ville au milieu de la joie générale. Ce fut un grand jour en vérité pour le loyal admirateur Abû 'Abdullâh qui, dit-on, versait des larmes de joie comme il marchait à pied à côté du cheval que montait 'Abdullah. Il criait aux spectateurs «Voici votre Imâm! Le voici celui dont je vous annonçais sans cesse l'arrivée imminente» (1). C'est ainsi que 'Abdullâh devint le premier calife de la dynastie fâtimide et, sous le titre d'al-Mahdî, fut proclamé en tant qu' «Imâm attendu» le monarque légitime et le chef spirituel de tous les croyants. Le royaume fâtimide commença à s'étendre rapidement vers l'est comme vers l'ouest. Par une étrange ironie du sort, 'Abdullah le loyal serviteur, qui avait tant travaillé à la fondation de la dynastie, et dont le rêve s'était enfin réalisé avec l'établissement d'al-Mahdî se trouva impliqué dans une conspiration contre le calife. Le complot était ourdi par son frère Abû l-'Abbas. Il encourut le courroux de son maître et fut assassiné en même temps qu'Abû l-'Abbas par des chefs Kitama, alors qu'il entraient au palais royal (2).

Le véritable fondateur de la dynastie fâtimide subit aussi le même destin que celui qui avait frappé le fondateur de l'empire 'abbâsside, Abû Mûslim, qui fut tué par le second calife de cette maison, al-Manşûr. Al-Mahdî régna 25 ans (297-322 H = 909-934), il réussit à réprimer la révolte kharijite qui éclata au Miroc et à rétablir la paix et l'ordre parmi les tribus berbères recalcitrantes de Tripoli (Libye), et les arabes réfractaires de Sicile, mais il abandonna Ceuta à 'Abdurrahman III d'Espagne et les deux expéditions navales qu'il tenta contre l'Égypte en l'an 301, et en 306 de l'hégire, échouèrent. Il créa deux nouvelles villes, Muhammadiya et Mari-diya, cette dernière devint la capitale du royaume et le resta jusqu'à

(1) Voir ZAHIR 'ALĪ *op. cit.*, p. 78. Ceci se produisit sous le règne du calife de Bagdad al-Muktafi en l'an 287 de l'hégire (900 de l'ère chrétienne).

(2) En l'an 298 de l'hégire. Voir ZAHIR 'ALĪ, *op. cit.*, p. 83 et suiv.

et fervent, Abū 'Abdullāh al-Shī'ī (1), et son frère Abū'l-'Abbās furent choisis pour porter dans ce pays le message de la foi toujours cachée. Abū 'Abdullāh accompat si bien la tâche qui lui était assignée qu'en moins de seize ans il réussit à rallier à sa cause plusieurs tribus berberes dont les puissants Kitāma, avec leur aide, il chassa de Kairouan le chef aghlabite Zaydat māl̄h et réussit d'autre part à briser la puissance des Banū Idris, qui avaient gouverné le Maroc durant plus d'un siècle. Pendant que Abū 'Abdullah était occupé au Maghreb, l'imamat était passé de 'Abdullāh à son fils Ahmad, d'Ahmad à son fils Husain et finalement au fils de ce dernier, 'Abdullāh ou 'Ubaidullāh.

Dans l'intervalle se produisit un événement d'importance : la révolte dirigée par Hamdan al-Qarmat (2) contre l'autorité de la hiérarchie de Salamiya et la formation par ses disciples, les Qarmates (*Qarāmīfa*), d'une secte politico-religieuse agressive qui fit régner la terreur en plusieurs points de l'Arabie du Sud et mit même à sac la ville sainte de la Mekke, enlevant la Pierre Noire. Leurs activités dévastatrices débordèrent aussi sur la Syrie, en sorte que Husain et son fils 'Abdullāh connurent des jours difficiles dans leur forteresse de Salamiya et qu'à la fin 'Abdullāh et son fils al-Qā'im durent quitter la Syrie et fuir au Maghreb où leur fidèle représentant (*da'i*) Abū 'Abdullāh avait déjà préparé le terrain pour leur arrivée (3).

En cachant leur identité et avec l'aide de leurs disciples fervents, les deux fugitifs poursuivirent leur périlleux voyage à travers l'Égypte et la Lybie, mais ils furent découverts à Siilmāsa et jetés en prison par le gouverneur de la ville. Leur emprisonnement, pourtant, ne dura pas longtemps, car Abū 'Abdullāh put bientôt s'em-

(1) Sur lui, voir ZĀHID 'ALL, *op. cit.*, p. 57 sqq.

(2) Hamdān b. al-Ash'ath, messager de profession, surnommé Qarmat.

(3) Son quartier général était à Raqqāda, qui devint ainsi le premier centre de la *da'wa* sāfūnide au Maghreb.

'Abdullāh Pendant ce temps, Mūsā al-Kāzim, sans tenir compte de la volonté de son père, revendiqua l'imāmat et fut reconnu comme imam légitime par un grand nombre de chutes qui ignoraient la situation réelle des choses. Ainsi il transmit l'imāmat à ses propres descendants, dont le dernier Muḥammad al-Mahdī disparut mystérieusement alors qu'il était enfant (1) dans une cave ou un sous-sol (*sardāb*, à proximité de Samarrā. Ceux qui reconnurent les droits de Mūsā al-Kāzim et de ses descendants furent appelés Ithnā 'Asharī (les Duodécimains) parce que le dernier de leurs imāms était le douzième successeur en ligne directe de 'Alī, le premier imām.

Pendant ce temps le fils de Muḥammad, 'Abdullāh, comme son père, continua à se cacher et à voyager d'une ville à l'autre jusqu'à ce qu'enfin il établit son quartier général dans une petite ville de Syrie, non loin de Homs, appelée Salamiya (2. Grâce surtout au zèle et à la piété de Maimūn al-Qaddāh, de son fils 'Abdullāh b. Maimūn et d'un chef iraquien Ibn Haushab (3), la propagande ismaélienne (*da'wat*) s'était diffusée dans plusieurs parties de la péninsule arabe et se montrait particulièrement solide au Yémen, qui devint et reste de nos jours un des centres les plus importants de la foi ismaélienne. Une autre province du Califat, qui avait déjà servi de refuge à divers sujets rebelles et mécontents des califes de Bagdad, tels que les Khāryites, était le Maghreb (4) vers lequel les Ismaéliens tournèrent alors leur attention. Un missionnaire e trace

(1) À l'âge de 6, 7 ou 9 ans d'après les différentes versions, en l'an 260 de l'hégire.

(2) Voir l'article sur Salamiya dans l'*Encyclopédie de l'Islam*, IV, 196-198.

(3) Abū'l-Qāsim Ḥasan b. Farah b. Haushab, riche citoyen de Kūfa qui devint célèbre sous le nom de Maṣṣūr al-Yaman. Sur lui voir ZAHID 'ALĪ, *op. cit.*, p. 36 sqq.

(4) Dans son sens le plus large le Maghreb comprenait le Maroc, la Tunisie et l'Algérie, bien que le terme soit souvent utilisé dans un sens restreint comme ancien nom pour le Maroc seul.

façon dont ce changement provoqua une scission parmi les disciples de l'Imâm est trop connue pour être répétée. ci (1).

Mais il est un fait moins connu : les Ismaéliens croient qu'Is-mâ'il — que l'on considère comme mort du vivant de son père — se serait caché et aurait laissé un fils, Muhammad, qui fut son héritier, et qui était encore mineur (2) à la mort de son père. Muhammad aurait été confié aux soins d'un fidèle dévot, Maimûn al-Qaddâh (3) (l'occulte). Maimûn al-Qaddâh peut être considéré comme le véritable auteur de la doctrine ismaélienne à laquelle se rattachent des millions d'adhérents en Afrique, au Yémen, dans l'Inde et dans d'autres parties du globe. Suivant la tradition ismaélienne, l'imâm Ja'far al-şâdiq avait désigné son plus jeune fils Mûsâ al-Kâzim comme tuteur (*mustawda*) de Muhammad. Celui-ci était le véritable imâm qui avait hérité la charge de son père Ismâ'il. Ja'far l'avait caché pour le mettre à l'abri des persécutions 'abbassides, Muhammad continua à se cacher, se déplaçant d'un lieu à un autre, sous le déguisement d'un marchand, et devint pour cette raison connu sous le nom de Muhammad al-Maktûm (le caché). Finalement il gagna les provinces occidentales du califat, mourut à Farghâna en l'an 183 de l'hégire (4) et légua l'imâmât à son fils

1. Ceci d'après la tradition Ithnâ 'Ashari. Les Ismaéliens ne croient pas qu'un changement ait été apporté par l'imâm à sa nomination (*naşş*) — Voir plus bas.

2. Il existe une grande divergence d'opinions parmi les docteurs ismaéliens qui font autorité au sujet de l'âge de Muhammad à la mort de son père ou à l'époque de sa disparition (*ghayb*). Selon Şariydânâ Idrîs il avait alors 26 ans. Cette même autorité affirme qu'Ismâ'il réapparut à Bassa après sa mort supposée et qu'il guérit miraculeusement une personne âgée et malade. Voir Zâhid 'Alî, *Hamâre Ismâ'îlî Madhhab ki Haqîqat*, pp. 151-153.

(3) Désigné sous le nom de Maimûn ibn Ghailân b. Baidar b. Bahrân b. Salmân al-Fârsî.

(4) Parmi les lieux où il s'arrêta durant sa vie nomade, on peut citer Kûfa, Rayy, Nahâwand et même l'Inde. Voir Zâhid 'Alî, *Td'rikh-Fâhimîyin-i-Muqr.* pp. 31 et suiv.

déré les Fātimides comme leurs rivaux les plus dangereux et qu'ils n'aient rien négligé pour essayer de jeter des doutes et des calomnies sur la généalogie de ces derniers et pour les discréditer aux yeux des Musulmans en général (1).

Mais les Fātimides ne gagnèrent pas seulement des lauriers dans le domaine des conquêtes politiques : leurs réalisations culturelles ne furent pas moins remarquables. On peut dire, en outre, qu'une grande partie de la culture et de la civilisation actuelles de l'Égypte est née de l'encouragement attentif et de la protection accordées aux arts et aux sciences par les illustres monarques de cette maison, dont plusieurs furent eux-mêmes de grands erudits.

La vieille ville du Caire, à l'anvers d'al-Azhar, de réputation mondiale, les nombreux vestiges architecturaux qui subsistent au Caire et aux environs et les nombreux et beaux échantillons de l'industrie artistique qui ornent les étagères et les vitrines du Musée du Caire rendent un témoignage éloquent au grand héritage culturel légué à l'Égypte par les Fātimides.

Il existe aussi un autre aspect du califat fātimide qui, bien que d'un intérêt limité, n'en revêt pas moins une grande importance. Les onze premiers chefs de cette dynastie, de 'Abdul āh (2) al-Mahdi à al-Āmir, sont considérés par une bonne partie des Chittes ismaéliens comme les seuls héritiers légitimes de la fonction suprême de l'Imāmat, en leur qualité de descendants d'Ismā'il, fils aîné (3) du sixième imām Ja'far al-Šād q. L'histoire selon laquelle Ja'far désigna d'abord Ismā'il pour son successeur, mais ensuite annula cette nomination en faveur de son plus jeune fils Mūsā al-Kāzim et la

1. Un exemple frappant est fourni par le manifeste *nahdhar* préparé sur l'ordre du calife al-Qādir en l'an 406 de l'Hégire et signé d'éminents théologiens sunnites et Ithnā 'Ashari.

2) La forme habituelle du nom dans les sources non ismaéliennes est 'Abdullāh, mais les sources ismaéliennes donnent invariablement 'Abdulāh.

3) Probablement le second fils. L'aîné s'appelait 'Abdulāh. Voir Ivanow, *Rise of the Fatimids*, p. 206.

## INTRODUCTION

### I. LES FĀTIMIDES

Selon une vieille légende, al-Mansûr le second calife de la dynastie 'abbâsside, demanda un jour à ses courtisans « Qui est le faucon des Qarachites ? » Les courtisans, pour le flatter, ayant suggéré que nul autre que lui-même ne méritait ce titre, le calife déclara qu'en fait c'était à 'Abdurrahmân, fondateur de l'Empire omeyyade d'Espagne, que convenait l'épithète. Sans aucun doute, la façon dont ce prince échappa au trael des tin de la plupart de ses parents, sa fuite au Maroc par l'Égypte et la Lybie, et enfin son apparition en Espagne comme fondateur d'une brillante dynastie, forment un des plus romanesques chapitres de l'histoire de l'Islam. Mais la comparaison s'impose entre sa glorieuse fuite et un événement moins connu mais d'un caractère romanesque tout aussi saisissant : la fondation de la dynastie fâtimide en Afrique du Nord.

Par une étrange coïncidence, ce fut encore le descendant d'une famille qui avait enduré, sous les califes de Bagdad, la même persécution implacable et barbare que les Omeyyades, qui s'échappa pour gagner Tunis, ou bien y fut conduit en secret. Il devint le fondateur d'un vaste royaume qui, à l'apogée de sa puissance, comprenait pratiquement tous les pays de la côte nord-africaine, l'Égypte, le Yémen et même des parties de la Syrie et du Hedjaz (1). Il menaçait ainsi la sécurité du califat de Bagdad sur son propre territoire. Il n'est donc pas étonnant que les 'Abbâssides aient consi-

---

(1) Le Yémen, qui déjà auparavant avait été un centre actif de la *Da'wa* ismaélienne, fut annexé à l'empire fâtimide par al-Sulâhi sous le règne d'al-Mustansir. — Voir plus bas.



*je ne considère certes pas mon jugement comme infallible et je fais appel à l'indulgence du lecteur pour toute faute qu'il pourrait deceler*

وَعِبَ اِرْحَمِ مِنْ كُلِّ حَيْبٍ كَبِيْرَةٍ      كَمَا اَنْ عَيْنَ السَّحَطِ تَدْعِي الْمَاوِيَا

*En rédigeant l'introduction j'ai fait ample usage des deux remarquables ouvrages du Dr Zāhid 'Alī (1), Tā'riḥ-i-Fāṭimīyyīn-i-Miṣr (2, et Hamāre Ismā'īlī Maḡhab ki Ḥaḡiqat aur uskā Nizām (3); de l'article erudit de Mr. Āṣaf Fyzee sur Qāḍi Nu'mān bin Muhammad dans le Journal of the Royal Asiatic Society (1934 et du Guide to Ismā'īlī Literature de W. Ivanow (4).*

*Les ouvrages du Dr Zāhid 'Alī sont vraiment une contribution de prix à l'histoire de la dynastie fatimide et de la religion ismaëtienne puisqu'il a eu recours à des sources ismaëtiennes originales auxquelles jusque là on n'avait jamais puise. Il est dommage en vérité que ces deux ouvrages soient écrits en ourdou et ne puissent ainsi être appréciés et utilisés autant qu'ils le méritent.*

*Pour conclure je ne peux m'empêcher d'exprimer ma très sincère reconnaissance à Mr. Āṣaf Fyzee, qui non seulement m'a suggéré de publier cet ouvrage mais encore a facilité ma tâche par son aide et sa coopération de tous les instants.*

Mohammad Wahid Mirza

Lucknow, 28 Mars 1955

(1) Ancien professeur d'arabe et sous-directeur du Collège Nizām de Hyderabad.

(2) Hyderabad, 1948.

(3) Hyderabad, 1954.

(4) Publication de la Royal Asiatic Society Londres, 1935.

*lignes par page. Il contient au total 89 folios. Le caractère utilise tout au long est un style ancien de naskhī, l'écriture est claire et l'encre employée est d'un noir remarquable. En un mot c'est une copie écrite avec soin et comportant peu de fautes graves. Tous les titres sont à l'encre rouge.*

3 La copie 3, citée dans les notes au bas de page, appartient à un ami de Mr Lyze. Elle est de très petit format, la surface écrite ne mesure que 5 pouces × 2,5. Le caractère utilise est un beau naskhī très clair et net. Il couvre en tout 87 folios (174 pages à raison de 15 lignes par page. D'après le colophon de la fin de l'ouvrage, il fut écrit en l'an 1256 de l'Hégire par 'Alī Bihārī ibn Tāyib Khān, originaire de Dhanaū, qui se prénomme lui-même «l'humble scribe», 'Ubayd de Sayidnā wa Maulānā 'Abdul Qādir Najmuddīn. Comme le second manuscrit il est écrit avec soin, on y trouve quelques fautes seulement d'importance minime.

En établissant le texte, j'ai choisi après une comparaison soigneuse entre les trois manuscrits la lecture qui me semblait être la meilleure. Les variantes, qui sont peu nombreuses, ont été données dans les notes au bas de page, bien que j'aie omis celles de moindre importance qui, de toute évidence, résultaient de certaines négligences de la part des copistes. On remarquera que les deux manuscrits 2 et 3 concordent la plupart du temps alors que 1 se interprète différemment en sorte que les deux premiers semblent être les copies du même manuscrit à l'origine. J'ai aussi ajouté des notes brèves sur les noms propres peu familiers et l'explication de quelques mots difficiles qui se présentent dans le texte. J'ai aussi rédigé une introduction, et établi à l'usage des lecteurs des index, et une bibliographie qui mentionne les ouvrages modernes fondamentaux sur les Fatimides et l'Ismaélisme. La première partie de l'ouvrage a été collationnée avec la partie correspondante des Da'ā'im al-Islām dont j'ai donné les références en divers points des notes au bas de page. Cette collation n'était pas possible pour la seconde partie puisque le second volume des Da'ā'im n'a pas été encore publié et que je n'avais pas de copie manuscrite de cet ouvrage à ma disposition. J'ai aussi vocalisé tous les mots peu connus ou sujets à contre sens sans leur vocalisation propre. Dans l'ensemble j'ai le sentiment que le texte est maintenant débarrassé d'imperfections sérieuses, mais

n'était plus nécessaire de rester fidèle à l'ancienne politique de réserve et de dissimulation dont le seul résultat avait été de faire naître le doute et la suspicion et de donner le jour à des notions fantaisistes sur les croyances des Ismaéliens. C'est ainsi que récemment plusieurs membres de talent de la communauté des Bohora, parmi lesquels les plus éminents sont Mr Āṣaf Fyzee, le Dr Zāhid 'Alī et le Dr F. Hamadānī, ont sérieusement entrepris de jeter la lumière sur leur système religieux et de publier les textes. Et c'est ainsi que le «profane absolu» que je suis a le privilège unique de présenter aux lecteurs le texte d'un des ouvrages les plus précieux de la jurisprudence ismaélitique, le *Kitāb al-Iqtisār* du Qaḍī Aḥmad b. Muḥammad, le plus grand théologien du début de la dynastie fātimide.

Le texte, tel que je l'ai édité est basé sur les trois manuscrits suivants, manuscrits qui furent aimablement mis à ma disposition par Mr Āṣaf Fyzee à la demande duquel j'ai entrepris ce travail.

1 Le manuscrit que possède Mr Āṣaf Fyzee, désigné par  $\alpha$  dans les notes au bas de page, est une copie relativement récente, écrite en l'an 1323 de l'Hégire par Muḥammad Ḥusayn b. al-Mājid Ḥasan Bhāi b. Ibrāhīm b. Mūsā Bhāi. C'est un petit octavo (surface écrite 6 pouces  $\times$  3,5, qui comprend 90 folios en tout, le papier de qualité uniforme est épais et d'une couleur brun clair. Il y a treize lignes par page et le titre de chaque paragraphe est écrit à l'encre rouge, quelques uns des sous-titres et des notes occasionnelles sont ajoutés dans la marge. Le caractère est un «naskhī» rigoureux et clair; le manuscrit est en excellent état de conservation mais contient des fautes nombreuses.

2 Le plus ancien des trois manuscrits, désigné par  $\gamma$  dans les notes au bas de page, appartient à la collection Hamadānī. Cette copie, d'après le colophon de la fin de la première partie, est datée de l'an 1079 de l'Hégire et fut écrite à Ladhur par Ghulām Ḥasanī ibn Jiwā Bhāi Ahmadī. Le dernier folio du manuscrit original manque et fut rajouté plus tard. L'épais papier bruniâtre utilisé d'un bout à l'autre est sans doute ancien et glacé. Ce manuscrit est même de plus petite taille (5 pouces 1,2  $\times$  4) et n'a que treize

## AVANT-PROPOS

Jusqu'à une date récente les livres religieux des sectes ismaéliennes étaient jalousement tenus à l'abri des regards profanes des non-initiés. Ils existaient seulement sous forme de manuscrits conservés dans les collections privées (khizānas) de particuliers aises de l'Inde et d'ailleurs. Ils étaient difficilement accessibles aux membres mêmes de la communauté ismaélienne. Il n'était pas jugé seant de les publier et par là d'en rendre l'étude accessible aux non-Ismaéliens. Cela est vrai non seulement de leurs ouvrages esotériques mais aussi des ouvrages exotériques qui ne renferment aucun secret et qui, en fait, ne contiennent rien d'essentiellement contraire ou hostile aux sentiments religieux de la majorité des Musulmans. Cette attitude déraisonnable en apparence était, bien entendu, héritée du Moyen-Âge, époque où le fanatisme religieux était de mise et où le plus petit écart de la croyance dite orthodoxe était suffisant pour faire condamner comme hérétique l'auteur d'un ouvrage. Les sectes schismatiques de l'Islam devaient donc «cacher» leur littérature religieuse tout comme, dans bien des cas, elles devaient cacher leurs chefs religieux. Il est aussi possible que ce caractère secret ait fait partie de la politique générale des «doyens» de la hiérarchie ismaélienne qui souhaitaient réellement conférer un air mystérieux à leurs croyances religieuses pour maintenir leur domination spirituelle sur l'esprit de leurs disciples. Selon eux, la connaissance religieuse ne pouvait s'acquérir par l'étude livresque. Elle pouvait seulement être dispensée par l'Imām ou ses représentants accrédités. Aussi, était-il non seulement vain, mais même dangereux, de dévoiler les livres religieux aux membres ordinaires et ignorants de la communauté.

Mais un changement devait intervenir avec le temps, et le sentiment grandit parmi les Ismaéliens les plus éclairés — du moins en Inde — qu'il



INSTITUT FRANÇAIS DE DAMAS

---

QADĪ NU'MAN B. MUHAMMAD

mort au Caire en 363/974

# KITĀB AL-IQTISĀR

TRAITÉ DE JURISPRUDENCE ISMAÉLIENNE

*Texte arabe établi et présenté*

par

MOHAMMAD WAHID MIRZA

Professeur à l'Université de Lucknow

DAMAS

1 9 5 7

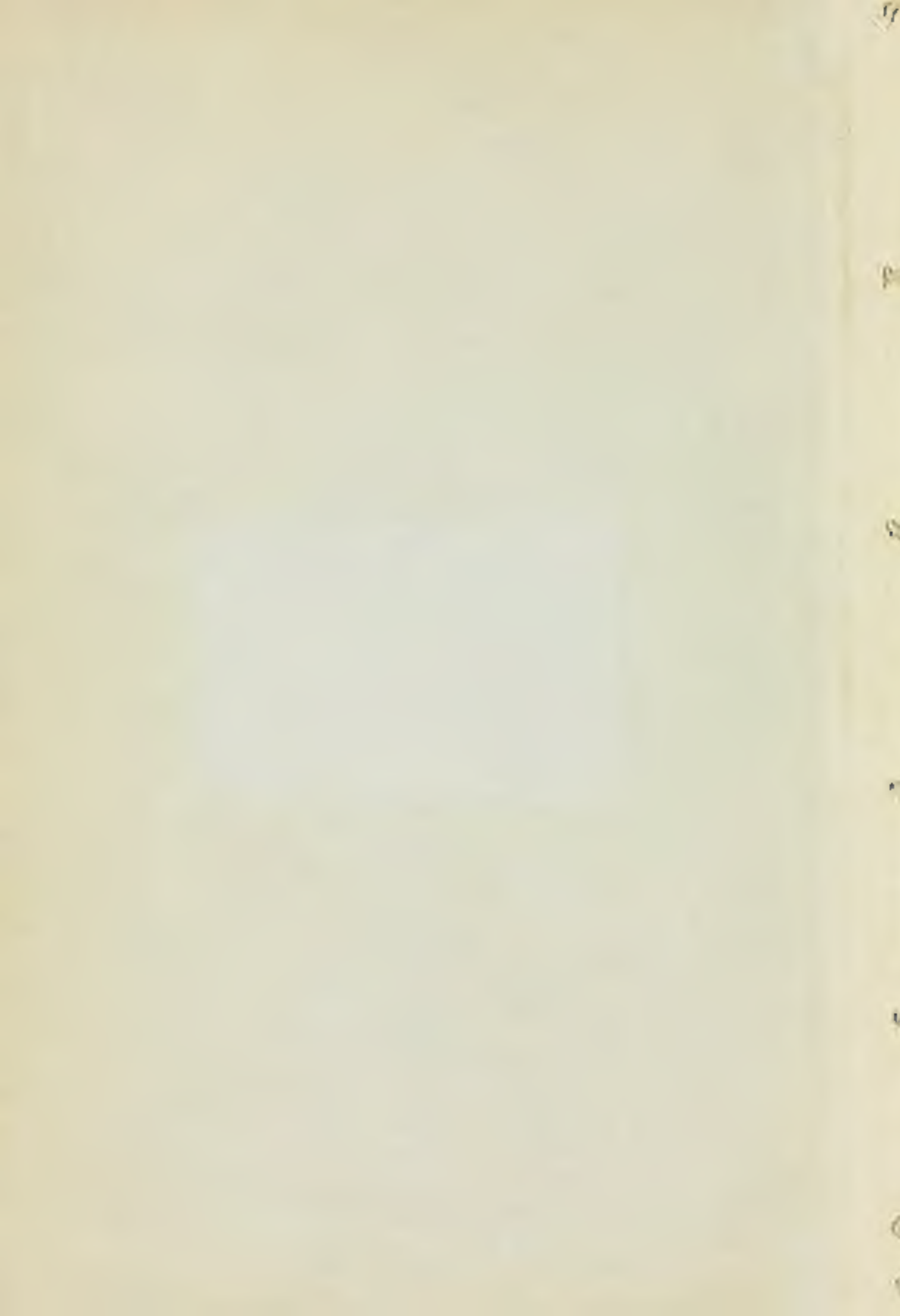


KITĀB AL-IQTİŞAR











LIBRARY  
OF  
PRINCETON UNIVERSITY

INSTITUT FRANÇAIS DE DAMAS

---

QĀDĪ NUMĀN B. MUḤAMMAD

mort au Caire en 363/974

KITĀB AL-IQTISĀR

TRAITÉ DE JURISPRUDENCE ISMAËLIENNE

*Texte arabe établi et présenté*

par

MOHAMMAD WAHID MIRZA

Professeur à l'Université de Lucknow

DAMAS

1957